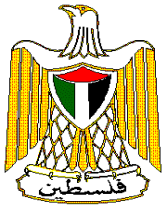

السلطة الوطنية الفلسطينية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد

سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة

تغيرات مؤشرات سوق العمل الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى

إعداد

د. ماجد محمد الفرا د. علاء الدين الرفاتي

حزيران/ يونيو، 2005

ثمن النسخة (4) دولار أمريكي

© جمادى الأولى، 1426هـ–حزيران، 2005.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مشروع النشر والتحليل لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (11)، *تغيرات مؤشرات سوق العمل الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى.*
رام الله – فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب: 1647، رام الله، فلسطين.

هاتف: 6340 240 2 (970/972)
فاكس: 6343 240 2 (970/972)
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps

شكر وتقدير

يـــتم تمويـــل الدراســـات التحليلية المعمقة ضمن مشروع النشر والتحليل والتدريب لإستخدام بيانات التعداد من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على مساهمته في تنفيذ المشروع.

تنويه للمستخدمين

- إن الآراء والأفكـــار الـــواردة فـــي هـــذه الدراسة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو موقفة الرسمي.

- اعـــتمد الباحـــثان في الدراسة على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمصادر الأخرى، ولا يتحمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسئولية أي خطأ في البيانات.

- تم إعداد الدراسة قبل إعداد الإسقاطات السكانية المنقحة، 2005

تقـــديم

تعتـــبر الـــتعدادات من أهم مصادر البيانات، حيث قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997 وقد تم الحصول من خلاله على مجموعة متكاملة من البيانات المتعلقة بالخصائص السكانية والاجتماعـــية والاقتصادية للمجتمع. كما قام الجهاز بتنفيذ العديد من المسوح الإحصائية، وخاصة سلسلة مسوح القوى العاملة، وجمع بيانات من السجلات الإدارية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على تلك المصادر جميعها.

وحرصـــاً مـــنه على الاستفادة القصوى من هذه البيانات قام الجهاز بإصدار سلسلة من التقارير الإحصائية من بيانات التعداد والمسوحات المختلفة ومنها ملخصات النتائج النهائية، وتقارير تفصيلية للنتائج النهائية لكل من السكان والمساكن والمباني والمنشآت.

واســـتكمالا لعمليات نشر وتعميم بيانات التعداد ولتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه البيانات يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلســـطيني بتنفـــيذ مشـــروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، ومن ضمن فعاليات هذا المشروع إعداد سلسلة من التقارير التنفيذية والدراسات الوصفية والدراسات التحليلية المعمقة، لإتاحة المجال لأفراد المجتمع لفهم وإدراك أفضل لبيانات التعداد والمسوحات.

يســـرنا أن نقـــدم هذه الدراسة التحليلية كأحد مخرجات المشروع كي تكون مرجعاً للمخططين ومتخذي القرارات في القطاعين العام والخاص وجميع فئات المستخدمين ومن اجل بناء الدولة الفلسطينية على أسس علمية سليمة.

ونسأل الله أن يتكلل عملنا بالنجاح،،،

حزيران، 2005

لؤي شبانه
رئيس الجهاز

قائمة المحتويات

الموضوع		الصفحة
	قائمة المحتويات	
	قائمة الجداول	
	ملخص تنفيذي	
الفصل الأول:	**المقدمة**	**17**
	1.1 مشكلة البحث	17
	2.1 أهمية الدراسة	17
	1.3 أهداف الدراسة	17
	4.1 منهجية الدراسة	18
	5.1 هيكل الدراسة	18
الفصل الثاني:	**ملامح سوق العمل الفلسطيني**	**19**
	1.2 واقع سوق العمل الفلسطيني	19
	2.2 المشاركة النسائية في سوق العمل الفلسطيني	22
	3.2 الحالة التعليمية وسوق العمل الفلسطيني	25
	4.2 عمالة الأطفال في سوق العمل الفلسطيني	26
الفصل الثالث:	**تطور القوى العاملة الفلسطينية خلال الفترة 1994 – 2004**	**29**
	1.3 تطور حجم السكان ومعدلات النمو السكاني	29
	1.1.3 عدد السكان ومعدلات النمو	29
	2.1.3 التركيب النوعي والعمري للسكان	33
	3.1.3 الهجرة الخارجيـــة والانتقال للعمل	37
	2.3 تطور حجم القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية	38
	1.2.3 مفهوم القوى العاملة (النشيطون اقتصادياً)	38
	2.2.3 تطور حجم القوى العاملة الفلسطينية خلال الفترة 1994 – 2000	38
	3.2.3 معدلات المشاركة في قوة العمل	40
	3.3 تصنيف القوى العاملة الفلسطينية	43
	1.3.3 توزيع القوى العاملة الفلسطينية حسب العمر والجنس	43
	2.3.3 توزيع القوى العاملة الفلسطينية حسب الحالة التعليمية والجنس	46
	3.3.3 توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة المهنية	50
	4.3.3 توزيع العاملين حسب الحالة العملية	52
	5.3 توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي	55
	6.3 توزيع العاملين حسب مكان العمل	58
	7.3 تصنيف الأفراد خارج القوى العاملة الفلسطينية	59

الموضوع		الصفحة
الفصل الرابع:	**الطلب على القوى العاملة الفلسطينية خلال الفترة 1994– 2004**	**63**
	1.4 العوامل المؤثرة في الطلب على القوى العاملة الفلسطينية	63
	1.1.4 حجم الاستثمار وتوزيعه القطاعي	63
	2.4 الإنتاجية	67
	1.2.4 مفهوم الإنتاجية	67
	2.2.4 قياس الإنتاجية	67
	3.2.4 تطور إنتاجية العمل	67
	4.2.4 مستويات الأجور	70
	5.2.4 الفن الإنتاجي المستخدم	72
	6.2.4 الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج	73
	7.2.4 الهجرة	73
	3.4 الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الفلسطيني وسوق العمل الإسرائيلي خلال الفترة 1994 –2004	73
	1.3.4 الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الفلسطيني	73
	2.3.4 العمالة الفلسطينية في إسرائيل	77
	3.3.4 خصائص العمالة الفلسطينية في إسرائيل	80
	4.4 مستويات البطالة في الأراضي الفلسطينية	81
	1.4.4 تطور حجم البطالة في الأراضي الفلسطينية	82
	2.4.4 خصائص البطالة في الأراضي الفلسطينية	85
الفصل الخامس:	**النتائج والتوصيات**	**93**
	1.5 النتائج	93
	2.5 التوصيات	95
	قائمة المراجع	**97**

قائمة الجداول

الجدول		الصفحة
جدول 1:	عــدد فــرص العمل الجديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1996 – 2000، بالألف	**20**
جدول 2:	عــدد فــرص العمل الجديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 2001 –2003، (بالآلاف)	**22**
جدول 3:	تطور عدد السكان ومعدلات النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة خلال الفترة 1994– 2001	**30**
جدول4:	تطور عدد السكان في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة خلال الفترة 2001– 2004	**32**
جدول 5:	التركيب النوعي لسكان الأراضي الفلسطينية ونسبة الجنس خلال الفترة 1994–2000	**34**
جدول 6:	التركيب العمري للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات مختارة (1994–2005)	**35**
جدول 7:	تطــور حجــم العرض من القوى العاملة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1994 – 2000	**40**
جدول 8:	معــدلات المشــاركة الفعلــية للقوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس والمنطقة خلال الفترة 1995 – 2003	**42**
جدول 9:	توزيع القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر والجنس خلال الربع الرابع من عام 2000	**44**
جدول 10:	نسبة القوى العاملة الفلسطينية حسب الجنس والعمر والمنطقة خلال عام 2003	**46**
جدول 11:	الــتوزيع النســبي للقوى العاملة الفلسطينية حسب عدد السنوات الدراسية والجنس والمنطقة خلال الربع الرابع من عام 2000	**47**
جدول 12:	نسبة القوى العاملة الفلسطينية حسب عدد السنوات الدراسية والجنس والمنطقة عام 2003	**49**
جدول 13:	الــتوزيع النســبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة خلال السنوات 1996– 2000	**51**
جدول 14:	التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة خلال الفترة 2001–2004	**52**
جدول 15:	التوزيع النسبي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الحالة العملية للسنوات 1996 –2000	**54**
جدول 16:	التوزيع النسبي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الحالة العملية للفترة 2001– 2003	**55**
جدول 17:	توزيــع العامليــن في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1994– 2000	**57**

الجدول		الصفحة
جدول 18:	التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2001-2003	**58**
جدول 19:	توزيع العاملين من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل خلال الفترة 1994 – 2000	**59**
جدول 20:	التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل خلال الفترة 2001-2003	**59**
جدول 21:	تطور حجم الاستثمار في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الجارية خلال الفترة 1993 – 1999 (مليون دولار)	**63**
جدول 22:	معدل التزامات ومدفوعات الدول المانحة للفلسطينيين خلال الفترة 1994-2000 (بالألف دولار أمريكي)	**66**
جدول 23:	تطور إنتاجية العمل في القطاعات الاقتصادية ومعدلات النمو السنوي لها في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1994-1998	**69**
جدول 24:	معدلات الأجور اليومية للعمالة الفلسطينية المعلومة الأجر في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل بالأسعار الجارية (دولار) خلال الفترة (1995-1999)	**71**
جدول 25:	نصيب المشتغلين من إجمالي الاستثمار في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1993 – 1999	**72**
جدول 26:	توزيع العاملين في الاقتصاد الفلسطيني المحلي حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1994-2000	**74**
جدول 27:	تطور الطلب على العمالة الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2002-2003	**77**
جدول 28:	التوزيع النسبي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1994-2000 بالألف	**79**
جدول 29:	التوزيع النسبي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل حسب الجنس والنشاط الاقتصادي في الفترة 2001-2003	**80**
جدول 30:	البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة خلال الفترة 1994-2000	**84**
جدول 31:	البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة خلال الفترة 2001-2003	**84**
جدول 32:	التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية خلال الفترة 1996 – 2000	**86**
جدول 33:	التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية خلال الفترة 2001-2003	**87**

الجدول **الصفحة**

جدول 34: الـــتوزيع النســـبي العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والعمر خلال الفترة 2001-2003 **89**

جدول 35: العمالة المحدودة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ونسبتها من القوى العاملة خلال الفترة 1995-2000 **90**

جدول 36: العمالة المحدودة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ونسبتها من القوى العاملة خلال الفترة 2001-2003 **91**

جدول 37: التوزيع النسبي للعمالة المحدودة في الأراضي الفلسطينية حسب نوع العمالة المحدودة خلال الفترة 2001-2003 **91**

ملخص تنفيذي

يهدف هذا البحث للتعرف على تغيرات مؤشرات سوق العمل الفلسطيني خلال الانتفاضة الحالية (2000-2004) من خلال إجراء مقارنات بين الفترة الزمنية التي سبقت الانتفاضة وخلال الانتفاضة وكذلك من خلال إجراء المقارنات مع دول الجوار ومع المقاييس العالمية، ولقد اعتمد البحث على تحليل مختلف الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالإضافة إلى مراجعة الدراسات والأبحاث الأخرى ذات العلاقة.

ولقد أظهرت الدراسة أن العدد الكلي للسكان قد بلغ في نهاية عام 2004 حوالي 3.828 مليون نسمة ويتوقع أن يصل بحلول منتصف عام 2025 إلى 7.4 مليون نسمة. ويبلغ عدد السكان من سن 15 سنة فأكثر 1.965 مليون نسمة في عام 2003 أي بزيادة قدرها 27.7% مقارنة بعام 1998، وتقدر إجمالي فرص العمل التي توفرت للعمالة الفلسطينية في عام 1996 حوالي 52 ألف فرصة ولكنها انخفضت الى 40 ألف فرصة عام 1999. ولقد ساهم سوق العمل الإسرائيلي بحوالي 39.5% من إجمالي فرص العمل المتولدة في عام 1999.

ولقد شهد عام 2003 ارتفاعا في معدل القوة العاملة المشاركة بنسبة 2.3% مقارنة بعام 2002، ولقد استمر الانخفاض في فرص العمل الجديدة خلال الانتفاضة حتى عام 2001 ثم بعد ذلك حققت ارتفاعا قدرة 87 ألف فرصة عمل عام 2003 مقارنة 109 ألف فرصة عمل مفقودة في عام 2000، ولقد كانت مساهمة سوق العمل الإسرائيلي بنسبة 7.7% من مجموع فرص العمل الجديدة لعام 2003، أما باقي فرص العمل فقد تم إيجادها في مناطق السلطة الفلسطينية.

ويمثل معدل المتعلمين تعليما جامعيا من إجمالي القوى العاملة 56.6% عام 2003 ولقد كانت أعلى نسبة من الذكور داخل القوى العاملة.

ولقد خرج البحث بمجموعة من النتائج أهمها، أن القوة العاملة الفلسطينية تنمو بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني نظرا لأن النسبة الأكبر من التركيبة السكانية تقع في الفئة العمرية دون 15 سنة وتشكل حوالي 47% من السكان وتعتبر النسبة مرتفعة جدا قياسا بالمعدل العالمي الذي يبلغ 31.5%، ولقد أظهرت الدراسة تدني فرص العمل للخريجين الجدد بسبب تشبع القطاع العام وضعف القطاع الخاص. كما أظهرت الدراسة التذبذب العام في التوزيع النسبي للعاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية مع النمو الواضح في حجم فرص العمل المتولدة في مجال الفنيين المتخصصين وخدمات البيع والسوق. كما بينت الدراسة أن البطالة بين الصعود والهبوط خلال الفترة 1994-2004 حيث وصلت في عام 1994 إلى 31%، وانخفضت في عام 2003 إلى 25.6%. ولقد تبين أن أعلى نسبة بطالة تجلت في فئة الشباب وبخاصة الخريجين.

وتعد معدلات المشاركة في قوة العمل متدنية مقارنة بالدول المتقدمة ولكنها متقاربة مع المعدلات في الدول العربية المجاورة، ويعتبر معدل المشاركة في الضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة، ولكن هذه المعدلات بدأت في الانخفاض بعد اندلاع الانتفاضة بسبب ارتفاع حالة الإحباط في إيجاد فرص عمل لدى العديد من القوى العاملة الفلسطينية.

أما المشاركة النسائية فقد حققت ارتفاعا ملحوظا في الفترة قبل عام 2000 إلا أن النمو في المشاركة النسائية بدأ بالتراجع بعد اندلاع الانتفاضة، وتعتبر المشاركة النسائية في سوق العمل الفلسطيني متدنية مقارنة مع المعدل العالمي والذي يبلغ 31.6%.

وعن الحالة التعليمية للقوى العاملة والتي تشير الى أن نسبة الأفراد الذين يحملون درجات علمية جامعية تشكل الحصة الأكبر وتبلغ 23.1% وشكلت ارتفاعا ملحوظا قياسا بالعام 1985 حيث كانت النسبة 14% فقط. وهذه النسبة الكبيرة من أصحاب المؤهلات العلمية بحاجة دائمة الى تطوير القطاعات الإنتاجية التي يمكنها استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين وبالذات في ظل تراجع فرص العمل في الخارج وبخاصة في دول الخليج العربي.

وعن توزيع القوى العاملة خلال الفترة من 1994– 2000، فهناك تناقص واضح في نسبة العاملين في مجال الزراعة والصيد، كما أن هناك انخفاضاً في نسبة العمالة الفنية الماهرة بينما اتسمت نسبة العمالة غير الماهرة بالاستقرار في حين ارتفعت نسبة العمالة في مجال الخدمات والبيع وهو يعود بدرجه أساسية الى أن الكثير من الأفراد الذين يفقدون أعمالهم يتجهوا للعمل في مجال الخدمات وبالذات البيع في الأسواق، أما فئة المشرعين وموظفي الإدارة العليا فقد شهدت نسبتهم تراجعاً وقد يكون سبب التراجع في هذه النسبة الى هجرة العديد منهم للبحث عن فرص عمل في الخارج.

وتشير المعلومات أن النسبة الأكبر من القوى العاملة هم من فئات المستخدمين بأجر ووصلت نسبتهم الى 67.7% في قطاع غزة، أما في الضفة الغربية فوصلت النسبة الى 60.3% وهذا يؤكد ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني والناجمة عن ضعف القطاعات الإنتاجية.

أما توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي فتشير البيانات الى:

- ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الزراعة والصيد من 10.3% الى 13.8% خلال الفترة من 2000– 2004 نظرا لاتجاه الأفراد الفاقدين لفرص العمل الى العمل في هذا النشاط الاقتصادي.
- انخفاض نسبة العاملين قي قطاع الصناعة من 14% الى 12.5% نظرا لسياسة الاغلاقات المتكررة والصعوبات المتعلقة بإدخال المواد الخام على المعابر وكذلك بسبب سياسة التدمير المتعمد للمنشآت الصناعية.

وهذا ينطبق على قطاع التشييد والبناء حيث انخفضت نسبة التشغيل من 14.6% إلى 13.1% بينما ارتفعت نسبة العاملين في قطاع التجارة والخدمات نظرا لاتجاه الأفراد الفاقدين لعملهم للعمل في هذا المجال، أما الحد الأدنى من القوى العاملة فهي تعمل في قطاع النقل والتخزين والاتصالات وهذه النسبة شهدت تطورا طفيفا من 5.5% إلى 5.8% وهذا الارتفاع راجع إلى تطور قطاع الاتصالات الفلسطيني.

الفصل الأول

المقدمة

1.1 مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من ارتفاع معدل البطالة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي ولقد تفاقمت هذه المشكلة في ظل انتفاضة الأقصى والتي انطلقت في أيلول من العام 2000. يقدر عدد السكان الفلسطينيون في منتصف عام 2004 حوالي 3.808 مليون نسمة بمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي 3.5%، ولقد صاحب هذا النمو تذبذب واضح في عدد فرص العمل الجديدة المتولدة خلال فترة الانتفاضة. وتظهر الإحصاءات الفلسطينية أن غالبية السكان في فلسطين يقعون في الفئة العمرية 15 سنة فما دون.

يسعى هذا البحث إلى التعرف على حجم ونوع التغير الحاصل على خصائص القوى العاملة الفلسطينية خلال فترة الانتفاضة الحالية (2000-2004) من أجل التعرف على اتجاهات التغير في سوق العمل الفلسطيني.

2.1 أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

1- تتناول الدراسة التغيرات الحاصلة على مؤشرات سوق العمل الفلسطيني خلال فترة السلطة الوطنية الفلسطينية مع إظهار الواقع المعاش في ظل الانتفاضة الحالية، وهذا ربما يساعد على التعرف على حجم مشكلة البطالة في فلسطين ومدى تفاقمها ومعدلات النمو المتوقعة في حجم القوة العاملة الفلسطينية. إن التعرف حجم التغير المتوقع على القوة العاملة في المستقبل يساعد المخططين وصناع القرار في وضع الخطط والبرامج المناسبة لتخطيط القوة العاملة الفلسطينية وإيجاد فرص العمل التي تنسجم مع النمو في القوة العاملة الفلسطينية.

2- تحديد أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية في استيعاب القوة العاملة، ومن خلال المقارنة بدول أخرى مجاورة أو عالمية يمكن أن نتعرف على أكثر القطاعات الاقتصادية ضعفاً وكيف يمكن أن نوجه دفة التنمية نحو القطاعات ذات الطاقات الكامنة.

3- تساعد هذه الدراسة في الخروج بمجموعة من التوصيات والحلول التي يمكن التي تساهم في حل مشكلة البطالة وتحقيق الاستفادة من الطاقات البشرية المعطلة وبخاصة الشابة.

3.1 أهداف الدراسة

1- التعرف على ملامح سوق العمل الفلسطيني وأهم التغيرات التي حصلت عليه خلال الأعوام السابقة وبخاصة في ظل فترة السلطة الوطنية الفلسطينية.

2- الوقوف على التغير الحاصل على السكان وخصائص القوى العاملة في فلسطين.

3- تحليل العوامل المؤثرة على الطلب على القوى العاملة الفلسطينية.

4- التعرف على البطالة وخصائصها في الأراضي الفلسطينية.

5- الخروج بمجموعة من التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن تساعد في وضع سياسات اقتصادية عامة تساعد في علاج مشكلة البطالة في فلسطين.

4.1 منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والإستنتاجي. ولقد تم استخدام المصادر المنشورة وغير المنشورة من تقارير ودراسات وإحصاءات وكتب وأبحاث وأوراق عمل. ولقد تم الرجوع إلى مختلف الإحصاءات والنشرات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبخاصة بيانات مسوح القوى العاملة، والى إحصاءات البنك الدولي والأمم المتحدة والمصادر الأخرى.

5.1 هيكل الدراسة

تتكون الدراسة من خمس فصول وهي كالآتي:

- الفصل الأول: مقدمه وهي تشمل على مشكلة البحث وأهميته وأهدافه والمنهجية.
- الفصل الثاني: ملامح سوق العمل الفلسطيني ويتناول واقع سوق العمل الفلسطيني، المشاركة النسائية في سوق العمل الفلسطيني، الحالة التعليمية وسوق العمل الفلسطيني وعمالة الأطفال في سوق العمل الفلسطيني.
- الفصل الثالث: تطور القوى العاملة الفلسطينية خلال الفترة 1994-2004 ويتطرق إلى تطور حجم السكان ومعدلات النمو السكاني، تطور حجم القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية وتصنيف القوى العاملة الفلسطينية.
- الفصل الرابع: الطلب على القوى العاملة الفلسطينية خلال الفترة 1994-2004 ويحتوي على العوامل المؤثرة على الطلب على العمالة الفلسطينية، الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الفلسطيني وسوق العمل الإسرائيلي خلال الفترة 1994-2004 ومستويات البطالة في الأراضي الفلسطينية.
- الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

ملامح سوق العمل الفلسطيني

1.2 واقع سوق العمل الفلسطيني

أ. الفترة من 1994 – 2000

تعتبر إحصاءات القوى العاملة ومسوح العمالة والبطالة من الأدوات الهامة في مراقبة واقع سوق العمل والسياسات المتبعة في التشغيل والاستيعاب وخلق فرص العمل ورفع مستوى الأداء والإنتاجية ومتابعة الأداء الحكومي، والتطورات التي تطرأ على وضع القوى العاملة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن استشراف المستقبل على المستويات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل من خلال التنبؤات، وتحديد الاحتياجات المستقبلية، والاتجاه العام في ضوء المؤشرات الراهنة لواقع سوق العمل.

وقد بلغ عدد السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية في نهاية عام 1997 حوالي 2.9 مليون نسمة، وتشير الإحصاءات السكانية إلى أن هذا العدد قدر بحوالي 3.828 مليون نسمة في نهاية عام 2004[1]، وسيتضاعف بحلول نهاية 2015 ليصل 5.8 مليون نسمة، وإلى 7.4 مليون نسمة[2] بحلول منتصف عام 2025.

وتظهر التقديرات السكانية أن عدد السكان في سن 15 سنة فأكثر بلغ في منتصف عام 1998 حوالي 1.539 مليون نسمة شكلت الإناث ما نسبته 49%، ويشكل هذا العدد أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني 53.3%[3]. ولقد بلغ عدد السكان عام 2003، 1.965 مليون نسمة[4] أي بزيادة قدرها 27.7% مقارنة بعام 1998. ويتضح لنا من ذلك بأن المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فتياً، وأن سوق العمل في السنوات القادمة سيشهد تدفقاً أكبر من حيث الداخلين لأول مرة.

وتشير التقديرات إلى أن متوسط حجم السكان الفلسطينيين في سن العمل قد شهد نمواً سنويا بنسبة 3.9%، حيث بلغ حوالي 167.4 ألف شخص عام 2000 مقابل 161.3 ألف شخص عام 1999، كما شهد معدل القوى العاملة المشاركة – نسبة الأشخاص في سن العمل، ممن يعملون أو يبحثون عن عمل– انخفاضاً بنسبة (0.2%)، حيث بلغ معدل المشاركة 41.5% عام 2000 مقابل 41.6% عام 1999. وقد شكلت نتيجة النمو السكاني وارتفاع نسبة القوى العاملة المشاركة ازدياداً بنسبة 3.5% في الحجم المطلق للقوى العاملة، حيث ارتفعت من 667 ألف عام 1999 إلى 695 ألف عامل عام 2000[5].

---

[1] Palestinian Central Bureau of Statistics, (PCBS) Mid year projected population in the Palestinian Territories by Governerates, 1997-2004, electronic version, February 2005. www.pcbs.gov.ps

[2] Ministry labor, Palestine central Bureau of statistics (PCBS), Executive Summary, Current indicators in the Palestinian labor market, Analytical study from the findings of the population, housing establishment Conesus- 1997, December 1999, P.5.

[3] Ibid

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي: 2003، مايو 2004.

[5] UNSCO, Report on the Palestinian Economy, Spring, 2001.

أما من حيث فرص العمل الجديدة، فتشير بيانات الجدول رقم (1) إلى أن إجمالي فرص العمل التي توفرت للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفعت من 12 ألف فرصة عمل عام 1996، إلى 52 ألف فرصة عمل عام 1997، وإلى 67 ألف عام 1998، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو 28.8% مقارنة بعام 1997. في حين انخفضت إلى 40 ألف فرصة عام 1999.

ومن جانب آخر، تشير المعطيات الواردة في نفس الجدول إلى أن سوق العمل الإسرائيلي قد ساهم في مجموع فرص العمل الجديدة المشار إليها أعلاه خلال نفس السنوات بنسب 41.9% عام 1997، و54.6% عام 1998، و39.5% عام 1999. وبالأعداد المطلقة فقد ساهم سوق العمل الإسرائيلي في توفير 21.8 ألف فرصة عمل خلال عام 1997، و36.6 ألف عام 1998، و15.8 ألف عام 1999.

ويلاحظ من بيانات نفس الجدول (1) أن الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الرابع من عام 2000 قد فقد نحو 109 ألف فرصة عمل، منها 91.1 ألف فرصة في سوق العمل الإسرائيلي، و17.9 ألف في الضفة الغربية وقطاع غزة في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية شهر أيلول من نفس العام.

جدول 1: عدد فرص العمل الجديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1996 – 2000، (بالألف)

البيان	السنوات				
	1996	1997	1998	1999	*2000
عدد فرص العمل الجديدة	12.0	52.0	67.0	40.0	(109.0)
منها في الضفة الغربية وقطاع غزة	12.0	30.2	30.4	24.2	(17.9)
منها في إسرائيل	-	21.8	36.6	15.8	(91.1)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 1999، 2000، ص45؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومسح القوى العاملة الفلسطينية رقم (19)، النتائج الأساسية، دورة (تشرين الأول، كانون أول 2000)، مارس 2001، ص46.

(*) البيانات تتعلق بالربع الأخير من عام 2000.

( ) الرقم بين قوسين يعني انخفاض.

وفي ضوء ما تقدم تجدر الإشارة إلى بيان أهمية إجمالي عدد العاملين من الأراضي الفلسطينية، ونسبة العاملين منهم في سوق العمل الإسرائيلي. إذ ارتفع عدد العاملين للفترة 1995–1999 من 417 ألف عامل عام 1995 إلى 588 ألف عامل عام 1999[6]، وبنسبة زيادة إجمالية قدرها 41% في حين انخفضت إلى 479 ألف عامل خلال الربع الأخير من عام 2000[7].

هذا وقد ارتفع عدد العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي خلال نفس الفترة من 67.6 ألف عامل عام 1995 إلى 134.7 ألف عامل عام 1999[8]، وبنسبة زيادة إجمالية قدرها 99.2% في حين انخفضت إلى 43.6 ألف عامل في الربع الأخير من عام 2000[9].

[6] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة. التقرير السنوي: 1999، 2000، ص 45.

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير مسح القوى العاملة 2001، رقم (19)، ص 43.

[8] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،. التقرير السنوي: 1999، مرجع سابق، ص 61.

[9] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، مصدر سابق، ص 55.

أما فيما يتعلق بتوزيع العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي خلال عام 1998، فتشير التقارير إلى أن قطاع الإنشاءات قد استوعب نسبة 65.3%، وقطاع الزراعة 10.3%، والخدمات 9%، والتجارة والمطاعم والفنادق 9%، الصناعة 5.5%[10].

وعلى مستوى الأراضي الفلسطينية، فقد بلغت مساهمة مختلف القطاعات في توفير فرص العمل الجديدة خلال عام 1998 كما يلي: الإنشاءات 50.4%، القطاع العام 15.4%، الصناعة 11.9%، التجارة 11.3%، الخدمات 3.8%، الزراعة 3.5%، النقل والتخزين والاتصالات 3%[11].

ويتبين لنا مما سبق أن قطاع الإنشاءات في الأراضي الفلسطينية قد ساهم بما يزيد عن 50% في توفير فرص العمل الجديدة، وفي إسرائيل تركز نحو 75%من إجمالي فرص العمل الجديدة في قطاعي الإنشاءات والزراعة والتي تعتبر من القطاعات كثيفة العمالة.

ونشير في هذا الخصوص إلى أن توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي، وحسب الحالة التعليمية، والعملية، ومكان العمل، والمهنة والعمر والجنس سواء في الأراضي الفلسطينية، أو على مستوى العمالة الفلسطينية في إسرائيل تساهم إلى حد كبير في تشخيص واقع سوق العمل الفلسطيني، وهو ما سنأتي عليه بالتفصيل في جزء لاحق من هذه الدراسة.

ب. فترة انتفاضة الأقصى 2000 – 2004

بلغ عدد السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية في عام 2002 حوالي 3.472 مليون نسمة، وقد زاد في عام 2004 ليصل إلى 3.838 مليون نسمة[12].

وتظهر التقديرات السكانية أن نسبة السكان دون سن 15 سنة عام 2000 بلغ 46.9% من عدد السكان، مقابل 45.8% عام 2003، مما يوضح أن المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فتياً، وأن سوق العمل في السنوات القادمة سيشهد تدفقاً أكبر من حيث الداخلين لأول مرة.

وشهد معدل القوى العاملة المشاركة – نسبة الأشخاص في سن العمل، ممن يعملون أو يبحثون عن عمل – ارتفاعاً بنسبة 2.3% حيث بلغ معدل المشاركة 40.4% عام 2003 مقابل 38.1% عام2002[13]، وقد شكلت نتيجة النمو السكاني وارتفاع نسبة القوى العاملة المشاركة ازدياداً بنسبة 12.3% في الحجم المطلق للقوى العاملة، حيث ارتفعت من 707 ألف عامل عام 2002 إلى 794 ألف عامل عام 2003.

أما من حيث فرص العمل الجديدة، فتشير بيانات الجدول رقم (2) إلى أن إجمالي فرص العمل الجديدة استمر في الانخفاض حتى عام 2001 ليصل إلى 60 ألف فرصة عمل مفقودة ولكنها أقل من عام 2000 حيث كان إجمالي فرص العمل المفقودة 109 ألف فرصة، وبعد ذلك استمرت بالزيادة إلى 94.3 ألف فرصة عمل جديدة، حيث كانت الفرص

[10] UNSCO, report on economic and social condition in the west bank and Gaza Strip, Spring 1999, P. III
[11] Ibid
[12] PCBS, February 2005, OP Cit.
[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي، 2003.

المفقودة في غزة والضفة تقدر بحوالي 13 ألف فرصة عمل عام 2001، ثم زادت فرص العمل الجديدة في الضفة وغزة لتصل إلى 87 ألف فرصة عمل عام 2003.

ومن جانب آخر تشير المعطيات الواردة في نفس الجدول إلى أن سوق العمل الفلسطيني فقد 47 ألف فرصة عمل في السوق الإسرائيلي عام 2001 مقابل 20 ألف فرصة عمل في عام 2002، ليعود السوق الإسرائيلي لتوفير 7.3 ألف فرصة عمل جديدة عام 2003. أي أن السوق الإسرائيلي ساهم بنسبة 7.7% من مجموع فرص العمل الجديدة لعام 2003، رغم الحصار الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، ومنع الكثير من الفلسطينيين للدخول للعمل في إسرائيل.

جدول 2: عدد فرص العمل الجديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 2001 –2003، (بالألف)

البيان	السنوات		
	2001	2002	2003
عدد فرص العمل الجديدة	(60)	24	94.3
منها في الضفة الغربية	(1)	5	52
قطاع غزة	(12)	19	35
إسرائيل	(47)	(20)	7.3

المصدر: تم حسابها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي 2003 ص49؛ وتقرير التنمية البشرية – فلسطين 2004

() هذه الإشارة تعني انخفاض أو فقد

وفي ضوء ما تقدم تجدر الإشارة إلى بيان أهمية إجمالي عدد العاملين من الأراضي الفلسطينية ونسبة العاملين منهم في سوق العمل الإسرائيلي، إذ انخفض عدد العاملين للفترة من 2000 – 2002 من 597 ألف عامل عام 2000 إلى 486 ألف عامل عام 2002[14]، وبنسبة انخفاض قدرها 18.5%، في حين زادت إلى 591 ألف عامل عام 2003.

هذا وقد انخفض عدد العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي خلال نفس الفترة من 117 ألف عامل عام 2000 إلى 50 ألف عامل عام 2002[15]، أي بنسبة انخفاض قدرها 57.3%، في حين عادت لترتفع عام 2003 إلى 57.3 ألف عامل، أما في الربع الأخير من عام 2004 فكان هناك انخفاضا شديدا في عدد العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي حيث وصل إلى نحو 4% فقط من إجمالي العاملين[16].

2.2 المشاركة النسائية في سوق العمل الفلسطيني

أ. خلال الفترة ما بين 1994 – 2000:

تعتبر نسبة المشاركة النسائية في سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة متدنية مقارنة بالدول الأخرى، حيث تشير بيانات التعداد العام الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 1997، إلى أن عدد الإناث في فلسطين 1.425 مليون نسمة، أي ما يشكل نحو 49.2% من مجموع السكان، كما يظهر من التوزيع العمري للنساء أن 46.6%

[14] تقرير التنمية البشرية – فلسطين 2004 ص30

[15] المرجع السابق.

[16] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الربع الرابع من عام 2004، يناير 2005.

من النساء هن في عمر 14سنة أو أقل، وأن 49.44%هن في فئة العمر 15 – 64 سنة، أما الباقي فهن في العمر 64 سنة فأكثر.

ونظراً لكون عدد النساء النشيطات اقتصادياً يقع في الفئة العمرية 15– 64 عاماً، أي أن عدد النساء النشيطات اقتصادياً في الأراضي الفلسطينية يقدر بنحو 362.6 ألف نسمة، إلا أن النشيطات حقاً بلغن نحو 65 ألف نسمة فقط، من بينهن 51.5 ألف مستخدمات فعلاً، وتتوزع 92% من النساء في سن النشاط الاقتصادي بين التفرغ الكامل للعمل في البيت والدراسة[17].

ويتضح من ذلك أن نسبة النساء النشيطات اقتصادياً إلى العدد الكلي للنساء في الفئة العمرية 15 – 64 سنة يبلغ نحو 10.2%، وهي نسبة منخفضة بالمعايير الدولية، وأن 30% من النساء غير النشيطات اقتصادياً هن طالبات، وبالتالي فإن إيجاد عمل جزئي لهذه الشريحة سيؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل[18].

بالإضافة إلى ذلك فإن اندماج المرأة في العمل المنظم (مدفوع الأجر) يتركز في مجالات محدودة مثل الخدمات التي بلغت نسبة مشاركة المرأة فيها 67% من قوة العمل الرسمي النسوية في الضفة الغربية وحوالي 82% في قطاع غزة، ومع أن النسبة الكبيرة من النساء تعمل في مجال الخدمات إلا أن هذه النسبة تبلغ 30% فقط من العاملين في هذا المجال في الضفة الغربية و16% من مجموع العاملين في قطاع غزة، وتوفر أسواق العمل الرسمية فرص محدودة جداً للنساء[19].

أما من حيث مشاركة المرأة في المؤسسات الحكومية، فهي مشاركة محدودة ويغلب عليها الطابع التقليدي حيث أن تعيين النساء في الوزارات والمؤسسات الحكومية مرتبط بشكل التعيين النمطي، وتكاد تقتصر وظيفة سكرتير تنفيذي وإداري وطابعة على النساء، حيث تتراوح مشاركة النساء في القطاع الرسمي بين 10 – 16% وتعمل 40% منهن كمعلمات[20].

أما من حيث توزيع النساء المشاركات في قوة العمل الرسمية حسب النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فتشير الدراسات إلى أن نسبة النساء العاملات في الضفة الغربية بلغت 73.5% عام 1997 من القوة العاملة الرسمية النسوية في قطاعي الزراعة والخدمات، يليه قطاع الصناعة 16%، ثم قطاع التجارة 9.4%، وفي قطاع غزة فقد بلغت نسبة 82% من النساء العاملات في قطاع الخدمات، يليه قطاع التجارة 8.1%، والصناعة 7.4%، والزراعة 2.1%، وبالرغم من عمل عدد كبير من النساء في الضفة الغربية في قطاع الزراعة، إلا أن معظمهن يعملن في أعمال العائلة غير مدفوعة الأجر، وفي إسرائيل يعمل عدد قليل من النساء بأجر في قطاع الزراعة، حيث بلغت نسبتهن عام 1997 نحو 8% من الأعمال في الضفة الغربية، و14% في قطاع غزة[21].

---

[17] داود، يوسف، محددات المشاركة النسائية في سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، رام الله، فلسطين، تشرين ثاني 1999، ص1.

[18] المصدر السابق. ص 2.

[19] أنظر، القزاز، هديل رزق. مشاركة المرأة في التنمية، ص ص 37 – 45 من، نادر عزت سعيد، ونوران نصيف (محرر): المرأة الفلسطينية والتنمية، جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الإدارة العامة لبناء المؤسسات والتنمية البشرية، سلسلة التخطيط من أجل التنمية، العدد الثالث، رام الله، فلسطين، أيلول 1998.

[20] المصدر السابق، ص 39.

[21] UNSCO, economic and Social conditions in the west Bank and Gaza Strip, Quarterly Report, summer, 1997, Gaza, 4 October 1997. P21.

وبشـــكل عـــام شـــكلت قوة العمل النسائية في إسرائيل خلال الفترة أيلول – تشرين أول 1995 ما نسبته 4% من القوة العاملـــة الفلســـطينية التي تعمل في إسرائيل، وبعد سنة انخفضت هذه النسبة إلى أقل من 2%، وهذه النسبة المنخفضة للنساء العاملات في إسرائيل تتسم بالاستقرار، حيث أشارت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية إلى أن هناك معطيات منفصـــلة جذرياً حول العمال الفلسطينيين في إسرائيل عام 1975 نحو 1.5%، وعام 1977 نحو 2.8%، وعام 1981 نسبة 3.1%، وكانت نسبة النساء لا تزيد عن 3% من مجموع العمال خلال الفترة 1975– 1991[22].

والخلاصة، أن معدل مشاركة النساء في قوة العمل الفلسطينية تعتبر منخفضة رغم تحسنها في الأعوام الأخيرة، حيث ارتفعت من 11.2% عام 1995 إلى 12.3% عام 1999 وتعتبر الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة. إذ تقدر في الضفة الغربية خلال عام 1999 بنحو 14.1% مقابل 8.8% في قطاع غزة[23]. ورغم ذلك تعتبر منخفضة مقارنة مع كل من المعدل الإقليمي لمشاركة القوة العاملة النسوية والتي تصل إلى 25%، والمعدل في الدول النامية الذي يصل إلى 39%[24].

ب. خلال فترة انتفاضة الأقصى من 2001 – 2003

تشير البيانات إلى أن مشاركة الإناث في القوى العاملة قد انخفضت من 12.7% خلال العام 2000 إلى 10.4 في عام 2001[25]، بينما إرتفعت قليلاً في عام 2003 لتصل 12.8%[26].

وقد أفادت النتائج لعام 2001 أن نسبة القوى العاملة المشاركة من الفئة العمرية (25– 35) بلغت 51.2%، منها 14.3% من الإناث لنفس الفئة العمرية، كما أن نسبة القوى العاملة المشاركة للفئة العمرية (35 – 44) سنة بلغت 53.3%، منها 15.8% للإناث، في حين بلغت نسبة القوى المشاركة للفئة العمرية (15 – 24) سنة نحو 27.1% منها 6.1% للإناث[27]. في حين أن النتائج لعام 2003 بينت أن نسبة القوى العاملة المشاركة للفئة العمرية (25 – 34) سنة بلغت 54% منها 18.7% إناث، كما أن نسبة الفئة العمرية (35 – 44) سنة زادت إلى 56.6% منها 18.7% إناث، في حين بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة للفئة العمرية (15 – 24) سنة 26.2% منها 7.3% للإناث[28].

أما من حيث توزيع النساء المشاركات في قوة العمل الرسمية حسب النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فتشير الدراسات إلى أن نسبة النساء العاملات في الضفة الغربية بلغت 81.3% عام 2003 من القوة العاملة الرسمية النسوية في قطاعي الزراعة والخدمات، يليه قطاع الصناعة بنسبة 9.2% وقطاع التجارة بنسبة 8.7%، وفي قطاع غزة 48.5% من النساء العاملات في قطاع الخدمات، يليه قطاع الزراعة بنسبة 43.1% والتجارة بنسبة 6.1% ثم الصناعة بنسبة 2.1%. وبالرغم من عمل عدد كبير من النساء في الضفة الغربية في قطاع الزراعة، ولا يعمل في إسرائيل في

---

[22] حمامي، ريما. دمج النساء في العمل المأجور في فلسطين: العقبات والاستراتيجيات والعوائد، وزارة العمل الفلسطينية، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين خلال الفترة 11–1998/5/13، المجلد الثاني، رام الله – فلسطين، ص 70.

[23] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التقرير السنوي: 1999، ص 54.

[24] حمامي، ريما. مصدر سابق، ص 68.

[25] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2002، مرجع سابق ص25.

[26] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004 مرجع سابق ص51.

[27] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2002، مرجع سابق ص50.

[28] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004، مرجع سابق ص51.

قطاع الزراعة سوى عدد قليل من النساء حيث بلغت نسبتهن عام 2003 نحو 32.1% من الأعمال في الضفة الغربية وصفر في غزة[29].

والخلاصة أن معدل مشاركة النساء في القوة العاملة الفلسطينية تعتبر منخفضة رغم تحسنها في الأعوام الأخيرة، حيث ارتفعت من 10.4% عام2001 إلى12.8% عام 2003[30]، وإلى 13.4% عام 2004، ورغم ذلك تعتبر منخفضة مقارنة مع كل من المعدل الإقليمي لمشاركة القوى العاملة النسوية. ربما يرجع هذا الانخفاض إلى تفضيل الكثير من النساء الزواج المبكر والعمل كربة بيت، وقد يعود إلى صعوبة الحصول على فرص عمل فعلية ومنافسة الرجال في ظل ازدياد معدلات البطالة. وقد يساهم في زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة تنمية وتطوير القطاعات المختلفة والتي تساعد على استيعاب نسبة أكبر من القوة العاملة النسائية.

3.2 الحالة التعليمية وسوق العمل الفلسطيني

أ. خلال الفترة ما بين 1994 – 2000:

تظهر البيانات الواردة في دراسة قامت بها كل من وزارة العمل الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في كانون أول 1999، تحت عنوان: المؤشرات الراهنة في سوق العمل الفلسطيني والتي تم اشتقاقها من نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام 1997 والتي تضمنت جملة من المؤشرات الهامة. حول التعليم العالي في سوق العمل المحلي نذكر أهمها فيما يلي:-

- تكشف الدراسة أن مجموع الفلسطينيين الذي يحملون درجة الدبلوم المتوسط في نهاية 1997 قد بلغ نحو 147.4 ألف شخص، منهم نحو 54.5 ألف شخصاً في قطاع غزة، أي بنسبة 37% ويتوزع حملة درجة الدبلوم المتوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس بواقع 63.3% للذكور، مقابل 36.7% للإناث.

- ويتباين التوزيع العام للمؤهل العلمي في الأراضي الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس، حيث أن 44.7% من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى من الذكور في الضفة الغربية مقابل 37.3% في قطاع غزة، كما أن 46.3% يحملون درجة البكالوريوس في الضفة الغربية مقابل 55.3% في قطاع غزة. أما بالنسبة للإناث، فحوالي 60.4% ممن يحملن درجة الدبلوم المتوسط فأعلى في الضفة الغربية مقابل 62.4% في قطاع غزة، كما أن نسبة حملة البكالوريوس في الضفة الغربية تبلغ 37.1% مقابل 36.1% في قطاع غزة.

- وفيما يتعلق بالتخصصات المختلفة، فقد بلغت نسبة المتخصصين في مجال العلوم الإنسانية في الأراضي الفلسطينية نحو 21.9% و 16.7% في مجال العلوم التجارية والإدارية، و11.7% في مجال العلوم الطبية والصحية، و 10.5% في العلوم الهندسية في حين هناك 5.6% متخصصون في العلوم التربوية وإعداد المعلمين، مقابل 33.6% في بقية التخصصات.

- يوجد 82% من مجمل حملة درجة الدبلوم المتوسط فأعلى نشيطون اقتصادياً، من بينهم 87.7% مشتغلون، مقابل 6.4% متعطلون سبق لهم العمل، وحوالي 5.9% متعطلون لم يسبق لهم العمل، أما غير النشيطين اقتصادياً، فتقدر

[29] مرجع سابق، ص70،71.

[30] تقرير التنمية البشرية – فلسطين 2004.

نسبتهم 17.8% من مجموع حملة درجة الدبلوم المتوسط فأعلى، منهن 76.6% متفرغات للعمل المنزلي مقابل 13.7% متفرغات للدراسة.

وتشير الدراسة أيضاً إلى أن 48.1% من المشتغلين الذين يحملون درجة الدبلوم المتوسط فأعلى يعملون في القطاع الحكومي، في حين أن هناك 28.3% يعملون في القطاع الخاص الوطني، و8.5% يعملون في القطاع الخاص الأجنبي، ويستوعب القطاع الخاص الأجنبي ما يعادل 33.1% من مجموع العمالة بين حملة درجة الدبلوم المتوسط فأعلى في الضفة الغربية مقابل 19.2% في قطاع غزة وهذه النسب تعطي مؤشر على ضعف القطاع الخاص في فلسطين.

ب. خلال فترة انتفاضة الأقصى 2001 – 2003

نلاحظ من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدل المتعلمين تعليماً جامعياً (أي 13 سنة فأكثر) تمثل أعلى نسبة في القوى العاملة حيث بلغت 58.9% من نسبة العاملين عام 2001 مقابل 56.6% عام 2003[31]، وانخفضت هذه النسبة إلى 53.2% عام 2005[32].

وكانت أعلى نسبة من الذكور داخل القوى العاملة 90.3% وهم ذوي الشهادات الإعدادية عام 2001، مقابل 73.8% من ذوي الشهادات الابتدائية عام 2003، وأقل نسبة لمساهمة الذكور داخل القوى العاملة كانت 25.8% عام 2001 لغير المتعلمين مقابل 26.3% عام 2003 لنفس الفئة.

أما أعلى نسبة من الإناث داخل القوى العاملة 41.9%من حملة الشهادات الجامعية عام 2001، مقابل 41.3% لنفس المستوى التعليمي عام 2003، وأقل نسبة من الإناث داخل القوى العاملة 4.9% عام 2001 من حملة الشهادات الإعدادية، مقابل 6.8% عام 2003 لنفس المستوى التعليمي.

4.2 عمالة الأطفال في سوق العمل الفلسطيني

أ. خلال الفترة من (1994 – 2000)

إن ظاهرة تشغيل الأطفال ظاهرة عالمية، فهي ليست بالضرورة مقتصرة على الدول النامية، إذ توجد في الدول الصناعية، ولكن بشكل هامشي، ويعود تزايد هذه الظاهرة في الدول الصناعية إلى الركود الاقتصادي.

ويجب النظر إلى ظاهرة تشغيل الأطفال على أنها مشكلة اجتماعية يجب معالجتها على مستوى المجتمع وعلى مستوى صانعي السياسة، حيث يقوم حوالي ربع الأطفال في الدول النامية، أي نحو 250 مليون طفل خلال عام 1997 بالعمل، وتتراوح أعمارهم بين 5 – 14 عاماً، ويوجد معظمهم في آسيا، أما النسبة الأعلى من الأطفال العاملين – واحد من ثلاثة– فتوجد في أفريقيا[33].

[31] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي 2001؛ 2003 مرجع سابق.

[32] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، ورشة عمل، مايو/أيار 2005.

[33] صندوق الأمم المتحدة للأطفال (اليونسيف). تشغيل الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وزارة العمل الفلسطينية، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين للفترة 11-1998/5/13، المجلد الثاني، رام الله، فلسطين، ص 187.

ومن جهة أخرى، فقد حددت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 137 لعام 1973 في المادة (1) العمر الأدنى للعمل. حيث تضع سن 15 عاماً كحد أدنى لدخول سوق العمل، أو السن لدى إنهاء مرحلة التعليم الإلزامية، إذا كان أعلى من ذلك. كما نصت اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل في المادة (19): الحق في الحماية من العنف والإساءة والإهمال، ونصت في المادة (32): الحق في الحماية من الاستغلال الاقتصادي، ووضعت تشريع خاص بذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن الحد الأدنى لعمر الأطفال العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة هو 15 عاماً بناء على وزارة العمل والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[34]. أما فيما يتعلق بعمالة الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغ عدد الأطفال الفلسطينيين في الفئة العمرية 10– 14 سنة عام 1997 نحو 321,446 طفلاً مشكلين ما نسبته 12.4% من مجموع السكان الفلسطينيين[35].

في حين بلغت نسبة القوى العاملة من الأطفال في الفئة العمرية 10– 15 سنة 2.1%، أي نحو 3,086 طفلاً، منهم 2,266 طفلاً في الضفة الغربية بنسبة 73.4%، و820 طفلاً في قطاع غزة بنسبة 26.6%. كما شكل الأطفال العاملين في الأراضي الفلسطينية 93% من الذكور، و7% من الإناث يتركز 42.5% منهم في فئة العاملين في الحرف وما إليها من المهن، يليها فئة العاملين في المهن الأولية بنسبة 27.4%، كما أن 26.4% من الأطفال العاملين في الأراضي الفلسطينية أنهوا 7 سنوات دراسية فأكثر، و43.85% أنهوا 5 – 6 سنوات دراسية، مقابل 25.1% أنهوا 2–4 سنوات دراسية[36]، مقابل 2.9% ممن أنهوا سنة دراسية واحدة.

أما فيما يتعلق بأسباب العمل للأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة، فترجع كافة الدراسات الخاصة بتشغيل الأطفال ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة ودخل العائلة المنخفض. حيث أشارت دراسة اليونيسف التي أجريت عام 1996 في قطاع غزة أن 44% من الأطفال العاملين بدأ العمل في الأشهر الستة الأخيرة من نفس العام نتيجة إغلاق إسرائيل المتكرر لقطاع غزة، وأن نسبة بطالة الآباء للأطفال وصلت في العينة إلى 39.7% وكان 4.55% منهم متوفين[37]. في حين أشارت دراسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية إلى أن نسبة الأطفال الذين يعملون نتيجة دخل العائلة المنخفض 27.6% وترتفع إلى 38.1% إذ تم إضافة مجموعة من المتغيرات الأخرى، وأضافت بأن العدد العالي من الأطفال العاملين في العائلة يرتبط بمستوى التعليم المنخفض للآباء، حيث تصل نسبة الآباء الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أبداً إلى 12.9%، بينما تصل نسبة الذين درسوا من 1 – 6 سنوات إلى 35.7% والذين أتموا 9 سنوات 24.1%[38].

ب. خلال انتفاضة الأقصى 2001 – 2003

بناءاً على بيانات وزارة العمل والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يعتبر الحد الأدنى لعمر الأطفال العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة هو 15 سنة، ولقد بلغت نسبة الأطفال الفلسطينيين في الفئة العمرية 0 – 14 سنة نحو 46.2% عام2003[39]، مقابل 45.8% عام 2004، نلاحظ من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[40] أن معدل

---

[34] المصدر السابق، ص. 186.

[35] Ministry of labor, Palestine central Bureau of statistics, I bid, P. 29.

[36] I bid, P. 29.

[37] صندوق الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسف). مصدر سابق، ص. 197.

[38] المصدر السابق، ص. 199.

[39] تقرير التنمية البشرية – فلسطين، مصدر سابق.

[40] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي، 2001؛ 2003 مصدر سابق، 1 ص ص50–52.

عمالة الأطفال (10–14) سنة هو 0.6% من معدل القوى العاملة عام 2001، مقابل 1.2% عام 2003، أي أنه ارتفع وذلك نتيجة للوضع الاقتصادي السيئ في الأراضي الفلسطينية في حين أن بعض الأطفال يلجئون للعمل في حالة وفاة الأب أو المعيل، ونلاحظ أن نسبة مساهمة الأطفال الذكور 1.2% عام 2001، مقابل 2.1% عام 2003، بينما ارتفعت نسبة مساهمة الإناث من لا شيئ عام 2001 إلى 0.4% عام 2003، وتتوزع عمالة الأطفال في الضفة الغربية بنسبة 0.7% مقابل 0.5% في قطاع غزة عام 2001، وارتفعت لتصل في الضفة الغربية إلى 0.8% مقابل 1.5% في قطاع غزة عام 2003.

ونستخلص مما سبق، أن ظاهرة تشغيل الأطفال في المجتمع الفلسطيني، في طريقها للنمو بشكل متسارع، وخاصة في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية بشكل سيئ، وارتفاع نسبة البطالة إلى ما يقرب من 40% خاصة بعد إغلاق سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمالة الفلسطينية منذ تصاعد أعمال الانتفاضة الثانية في 28 أيلول 2000. حيث أدى ذلك إلى انخفاض مستويات معيشة الآلاف من العائلات الفلسطينية، وعدم قدرتها على تغطية نفقات المعيشة رغم ظروف العمل الصعبة، والتي تنعكس من خلال معدل الأجور اليومية والتي لا تتجاوز 70 شيكل في المتوسط في أحسن الأحوال مقابل ما لا يزيد عن 24 يوم عمل في الشهر[41].

[41] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، ورشة عمل حول "أثر الحصار الاسرائيلي على سوق العمل الفلسطيني"، غزة، أيلول– أيلول 2004.

الفصل الثالث

تطور القوى العاملة الفلسطينية خلال الفترة 1994– 2004

تجمع أغلب النظريات على أن عرض العمل يعرف على أنه مجموع قوة العمل المستعدة للعمل عند مستوى محدد من الأجور، أو تحت شروط نفسية واجتماعية مناسبة[42].

ويشمل هذا التعريف جميع الأشخاص الذين يكونون في سن العمل، ويعملون إما لقاء أجر، أو لحسابهم الخاص، كما يشمل أولئك الأشخاص الراغبين والباحثين عن العمل فعلاً ويقبلون العمل بشروط العمل السائدة في سوق العمل. كما يشمل هذا التعريف أيضاً الأشخاص المنتسبين إلى القوات المسلحة[43].

وتجدر الإشارة إلى أن عرض العمل في أي بلد يتأثر بعدد من العوامل مثل: العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية. كما تحدد نوعية عرض العمل بعدد من العوامل، من أهمها: مستوى التعليم والمهارات العلمية والفنية والمستوى الصحي للقوى العاملة في البلد المعني[44].

1.3 تطور حجم السكان ومعدلات النمو السكاني

تتمثل أهمية استعراض المؤشرات الديموغرافية المتمثلة في عدد السكان ومعدلات النمو، والهجرة والانتقال للعمل، والتركيب النوعي والعمري لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة في بيان واقع القوى العاملة الفلسطينية، ومدى تأثر عرض العمل الفلسطيني بالمؤشرات الديموغرافية. وسنعتمد على نتائج تعداد السكان الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية في الأراضي الفلسطينية عام 1997.

1.1.3 عدد السكان ومعدلات النمو

1. الفترة ما بين 1994–2000.

وسنتعرض إلى تقديرات عدد السكان عام 1994 وإلى نتائج التعداد العام للسكان عام 1997 ومعدلات النمو خلال الفترة 1994 – 2000 وفق ما يلي:-

تظهر بيانات الجدول رقم (3) ارتفاع عدد السكان في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة محل الدراسة من 2.24 مليون نسمة إلى 3.14 مليون نسمة، أي ما يزيد عن الضعف مقارنة بعام 1994. وقد بلغ متوسط معدل النمو السكاني خلال الفترة (5.3%)، في حين بلغ في الضفة الغربية معدل (5.0%)، وفي قطاع غزة (5.9%)، ويعزى هذا الارتفاع في معدلات النمو السكاني خلال الفترة إلى اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في 13 أيلول عام 1993، والتي بمقتضاها تم عودة الآلاف من كوادر منظمة التحرير الفلسطينية.

---

[42] أبو الشكر، عبد الفتاح، التشغيل والبطالة في فلسطين، منظمة العمل العربية،سلسلة دراسات التشغيل 1996، ص. 13.

[43] المصدر السابق.

[44] المصدر السابق.

وعائلاتهم إلى الأراضي الفلسطينية، وخاصة خلال عام 1994، حيث بلغ معدل النمو السكاني على مستوى الأراضي الفلسطينية 7.22%.

جدول 3: تطور عدد السكان ومعدلات النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة خلال الفترة 1994– 2001

السنة	عدد السكان "بالمليون"			معدل النمو %		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
1994	1.400	0.840	2.240	6.65	8.16	7.22
1995	1.500	0.910	2.410	5.77	6.26	5.95
1996	1.600	0.960	2.560	5.61	6.21	5.80
1997	1.700	1.020	2.720	5.45	6.00	5.65
1998	1.800	1.100	2.900	5.29	5.85	5.51
1999	1.800	1.150	2.950	5.14	5.72	5.36
2000	1.900	1.210	3.110	3.20	4.36	3.64
2001	2.000	1.260	3.260	3.14	4.27	3.58

المصدر: مركز الإحصاء الفلسطيني، 1994. ديموغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن، رقم (1)، رام الله، الضفة الغربية، ص 75–76، 216–218.

وبشكل عام يعد النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرتفعاً بالمقارنة مع المعدل العالمي، حيث بلغ (1.6%) خلال الفترة 1990 – 1995، ومقارنة بدول أخرى مثل أمريكا الشمالية وأوربا، والصين، إذ بلغ معدل النمو السكاني خلال نفس الفترة في كل منهم على الترتيب (1.5%)، (1.8%)، (0.2%)، كما يلاحظ ارتفاع معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية مقارنة بدول عربية أخرى، حيث بلغ في البحرين (1.9%) عام 1993، وفي الكويت (2.5%)، وتونس (2.5%)، ولبنان (2.1%)، في حين بلغ في الأراضي الفلسطينية في العام 1995 (5.95%)، وهذا المعدل يقترب من بعض معدلات النمو السكاني في بعض الدول العربية مثل الأردن (3.5%)، وسوريا (3.4%) خلال نفس العام[45].

ومن المعطيات الواردة في الجدول رقم (3) يتضح أن متوسط الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية بلغ نحو 542 نسمة في الكيلو متر المربع خلال عام 2001، باعتبار أن مساحة الأراضي الفلسطينية تقدر بحوالي 6,020 كيلومتر مربع، (الضفة الغربية، 5,655 كم^2، وقطاع غزة 365 كم^2)، وتختلف درجة الكثافة السكانية في الضفة الغربية عن قطاع غزة، حيث تقدر في الأخير بنحو 3,452 نسمة في الكيلو متر المربع، مقابل 354 نسمة في الكيلو متر المربع في الضفة الغربية. وترتفع الكثافة السكانية في قطاع غزة إلى ما يزيد عن 4,000 شخص لكل كم^2، آخذين بعين الاعتبار مساحة المستوطنات الإسرائيلية التي تمثل نحو (12.4%) من المساحة الكلية لقطاع غزة، الأمر الذي بموجبه يعتبر قطاع غزة من أعلى المناطق ازدحاماً بالسكان إن لم يكن أعلاها قاطبة[46].

[45] قبلان، فريد. العوامل المحدد لسوق العمل الفلسطيني ومتطلبات تطوير القوى العاملة الفلسطينية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002.

[46] مصدر سابق.

ونستخلص من بيانات الجدول السابق ارتفاع متوسط معدل النمو السكاني خلال الفترة 1994 – 2000 مقارنة بالأعوام السابقة، حيث وصل إلى 5.59%. ويرجع ذلك إلى عودة الآلاف من الفلسطينيين العاملين بدول الخليج إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب حرب الخليج الثانية والى عودة كوادر منظمة التحرير وعائلاتهم بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني. إلا أن البيانات الخاصة بعامي 2000، 2001 تعكس انخفاض معدل النمو السنوي للسكان على التوالي إلى (3.64%)، (3.58%)، وذلك نتيجة توقف عودة العائدين الفلسطينيين من الخارج نتيجة تعثر عملية السلام وارتفاع نسبة الفقر مما اضطر الكثير من الشباب إلى العزوف عن الزواج.

وهناك ارتفاع في معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية، حيث وصل في المتوسط نحو (6.24) مولود لكل امرأة في سن الحمل خلال فترة التسعينات، ويلاحظ أن معدل الخصوبة الكلية في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية حيث بلغت (8.2)، (7.9)، (7.6) مولوداً لكل امرأة على التوالي للسنوات 1993، 1997، 2001، مقابل (5.8)، (5.4)، (5.0) في الضفة الغربية[47]، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة ببعض الدول العربية المجاورة، حيث وصلت في سوريا إلى (5.9)، وفي الأردن (5.6)، وفي مصر (3.9)، وفي لبنان (3.1) مولوداً لكل امرأة خلال عام 1995[48].

كما تعتبر معدلات الخصوبة مرتفعة مقارنةً مع بعض الدول غير العربية، حيث وصلت في إسرائيل خلال عام 1993 إلى (2.92) مولوداً لكل امرأة، وفي اليابان (1.46)، وفي الصين (1.95) خلال الفترة 1990 – 1995، وبلغت في فرنسا (1.7) مولوداً لكل امرأة عام 1992[49].

ومن جانب آخر ترتبط معدلات الخصوبة بعوامل أخرى مثل مكان الإقامة، ومستوى التعليم للأم، وفي الأراضي الفلسطينية تشير التقارير إلى ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في المخيمات والقرى عنها في المدن، حيث وصلت في المخيمات (6.85) مولوداً لكل امرأة مقابل (6.39) في القرى، و(5.81) في المدن، خلال عام 1996، كما يرتبط معدل الخصوبة بدرجة التحصيل العلمي، حيث بلغ معدل الخصوبة للأم الحاصلة على الثانوية العامة في الأراضي الفلسطينية (6.62) مولوداً مقابل (4.72) لكل أم حاصلة على درجة علمية أعلى من الثانوية العامة خلال نفس العام[50].

بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال في الأراضي الفلسطينية، انخفض المعدل من (41) في الألف عام 1988، إلى (38.2) في الألف عام 1993، ثم (33.5) في الألف عام 1997، وإلى (29.4) في الألف عام 2001. وبمقارنة هذا المعدل مع المعدلات السائدة في بعض الدول العربية، يتضح أن معدل وفيات الأطفال في الأردن بلغ (43) في الألف عام 1988، وفي مصر (83)، وسوريا (46)، وفي العراق (68) في الألف خلال نفس العام، ويتجاوز هذا المعدل (100) في الألف في كل من السودان، وموريتانيا واليمن خلال العام نفسه[51].

---

[47] مصدر السابق.

[48] جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية. ملف التنمية البشرية في فلسطين 1996 – 1997، 1999، ص. 56.

[49] المصدر السابق، ص. 55.

[50] خليفة، محمد. القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية: الواقع والمستقبل، وزارة العمل، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين خلال الفترة 11-1998/5/13، المجلد الأول، رام الله- فلسطين، مايو 1998، ص. 57.

[51] قبلان فريد، مرجع سابق.

ويدلل انخفاض هذا المؤشر في الأراضي الفلسطينية إلى حجم الجهود التي تبذل لتخفيض وفيات الأطفال والقضاء على الأمراض وسوء التغذية التي تؤدي إلى وفاة كثير من الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة، ولا شك أن هذا المؤشر يعد من أفضل المؤشرات التي تعكس مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدول المختلفة.

أما فيما يتعلق بتوقع الحياة عند الميلاد في الأراضي الفلسطينية، فيلاحظ ارتفاع متوسط الحياة بعد الميلاد إلى ما يزيد عن (65) عاماً، وهذا يعكس الاهتمام بتقديم الخدمات الصحية للسكان.

وبمقارنة ذلك مع بعض الدول العربية، تشير الأرقام إلى تقدير امتداد الحياة بعد الميلاد إلى (60) عاماً في أغلب الدول العربية، باستثناء موريتانيا والصومال واليمن والسودان التي تتميز بارتفاع معدل الوفيات الخام ومعدل وفيات الأطفال، ويتعدى تقدير امتداد الحياة في بعض الدول العربية المستوى المتوسط السائد في الاقتصاديات متوسطة الدخل وهو 66 عاماً في عام 1988، بل أن تقدير الحياة عند الميلاد قد وصل إلى 70 سنة أو تعدى هذه المدة في 5 دول عربية هي على التوالي: لبنان، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر[52].

2. خلال فترة الانتفاضة 2000- 2003

سنتعرض إلى تقديرات عدد السكان ومعدلات النمو خلال الفترة 2001 إلى 2004، وفق ما يلي:-

تظهر بيانات الجدول رقم (4) ارتفاع عدد السكان في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة محل الدراسة من 3.15 مليون نسمة إلى 3.83 مليون نسمة، وقد بلغ المعدل السنوي للنمو السكاني الطبيعي 3.5%، حيث بلغ في الضفة الغربية 3.2%، مقابل 4% في قطاع غزة عام 2004.

جدول 4: تطور عدد السكان في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة خلال الفترة 2001-2004

السنة	عدد السكان "بالمليون"		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
2001	2.000	1.138	3.15
2002	2.2	1.26	3.47
2003	2.3	1.33	3.64
2004	2.42	1.4	3.83

Source: PCBS, Mid Year Projected Population in the Palestinian Territory by Governorates, 1997, 2004, January, 2005.

[52] مصدر سابق، ص. 51.

وتظهر بيانات التنمية البشرية أن معدل الكثافة السكانية في فلسطين (فرد/كم)^2 بلغت 606 عام 2003، مقابل 636 عام 2004[53].

وبلغ معدل وفيات الأطفال تحت سن 5 سنوات لكل ألف مولود في الفترة 1999– 2000 حوالي 29.1%، موزعة على الضفة الغربية بنسبة 24.6%، وقطاع غزة 35.6%، وبلغ معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود في نفس الفترة حوالي 25.2% موزعة على الضفة الغربية بنسبة 21.1%، مقابل 31.1% في قطاع غزة[54]، وانخفض معدل الوفيات الأولى (الخام) لكل ألف نسمة من 4.2% عام 2003 إلى 4.1% عام 2004[55]

نلاحظ أن معدل الخصوبة الكلية انخفض من 5.9% عام 1999 إلى 5.6% عام 2003، حيث أن معدل الخصوبة الإجمالي لعام 2003 5.6% منه 6.6% في قطاع غزة، مقابل 5.2% في الضفة الغربية، أي أن الضفة الغربية أكثر خصوبة من قطاع غزة[56].

2.1.3 التركيب النوعي والعمري للسكان

للتركيب النوعي والعمري للسكان أهميته ودلالته عند دراسة السكان، حيث يمثل أحد العناصر التي تعكس بعض الظروف التي يمر بها المجتمع مثل عملية الهجرة سواء منه أو إليه فضلاً عن حالة المواليد والوفيات، ومن ثم نمو السكان.

1. التركيب النوعي للسكان

يتضح من بيانات الجدول رقم (5) أن عدد الذكور يقترب من عدد الإناث في معظم السنوات، حيث تراوحت بين (101 – 103) خلال السنوات 1994 – 2000. هذه النسب تقترب من النسبة النوعية في العالم التي بلغت (101) عام 1995، وهي قريبة من نفس النسبة في دول أخرى مثل دول آسيا التي بلغت فيها (104) عام 1995، إلا أن نسبة النوع في الأراضي الفلسطينية تعد مرتفعة إذ قورنت بكل من دول افريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأمريكا الشمالية، وأوربا التي بلغت فيها نسبة الجنس عام 1995 كما يلي: 99، 99، 95، 93، على التوالي[57]. وتعتبر هذه النسب في الأراضي الفلسطينية قريبة من بعض النسب في الدول العربية حيث بلغ عام 1990 في مصر (103)، لبنان (102)، سوريا (104)، في حين ارتفعت نسبة النوعية في بعض الدول العربية مقارنة بالأراضي الفلسطينية، فبلغت في الأردن (107)، وفي كل من العراق وعُمان (106)، والإمارات العربية المتحدة (203)، والكويت 130) خلال نفس العام[58].

---

[53] تقرير التنمية البشرية، فلسطين 2004، ص13 .

[54] مصدر سابق، ص15،9

[55] مصدر السابق.

[56] مصدر سابق.

[57] خليفة، محمد. المصدر السابق.

[58] قبلان فريد، مصدر سابق، ص 40.

جدول 5: التركيب النوعي لسكان الأراضي الفلسطينية ونسبة الجنس خلال الفترة 1994-2000

السنة	السكان في الأراضي الفلسطينية*		نسبة الجنس
	ذكور	إناث	
1994	1,127,290	1,110,741	101.5
1995	1,205,694	1,184,251	101.8
1996	1,280,342	1,254,256	102.1
2000	1,589,836	1,544,015	103.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. مصدر سابق.

* الضفة الغربية وقطاع غزة.

3. التركيب العمري للسكان

أولاً: الفترة ما بين 1994- 2000

يعد التركيب العمري لسكان أي مجتمع المحصلة لمستويات الخصوبة والوفيات والهجرة التي سادت في ذلك المجتمع لفترة من الزمن، على أن الهيكل العمري للسكان يؤثر في نفس الوقت على الخصائص الديموغرافية للسكان في المستقبل، كما يؤثر على وظائفها الاقتصادية والاجتماعية[59].

[59] مصدر سابق.

ويبين الجدول رقم (6) التركيب العمري لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الفئات العمرية الآتيـــة:-

جدول 6: التركيب العمري للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات مختارة (1994-2005)

السنة	الفئة العمرية (بالآلاف، %)									
	4-0	14-5	19-15	24-20	34-25	44-35	54-45	64-55	+65	عدد السكان
الضفة الغربية										
1994	267.9	378.2	47.9	134	196.8	101.9	65.6	48.8	53	1,395.6
	%19.2	%27.1	%10.6	%9.6	%14.1	%7.3	%4.7	%3.5	%3.8	
1997	318.2	482.7	187.7	162.7	257.4	154.3	87.6	64.3	69.7	1,787.8
	%17.8	%27	%10.5	%9.1	%14.4	%8.8	%4.9	%3.6	%3.9	
2000	358.1	547.2	207.2	179.1	289.7	189.1	100.6	68.4	72.4	2,011.9
	%17.8	%27.2	%10.3	%8.9	%14.4	%9.4	%5	%3.4	%3.6	
2005	407.4	689	266.5	223.8	362.1	253.9	148.3	83	80.5	2,514.6
	%16.2	%27.4	%10.6	%8.9	%14.4	%10.1	%5.9	%3.3	%3.3	
قطاع غزة										
1994	185.4	236.8	91.8	74.1	100.3	57.3	37.1	30.3	29.5	842.7
	%22	%28.1	%10.9	%8.8	%11.9	%6.8	%4.4	%3.6	%3.5	
1997	203.1	298.8	105.6	83.6	124.4	77.6	43.8	29.8	28.8	995.5
	%20.4	%30	%10.6	%8.4	%12.5	%7.8	%4.4	%3	%2.9	
2000	225.3	346	119.6	96.8	141.1	94.5	52.3	30.7	31.8	1,138.1
	%19.8	%30.4	%10.5	%8.5	%12.4	%8.3	%4.6	%2.7	%2.8	
2005	279.7	434.3	164.8	129.6	186.9	125.3	75.1	38.3	38.2	1,472.3
	%19	%29.5	%11.2	%8.8	%12.7	%8.5	%5.1	%2.6	%2.6	
الأراضي الفلسطينية										
1994	453.3	615	239.7	208.1	297.1	159.2	102.7	79.4	82.6	2237.1
	%20.3	%27.5	%10.7	%9.3	%13.2	%7.1	%4.6	%3.6	%3.7	
1997	521.3	781.5	293.3	246.3	381.8	234.9	131.4	94.1	98.7	2,783,3
	%18.7	%28.1	%10.6	%8.8	%13.8	%8.4	%4.7	%3.4	%3.5	
2000	583.4	893.2	326.8	275.9	430.8	283.6	152.9	99.1	104.3	3,150
	%18.4	%28.4	%10.4	%8.8	%13.7	%9	%4.9	%3.3	%3.3	
2005	6871.1	1123.3	431.3	353.4	549	379.2	223.4	121.3	118.7	3,986.9
	%17.2	%28.3	%10.8	%8.7	%13.8	%9.6	%5.6	%3.2	%3	

المصدر: مركز الإحصاء الفلسطيني، ديموغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1994؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025، 1997؛ PCBS, OP Cit.

أ- **الفئة العمرية الصغرى:-**

يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فتياً حيث بلغت نسبة الأطفال في عام 1994 دون سن 15 حوالي 47% من إجمالي السكان خلال الفترة، ويلاحظ أن هناك تشابهاً شديداً في توزيع السكان على فئات العمر المختلفة بين الضفة الغربية

وقطاع غزة، رغم ارتفاع نسبة الأطفال في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، وهذا يدلل على ارتفاع معدل الخصوبة في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني.

وبمقارنة هذا المعدل مع دول عربية أخرى نجد أن نسبة الأطفال دون سن 15 منخفضة. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة أيضا مقارنة بالمعدل العالمي الذي بلغ 31.5% عام 1995، ومقارنة بكل من أمريكا الشمالية وأوربا، وجنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية حيث بلغت على الترتيب: 22.0%، 19.1%، 34.7%، 33.6%[60].

ب- الفئة العمرية الوسطى:-

تشير بيانات جدول رقم (6) إلى ارتفاع نسبة هذه الفئة (15- 64) سنة على إجمالي السكان، حيث تمثل نسبة السكان في سن العمل، وقد بلغت في الضفة الغربية (49.8%)، (51.4%) على التوالي للسنوات 1994، 2000، مقابل (46.4%)، (47%) في قطاع غزة خلال نفس السنوات.

من جانب آخر تؤثر نسبة السكان في سن العمل على نسبة الإعالة العمرية، أي نسبة الفئتين أقل من 15 سنة، وأكثر من 65 سنة إلى فئة السكان في سنة العمل. حيث أن نسبتهم تزيد قليلاً عن نصف السكان، ويقدر متوسط نسبة الإعالة في الضفة الغربية حوالي 98% خلال الأعوام 1994، 2000، مقابل 110% في قطاع غزة خلال نفس الأعوام، وعلى مستوى الأراضي الفلسطينية تقدر بنحو 104%، ويعني ذلك نظرياً أن كل فرد في سن العمل (15-65) في الضفة الغربية وقطاع غزة يعول فرداً آخراً تقريباً، وفي بعض الأحيان أكثر من فرد، وتعتبر هذه النسب مرتفعة مقارنة ببعض الدول العربية مثل مصر 81%، والأردن 100%، ولبنان 91% خلال عام 1988 ومتقاربة مع سوريا التي تقدر بنحو 104% خلال نفس السنة[61]. .

ج- فئة كبار السن:-

تمثل هذه الفئة شريحة قليلة من السكان، وتتجه نحو الزيادة العددية مع الانخفاض النسبي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تتراوح هذه الفئة في الضفة الغربية بين 3.8% و3.6% خلال الفترة 1994-2000، وتتراوح في قطاع غزة بين 3.5% و2.8% خلال نفس الفترة. ويرجع هذا الارتفاع العددي إلى توفير الرعاية الصحية للسكان ومحاولة القضاء على أمراض الطفولة، وخاصة تلك التي تصيب الأطفال الرضع وتؤدي إلى ارتفاع معدل وفياتهم.

ثانياً: خلال فترة انتفاضة الأقصى 2000-2004.

أ- الفئة العمرية الصغرى:-

يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فتياً تبلغ نسبة الأطفال دون سن 15 سنة حوالي 44.3% عام 2003[62]، مقابل 43.6% عام 2004 من إجمالي السكان، ويلاحظ أن هناك تشابه في توزيع السكان على فئات العمر المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم ارتفاع نسبة الأطفال في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، وهذا يدلل على ارتفاع معدل

[60] خليفة، محمد. المصدر السابق، ص. 54.

[61] قبلان فريد، مصدر سابق، ص. 59.

[62] تقرير التنمية البشرية، فلسطين 2004، ص9

الخصوبة في قطاع غزة مقارنة في الضفة الغربية، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني، حيث وزعت نسبة الأطفال عام 2003 بنسبة 44.0% للضفة الغربية، مقابل 48.8% لقطاع غزة[63].

ب- الفئة العمرية الوسطى:-

تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة هذه الفئة العمرية (15-64) سنة من إجمالي السكان، حيث تمثل نسبة السكان في سن العمل، وقد بلغت في عام 2003 حوالي 50.7%، مقابل 51.2% عام 2004[64].

ج- فئة كبار السن:-

تمثل هذه الفئة (65 فأكثر) شريحة قليلة من السكان، وتتجه نحو الانخفاض في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تصل هذه الفئة في الضفة الغربية 3.3%، مقابل 2.6% في قطاع غزة عام 2004. ربما يرجع هذا الانخفاض النسبي في فئة كبار السن إلى كون المجتمع فتي وتغلب عليه الفئة العمرية الشابة.

ومن كل ما تقدم يتضح لنا أن تركيب السكان حسب العمر في الضفة الغربية وقطاع غزة يدل على انخفاض مستمر في نسبة السكان العاملين أو النشيطون إلى السكان غير العاملين أو غير النشيطين اقتصادياً، الأمر الذي يشكل عبئاً على عاتق هذه الفئة، والذي يتمثل في العمل من أجل إعالة أكثر من نصف السكان، ويكشف لنا عن ضرورة وضع الخطط الاقتصادية المناسبة لسوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

3.1.3 الهجرة الخارجيـــة والانتقال للعمل

تعتبر ظاهرة الهجرة للأيدي العاملة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي حظيت باهتمام الباحثين والمؤسسات الدولية، ويعود ذلك إلى كبر حجمها واتساع نطاقها في أماكن مختلفة من العالم، بالإضافة لما لها من تأثير على التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد المرسل والمستقبل على حد سواء. فالهجرة تحدث تغييرات ديموغرافية في كلا البلدين المرسل والمستقبل لها، وتترك آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية في كل منها.

وتعتبر فلسطين من أهم الدول التي أمدت الأقطار العربية بالأيدي العاملة وبالأخص الدول العربية النفطية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ظاهرة هجرة الأيدي الفلسطينية مرت بمرحلتين أساسيتين: الأولى تمتد من عام 1948 وحتى عام 1967، وكانت في غالبيتها تتجه إلى الأردن والبلدان العربية النفطية. أما الثانية فتمتد منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 وحتى عام 1993. وقد شهدت المرحلة الثانية انتقال نوعين من الأيدي العاملة الفلسطينية، تمثل الأول في اندفاع الآلاف من الأيدي العاملة من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق العمل الإسرائيلي، والثاني تمثل في انتقال الأيدي العاملة إلى الأردن والدول النفطية وهو ما سنبحثه في هذا الجزء من البحث.

1- حجم الهجرة:-

إن المقصود بحجم الهجرة هو عدد الأشخاص الذين غادروا الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الخارج، إما إلى الأردن أو إلى غيرها من الدول العربية والأجنبية، وقد قدر عدد المهاجرين من الضفة الغربية حوالي 400 ألف شخص خلال الفترة 1948 وحتى حرب يونيو 1967، وفي قطاع غزة فإن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية للحد من

---

[63] مرجع سابق،ص15.

[64] مرجع سابق، ص15،9.

الهجرة أدت إلى التقليل منها، حيث بقيت أقل من نظيرتها في الضفة الغربية. وفي أعقاب حرب حزيران 1967، نزح من الضفة الغربية مباشرة خلال الفترة من شهر حزيران حتى أيلول من نفس العام ما يقارب من 200 ألف شخص، أما في قطاع غزة، فيقدر عدد النازحين بحوالي 31 ألف شخص[65].

أما بالنسبة لحجم صافي الهجرة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1994 – 2001، فلا تتوفر بيانات موثوقة حول الموضوع نظراً لاحتكار المعلومة من قبل سلطات الإحتلال الإسرائيلية.

بالنسبة لحجم العائدين الفلسطينيين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة يقدر بنحو 270 ألف نسمة خلال الفترة محل الدراســة، منهم 176 ألف نسمة إلى الضفة الغربية، و94 ألف نسمة على قطاع غزة. وقد بلغ أكبر حجم للعائدين عام 1994، حيث وصل عددهم إلى 75 ألف نسمة، منهم 45 ألف نسمة إلى الضفة الغربية و30 ألف نسمة إلى قطاع غزة، ويعزى ذلك إلى توقيع اتفاقية السلام الفلسطينية الإسرائيلية عام 1993[66].

2.3 تطور حجم القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية

1.2.3 مفهوم القوى العاملة (النشيطون اقتصادياً)[67]

تعرف القوى العاملة بأنها جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة. ويشمل سن العمل جميع الأفراد الذين بلغت أعمارهم 15 سنة فأكثر (القوة البشرية) ويضم أصحاب العمل، المستخدمين بأجر، العاملين لحسابهم أو في مصالحهم الخاصة، بالإضافة لأعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر. ولا يشمل هذا التعريف للقوى العاملة فئة الأفراد خارج القوى العاملة (غير النشيطين اقتصادياً)، أي فئة السكان في سن المقدرة على العمل ولكنهم لا يعملون لأسباب اجتماعية واقتصادية، مثل ربات البيوت والطلبة والعجزة والمكفوفين والنزلاء والمرضى وكبار السن الذين بلغت أعمارهم 64 سنة فأكثر غير العاملين.

2.2.3 تطور حجم القوى العاملة الفلسطينية خلال الفترة 1994 – 2000

سنبحث في هذا الجزء من البحث تطور حجم القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة محل الدراسة 1994 – 2000 وفق ما يلي:

تشير بيانات الجدول رقم (7) إلى زيادة حجم العرض من القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بمعدلات مرتفعة، حيث ارتفعت من 367 ألف عامل إلى 695 ألف عامل خلال فترة الدراســة، أي بزيادة مقدارها 89.4%. وعلى مستوى المناطق الفلسطينية فقد ارتفعت في الضفة الغربية من 237 ألف عامل عام 1994 إلى 483 ألف عامل عام 2000، أي بنسبة زيادة 103.8%. وفي قطاع غزة ارتفعت من 130 ألف عامل إلى 212 ألف عامل خلال نفس الفترة، أي بنسبة زيادة 63%. وقد ارتفع متوسط معدلات النمو السنوي لحجم القوى العاملة الفلسطينية خلال هذه الفترة حيث بلغ في الضفة الغربية 13.27% وفي قطاع غزة 9.84% وفي الأراضي الفلسطينية 11.27%.

---

[65] أبو الشكر، عبد الفتاح. الهجرة الخارجية للعمالة في الأراضي الفلسطينية: حجمها، خصائصها، دوافعها، مجلة صامد الاقتصادي، العدد رقم 75، آذار 1989 ، ص ص 51 – 73.

[66] مرجع سابق.

[67] دائرة الإحصاء الفلسطينية، 1998، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 1999، رام الله– فلسطين، ص. 16.

وتعد هذه المؤشرات مرتفعة مقارنة بالفترة السابقة، ويعود هذا الارتفاع في مؤشرات زيادة حجم القوى العاملة الفلسطينية إلى عودة ما يزيد عن 120 ألف من كوادر منظمة التحرير الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى عودة الآلاف من العاملين بالخارج خلال السنوات الأولى التي رافقت بداية العملية السلمية. ويتضح ذلك بشكل أكبر عند مقارنة هذه المعدلات مع متوسط معدل النمو السنوي للقوى العاملة خلال الفترة 1990–1998 لعدد من الدول العربية، حيث بلغت في الأردن 6.2%، وفي مصر 3%، وفي تونس 3.5%، وسوريا 4.8%، وبلغت في إسرائيل 4.9%[68].

[68] البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ، 2000/1999، ص. 234.

جدول 7: تطور حجم العرض من القوى العاملة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1994 – 2000

السنة	القوى البشرية	معدل النمو %	القوى العاملة	معدل النمو%	معدل المشاركة الخام	معدل المشاركة الفعلية
الضفة الغربية						
1994	719.9	5.4	237.0	8.5	-	31.6
1995	883.0	6.4	358.0	50.9	24.2	40.5
1996	934.0	5.9	392.0	9.5	25.0	42.0
1997	986.2	16.7	426.0	8.6	23.8	43.0
1998	1023.4	3.8	452.0	806	23.8	43.0
1999	1064.1	4.0	462.0	2.2	23.9	43.0
2000	1108.4	4.2	483.0	4.6	25.2	43.6
قطاع غزة						
1994	420.0	6.6	130.0	8.2	-	31.0
1995	437.0	4.0	145.5	28.0	17.1	33.2
1996	465.0	6.4	169.0	9.0	17.6	36.3
1997	493.0	6.0	176.0	4.1	17.7	33.8
1998	515.5	4.65	188.0	6.8	18.1	36.5
1999	540.048	4.8	205.0	9.0	18.9	38.0
2000	567.6	5.0	212.0	3.8	20.2	37.5
الأراضي الفلسطينية						
1994	1169.9	5.8	367.0	8.4	16.3	31.3
1995	1320.0	12.8	503.5	37.2	20.9	38.1
1996	1399.0	5.9	561.0	11.4	21.9	40.1
1997	1479.2	5.7	602.0	7.3	22.1	40.7
1998	1538.9	4.03	640.0	6.3	22.0	41.6
1999	1604.1	4.23	667.0	4.2	22.6	41.6
2000	1676.0	4.4	695.0	4.1	22.3	41.5

المصدر: الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء الفلسطيني. السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997–2025، رام الله، فلسطين، 1999 ص ص 65 – 75؛ الجعفري، محمود. ساسيات الاقتصاد الكلي في مجال ترويج التشغيل، مكتب العمل الدولي، وزارة العمل الفلسطينية، برنامج التشغيل رقم (5)، الجدول رقم (5)، ص. 45؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، مصدر سابق؛ مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة. تقرير حول الاقتصاد الفلسطيني، ربيع 2000، فلسطين، ص. 23.

3.2.3 معدلات المشاركة في قوة العمل

1. مفهوم معدلات المشاركة في قوة العمل:–

تعتبر معدلات المشاركة المصدر الثاني لعرض القوى العاملة بعد الزيادة السكانية، كما تعتبر من أدوات التحليل المهمة في الدراسات الخاصة بتقدير حجم القوى العاملة. ويعتبر معدل المشاركة الخام المعامل الرياضي لقوة العمل بالنسبة للسكان، ويتحدد من خلال نسبة عدد العاملين والعاطلين عن العمل (الأفراد النشطين اقتصادياً) إلى حجم السكان. إلا أن هذا المعدل لا يعبر بدقة عن المشاركة الاقتصادية حسب الجنس، ويتأثر بارتفاع وانخفاض معدلات الخصوبة وما

تحدثه من اتساع أو ضيق في قاعدة الهرم السكاني. وللوصول إلى ذلك يلجأ إلى معدل المشاركة الفعلي (العام) والذي يتحدد من خلال نسبة عدد العاملين والعاطلين عن العمل إلى عدد السكان في سن العمل (من القوى البشرية).

2. تطور معدل المشاركة الفعلية خلال الفترة 1995 – 2003:-

يتضح من بيانات الجدول رقم (8) أيضاً ارتفاع معدل المشاركة الفعلية في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بالفترة الماضية، حيث ارتفعت في الضفة الغربية من 40.6% عام 1995 إلى 43.6% عام 2000. وفي قطاع غزة تراوحت بين 35.4%عام 1995 و37.5% عام 2000. ورغم هذا التحسن إلا أنها تعتبر متدنية مقارنة بالدول المتقدمة ومتقاربة مع بعض الدول العربية خلال عام 1998 حيث بلغت هذه النسبة في الولايات المتحدة 51.5%، واليابان 53.8%، وفرنسا 44.2%، وفي مصر 37.4%، وفي سوريا 32.7%[69]. وعلى مستوى المناطق الفلسطينية فقد تراوحت تلك النسبة بين 39% عام 1995، 41.5% عام 2000.

ربما يرجع التحسن في معدل المشاركة الفعلية خلال الفترة الثانية 1995–2000، في جزء منه إلى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني في توفير المزيد من فرص العمل سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص أمام الجنسين، إلا أن هذه المعدلات تعتبر متدنية مقارنة بمعدلات المشاركة في الدول المتقدمة أو الدول العربية المشار إليها سابقاً.

كما تظهر بيانات نفس الجدول أن معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل قد ارتفعت بشكل طفيف خلال فترة الدارسة 1994–2000. حيث بلغ متوسط معدل المشاركة الفعلية في الأراضي الفلسطينية حوالي 11.5%. وفي الضفة الغربية حوالي 13.8%، وفي قطاع غزة 7%. ويرجع ارتفاع مساهمة المرأة في قوة العمل في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة إلى عدة أسباب أهمها دخول النساء في الضفة الغربية بشكل متزايد في سوق العمل استجابة لتزايد حاجة الاقتصاد المحلي ولسد النقص في الأيدي العاملة التي أخذت تعمل بشكل متزايد في الاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى تزايد الطلب على النساء في الضفة الغربية في سوق العمل الإسرائيلي في مجال الزراعة والخدمات وفي المصانع، حيث تصل نسبة النساء بين العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل إلى 2.46% ومعظمهن من الضفة الغربية[70].

ورغم هذا التحسن الكبير الذي طرأ على معدل مشاركة الإناث إلا أن النسبة مازلت متدنية مقارنة بالمعدلات السائدة في الدول المتقدمة وبعض الدول العربية، حيث بلغ المعدل العالمي لمساهمة المرأة 31.6% خلال عام 1998، في حين بلغ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان وإسرائيل على الترتيب: 36.1%، 30.9%، 32.0%، 30.8%، وبلغ في بعض الدول العربية مثل مصر 18.6%، وتونس 20.75%، وسوريا 16.3%، والأردن 11.5%، ولبنان 9.7%[71].

ومن أهم العوامل التي تحد من ارتفاع معدل مساهمة الإناث الانتشار الواسع للبطالة في الأراضي الفلسطينية، وإلى ضعف في نمو الاستخدام المحلي مقارنة بنمو القوى العاملة، وإلى سوء توثيق عمل المرأة في سوق العمل في ضوء

---

[69] المصدر السابق، ص. 234.

[70] ابو الشكر، عبد الفتاح. سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1987، ص. 16.

[71] قام الباحث بحساب معدلات المشاركة للنساء في قوة العمل اعتماداً على بيانات البنك الدولي، مصدر سابق، ص ص 235 – 243.

البيانات التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[72]. كذلك تلعب العوامل الاجتماعية دوراً في الحد من مساهمة الإناث في قوة العمل. فالزواج المبكر يحد من مساهمة المرأة في قوة العمل، كما أن كثيراً من النساء ينسحبن من سوق العمل في حالة الزواج للتفرغ للأسرة وتربية الأطفال.

ومن جهة أخرى تبرز بيانات الجدول رقم (8) ارتفاع معدلات المشاركة للذكور خلال فترة الدراسة. حيث ارتفعت في الأراضي الفلسطينية من 67% عام 1995 إلى 71% عام 1999، أي بزيادة مقدارها 4%، وفي الضفة الغربية ارتفع معدل المشاركة للذكور من 69% عام 1995 إلى 72% عام 1999 ثم انخفض إلى 68.6% عام 2003، في حين كان في قطاع غزة أقل حيث ارتفع من 63% عام 1995 إلى 67% عام 1999 ثم انخفض إلى 65.6% عام 2003.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن من الآثار المباشرة لانتفاضة الأقصى والتي بدأت في 28 أيلول عام 2000 أنها أدت إلى فقدان ما يزد عن 102 ألف عامل لفرص عملهم داخل إسرائيل، فضلاً عما سببه هذا الإغلاق من تراجع الإنتاج المحلي في فقدان نحو 80 ألف عامل لوظائفهم في الاقتصاد المحلي، مما أدى إلى انخفاض أعداد العاملين من 661 ألف عامل في الربع الثالث من عام 2000 إلى 477 ألف عامل في الربع الأخير من نفس العام، بحيث بقيت ظروف العمل سلبية في الأشهر الأولى من عام 2001، إذ لم يتجاوز معدل القوى العاملة المشاركة 38.8%، وهذا المستوى الأدنى الذي وصله منذ عام 1995[73]

جدول 8: معدلات المشاركة الفعلية للقوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس والمنطقة خلال الفترة 1995– 2003

السنة	الضفة الغربية*			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
1995	69	13	**40.6**	63	8	**35.4**	67	11	**39**
1996	70	13	**42**	64	6	**36.4**	69	11	**40**
1997	72	15	**43.2**	53	6	**35.7**	69	11.5	**41**
1998	73	14	**44.2**	66	6	**36.4**	70	11	**41**
1999	72	14	**43.4**	67	9	**38**	71	12	**41.6**
2000	-	-	**43.6**	-	-	**37.5**	70	12.7	**41.5**
2001	-	-	**41.5**	-	-	**33.4**	66.8	10.4	**38.7**
2002	-	-	**40**	-	-	**34.5**	65.5	10.4	**38.1**
2003	68.6	14.7	**41.9**	65.6	9.2	**37.6**	67.6	12.8	**40.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 1999؛ 2003، 2004.

[72] فرسخ، ليلى. العمل الفلسطيني في إسرائيل، مصدر سابق، ص. 15.

[73] مكتب المنسق العام للأمم المتحدة. تقرير حول تأثير المواجهات وإغلاق الحدود والقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1 تشرين الأول 2000 – 30 حزيران 2001، فلسطين ، 10 أيلول 2001، ص ص 4 – 5.

3.3 تصنيف القوى العاملة الفلسطينية

يتناول المبحث الثالث بالدراسة والتحليل تصنيف العمالة الفلسطينية من حيث العمر والجنس، وتوزيع القوى العاملة حسب الحالة التعليمية والجنس، والهيكل المهني وحسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل، ثم نتعرض إلى تصنيف الأفراد خارج القوى العاملة الفلسطينية.

1.3.3 توزيع القوى العاملة الفلسطينية حسب العمر والجنس

أ- الفترة ما بين 1994 – 2000:

تشير بيانات الجدول رقم (9) إلى توزيع القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر والجنس خلال الربع الرابع من عام 2000. إذ يلاحظ ارتفاع نسبة أفراد قوة العمل في الفئة العمرية (25– 34)عاماً، لتصل إلى 33.9%، يليها في المرتبة الثانية أفراد قوة العمل في الفئة العمرية (15– 24) عاماً، إذ تصل إلى 25.3% أي حوالي ربع قوة العمل، وغالباً ما يلتحق خلال هذه السن بمراحل التعليم المختلفة. ثم يأتي في المرتبة الثالثة أفراد قوة العمل في الفئة العمرية (45 – 54) إلى 11%. وهناك نسبة 6.5% من القوى العاملة قد تجاوزت 55 عاماً، وأقل من 1% من أفراد القوى العاملة أقل من 15 عاماً.

أما بالنسبة إلى توزيع القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس تشير بيانات نفس الجدول إلى ارتفاع نسبة الذكور وانخفاض نسبة الإناث في القوى العاملة. حيث تبلغ نسبة الذكور 84.8% من القوى العاملة، أما نسبة الإناث تبلغ 15.2%. إن انخفاض نسبة الإناث في القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة يتطابق مع انخفاض معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل كما سبق الإشارة إلى ذلك في المبحث السابق.

وعلى مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة، فيتبين من بيانات نفس الجدول أن نسبة الذكور في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية. حيث تصل في قطاع غزة إلى 86.4% مقابل 84.2% في الضفة الغربية. في حين تعتبر نسبة مشاركة الإناث في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، حيث تصل في الضفة الغربية إلى 15.8% مقابل 13.6% في قطاع غزة.

جدول 9: توزيع القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر والجنس خلال الربع الرابع من عام 2000

العمر والجنس	الضفة الغربية		قطاع غزة		الأراضي الفلسطينية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
كلا الجنسين						
أقل من 15	3,964	0.8	1,262	0.7	5,226	0.8
24-15	121,590	25.0	49,253	26.4	170,843	25.3
34-25	164,798	33.8	63,237	34.0	228,035	33.9
44-35	111,001	22.8	40,831	21.9	151,832	22.5
54-45	51,388	10.5	22,434	12.0	73,822	11.0
55+	34,397	7.1	9,228	5.0	43,625	6.5
المجموع	**487,138**	**100.0**	**186,245**	**100.0**	**673,383**	**100.0**
ذكور						
اقل من 15	3,470	0.8	1,203	0.7	4,673	0.8
24-15	107,274	26.2	44,437	27.6	151,911	26.6
34-25	137,962	33.6	53,354	33.2	191.316	33.5
44-35	92,146	22.5	35,121	21.8	127,267	22.3
54-45	42,118	10.3	19,229	12.1	61,347	10.7
55+	27,108	6.6	7.365	4.6	34,473	6.1
المجموع	**410,078**	**100.0**	**160,909**	**100.0**	**570,987**	**100.0**
إناث						
اقل من 15	494	0.6	59	0.2	553	0.6
24-15	14,316	18.6	4,616	18.2	18,932	18.4
34-25	137,962	33.6	53,354	33.2	191,316	33.5
44-35	92,146	22.5	35,121	21.8	127,267	22.3
54-45	42,118	10.3	19,229	12.1	61,347	10.7
55+	27,108	6.6	7,365	4.6	34,473	6.1
المجموع	**77,060**	**100.0**	**25,336**	**100.0**	**102,396**	**100.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دورة (تشرين أول- كانون أول، 2000)، الربع الرابع من عام 2000. سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم 19)، 2001 رام الله، فلسطين.

ونستنتج من بيانات الجدول السابق تركز قوة العمل في الأراضي الفلسطينية في الفئة العمرية (25-54) حيث تمثل حوالي 67.4%، حيث انتهى الجميع من مراحل التعليم وانخرطوا في سوق العمل، كما يتضح أيضاً أن هناك نسبة 56.4% من أفراد القوى العاملة الشابة تتراوح أعمارهم في الفئة العمرية (25-44) عاماً، وهناك نسبة 33.5% من القوى العاملة تتراوح أعمارهم في الفئة العمرية (35-54) عاماً.

ب- خلال فترة انتفاضة الأقصى 2000 – 2003:

تشير بيانات الجدول رقم (10) إلى توزيع القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر والجنس عام 2003، إذ يلاحظ ارتفاع نسبة أفراد قوة العمل من الفئة العمرية (35-44) سنة، لتصل إلى 56.6%، يليها في المرتبة الثانية أفراد قوة العمل في الفئة العمرية (25-35) سنة إذ تصل إلى 54%، ثم يأتي في المرتبة الثالثة أفراد قوة العمل في الفئة العمرية (45-54) سنة إلى 51.2%، ثم أفراد قوة العمل في الفئة العمرية (15-24) سنة والتي وصلت إلى 26.2%، ومن ثم أفراد الفئة (55+) سنة حيث وصلت إلى 21.0%، ونسبة 1.2% للفئة الأقل من 15عاماً.

أما بالنسبة إلى توزيع القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس تشير البيانات نفس الجدول إلى ارتفاع نسبة الذكور وانخفاض نسبة الإناث في القوى العاملة، حيث تبلغ نسبة الذكور 67.6% من القوى العاملة، أما نسبة الإناث تبلغ 12.8%، وهذا يتطابق مع انخفاض معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل.

وعلى مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة، فيتبين من بيانات الجدول السابق أن نسبة الذكور في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، حيث وصلت في الضفة الغربية 68.6%، مقابل 65.6% في قطاع غزة، وأيضاً تعتبر مشاركة الإناث في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، حيث تصل في الضفة الغربية إلى 14.7%، مقابل 9.2% في قطاع غزة.

ونستنتج أن قوة العمل تتركز في الأراضي الفلسطينية في الفئة العمرية (25-54) سنة حيث تمثل حوالي أكثر من النصف، حيث انتهى الجميع من مراحل التعليم ودخلوا سوق العمل.

جدول 10: نسبة القوى العاملة الفلسطينية حسب الجنس والعمر والمنطقة خلال عام 2003

العمر والجنس	المنطقة		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
كلا الجنسين			
أقل من 15	0.8	1.5	1.2
24-15	28.6	22.0	26.2
34-25	54.9	52.3	54.0
44-35	57.5	54.8	56.6
54-45	52.1	49.5	51.2
+55	20.8	21.5	21.0
المجموع	**41.9**	**37.6**	**40.4**
ذكور			
أقل من 15	1.4	2.5	2.1
24-15	47.6	38.6	44.3
34-25	87.2	89.8	88.1
44-35	92.0	92.4	92.2
54-45	83.0	86.0	84.2
+55	83.9	41.9	39.2
المجموع	**68.6**	**65.6**	**67.6**
الإناث			
أقل من 15	0.2	-	0.4
24-15	8.7	4.8	7.3
34-25	21.1	14.0	18.7
44-35	21.1	13.7	18.7
54-45	18.7	11.3	16.2
+55	6.6	5.2	6.1
المجموع	**14.7**	**9.2**	**12.8**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2004، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي2003.

2.3.3 توزيع القوى العاملة الفلسطينية حسب الحالة التعليمية والجنس

أ- الفترة ما بين 1994-2000:

تشير الدراسات إلى أن المستوى التعليمي للقوى العاملة يعتبر أحد المؤشرات الهامة لمستوى الإنتاجية في اقتصاد أي بلد، كما يعتبر من المتطلبات الضرورية لعملية التنمية الشاملة. ومن المعطيات الواردة في الجدول رقم (11)، يتضح لنا انخفاض نسبة الأمية بين صفوف القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث وصلت إلى 3.6% خلال الربع الرابع من عام 2000. وتعتبر هذه النسبة منخفضة إذا تم مقارنتها بنسبة الأمية من السكان (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغت 14.5% خلال عام 1998 [74].

[74] جامعة بيرزيت، مصدر سابق.

أما الفئة التي أنهت المرحلة الابتدائية أي الفئة التي درست من (1– 6) سنوات، فقد وصلت إلى 17.9%، والفئة التي أنهت المرحلة الإعدادية (7–9) سنوات 26.0%، والفئة التي أنهت المرحلة الثانوية (10–12) عاماً 29.4%. وبالنسبة للفئة التي تحمل درجة علمية عليا، أي ما يزيد على 13 سنة دراسية (دبلوم متوسط، أو مؤهل جامعي)، فقد وصلت نسبتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 23.1% خلال الربع الرابع من عام 2000. في حين وصلت نسبتهم إلى 14% خلال عام 1985[75]. ويفسر ذلك بأن القوى العاملة التي تحمل مؤهلاً فنياً أو جامعياً غالباً ما تهاجر إلى خارج الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب عدم توفر فرص العمل نتيجة لتخلف القطاع الصناعي وتضخم قطاع الخدمات، كما أن الطلب في سوق العمل الإسرائيلي خلال السنوات الماضية يتركز بصورة أساسية على العمال غير المهرة. مما يعكس ضرورة تبني سياسة اقتصادية ملائمة لتطوير القطاعات الإنتاجية التي يمكن أن تستوعب هذه الفئة وتمنع هجرتها، إذ أن العاملين المتعلمين من حملـــة الشهادات على اختلاف درجاتهم تعتبر ظاهرة إيجابية وضرورة تفرضها متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول 11: التوزيع النسبي للقوى العاملة الفلسطينية حسب عدد السنوات الدراسية والجنس والمنطقة خلال الربع الرابع من عام 2000

عدد سنوات الدراسة والجنس	الضفة الغربية		قطاع غزة		الأراضي الفلسطينية	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
كلا الجنسين						
0	17,493	3.6	6,278	3.4	23,771	3.6
1- 6	85,187	17.6	34,633	18.7	119,820	17.9
7- 9	136,856	28.3	37,240	20.1	174,096	26.0
10- 12	140,250	29.1	56,049	30.3	196,299	29.4
13+	103,338	21.4	50,884	27.5	154,222	23.1
المجموع	**483,124**	**100.0**	**185,084**	**100.0**	**668,280**	**.100.0**
ذكور						
0	8,075	2.0	2,963	1.8	11,038	1.9
1- 6	74,547	18.3	32,888	20.6	107,435	19.0
7- 9	124,728	30.7	34,858	21.8	159,586	28.2
10-12	125,894	31.0	51,759	32.4	177,653	31.4
13+	73,362	18.0	37,337	23.4	110,699	19.5
المجموع	**406,606**	**100.0**	**159,805**	**100.0**	**566,411**	**100.0**
إناث						
0	9,418	12.3	3,315	13.1	12,733	12.5
1- 6	10,640	13.9	1,745	6.9	12,385	12.2
7- 9	12,128	15.8	2,382	9.4	14,510	14.3
10- 12	14,356	18.8	4,280	17.0	18,646	18.3
13+	29,976	39.2	13,547	53.6	43,523	42.7
المجموع	**77,518**	**100.0**	**25,279**	**100.0**	**101,797**	**100.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، مصدر سابق.

[75] أبو الشكر، عبد الفتاح، مرجع سابق.

أما من حيث الجنس فيتضح من بيانات الجدول (11) ارتفاع نسبة الأمية بين الذكور في قوة العمل في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة، حيث وصلت في الضفة الغربية إلى 2% مقابل 1.8% في قطاع غزة. في حين اتسمت نسبة الأمية في عدد الإناث المساهمة في قوة العمل بالانخفاض في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، حيث وصلت إلى 12.3% في الضفة الغربية مقابل 13.1% في قطاع غزة.

وعند مقارنة نسبة الذكور في قوة العمل الذين أنهوا الدراسة الإلزامية (1- 6) سنوات فنجدها في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية. حيث بلغت نسبتهم في الضفة الغربية 18.35% مقابل 20.6% في قطاع غزة، أما فيما يتعلق بنسبة الإناث في قوة العمل فنجدها في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، حيث بلغت في الضفة الغربية 13.9% مقابل 6.9% في قطاع غزة. أما فيما يتعلق بعدد الذين أنهوا الدراسة الإعدادية والثانوية في قوة العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة فيلاحظ انخفاض نسبة الذكور في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية حيث وصلت في قطاع غزة في المرحلة الإعدادية إلى 21.8%، وفي المرحلة الثانوية 32.4% في حين بلغت في الضفة الغربية 30.7%، 31% على التوالي. أما من حيث نسبة الإناث فيلاحظ ارتفاعها في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، حيث وصلت في الضفة الغربية نسبة من أنهين دراستهن الإعدادية 15.8%، والثانوية 18.8% في حين بلغت في قطاع غزة 9.4%، و 17% على التوالي.

أما بالنسبة لمن يحملون المؤهلات العلمية العليا، فيلاحظ ارتفاع نسبة الذكور في قوة العمل في قطاع غزة عن الضفة الغربية، حيث وصلت في قطاع غزة إلى 23.4% مقابل 18% في الضفة الغربية. أما بالنسبة للإناث فيلاحظ انخفاض نسبة الدارسات في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، حيث بلغت في الضفة الغربية 39.2% مقابل 53.6% في قطاع غزة.

ب- خلال فترة انتفاضة الأقصى 2000-2003:

إن المستوى التعليمي للقوى العاملة يعتبر أحد المؤشرات الهامة لمستوى الإنتاجية في اقتصاد أي بلد، كما يعتبر من المتطلبات الضرورية لعملية التنمية الشاملة، ومن الجدول رقم (12) يتضح لنا انخفاض نسبة الأمية بين صفوف القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث وصلت إلى 12.3% عام 2003.

أما فيما يتعلق بالفئة التي أنهت المرحلة الابتدائية أي الفئة التي درست من (1- 6) سنوات، فقد وصلت إلى 43.4%، والفئة التي أنهت المرحلة الإعدادية (7- 9) سنوات 40.4%، والفئة التي أنهت المرحلة الثانوية (10- 12) سنة بلغت 37.1%. وبالنسبة للفئة التي تحمل درجة علمية عليا، أي ما يزيد عن 13 عاماً دراسياً، فقد وصلت نسبتهم في الأراضي الفلسطينية إلى 56.6% عام 2003.

أما من حيث الجنس فيتضح من الجدول (12) ارتفاع نسبة الأمية بين عدد الذكور والإناث في قوة العمل في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة، حيث وصلت نسبة الذكور في الضفة الغربية 27.8% مقابل 24% في قطاع غزة، وبلغت نسبة الإناث الأميات في الضفة الغربية 9% مقابل 6.2% في قطاع غزة عام 2003.

وعند مقارنة نسبة الذكور في قوة العمل الذين أنهوا الدراسة الإلزامية (1- 6) سنوات فنجدها في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية، حيث بلغت نسبتهم في الضفة الغربية 70.1% مقابل 80.6% في قطاع غزة، أما فيما يتعلق بالإناث في قوة العمل فنجدها في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، حيث بلغت في الضفة الغربية 12.2% مقابل 6.0%

في قطاع غزة، أما فيما يتعلق بعدد الذين أنهوا الدراسة الإعدادية والثانوية في قوة العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيلاحظ انخفاض نسبة الذكور في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية حيث وصلت في قطاع غزة في المرحلة الإعدادية إلى 69.5%، وفي المرحلة الثانوية 62.1% في حين بلغت في الضفة الغربية 72.8%، مقابل 68.3% في قطاع غزة. أما من حيث نسبة الإناث فيلاحظ ارتفاعها في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، حيث وصلت في الضفة الغربية نسبة من أنهين دراستهن الإعدادية 8.3%، والدراسة الثانوية 9.1%، في حين بلغت في قطاع غزة 4.0%، مقابل 4.1% في الضفة الغربية.

أما بالنسبة لمن يحملون المؤهلات العلمية العليا، فيلاحظ ارتفاع نسبة الذكور من قوة العمل في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، حيث وصلت في الضفة الغربية إلى 69.4%، مقابل 64.0% في قطاع غزة، أما بالنسبة للإناث فيلاحظ انخفاض نسبة الدارسات في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، حيث بلغت في قطاع غزة 35.9%، مقابل 44.0% في الضفة الغربية.

جدول 12: نسبة القوى العاملة الفلسطينية حسب عدد السنوات الدراسية والجنس والمنطقة عام 2003

عدد سنوات الدراسة والجنس	المنطقة		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
كلا الجنسين			
0	13.0	11.0	12.3
1- 6	40.9	48.7	43.4
7- 9	42.6	36.3	40.4
10- 12	40.1	31.9	37.1
13+	58.5	53.1	56.6
المجموع	**41.9**	**37.6**	**40.4**
ذكور			
0	27.8	24.0	26.3
1- 6	70.1	80.6	73.8
7- 9	72.8	69.5	71.8
10- 12	68.3	62.1	66.2
13+	69.4	64.0	67.3
المجموع	**68.6**	**65.6**	**67.6**
إناث			
0	9.0	6.2	8.1
1- 6	12.2	6.0	10.4
7- 9	8.3	4.0	6.8
10- 12	9.1	4.1	7.2
13+	44.0	35.9	41.3
المجموع	**14.7**	**9.2**	**12.8**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2004، مصدر سابق، ص 54-56.

3.3.3 توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة المهنية:

يقصد بالتوزيع المهني للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة هو كيفية توزيعهم حسب السلم المهني والهيكل الوظيفي الذي يتكون من مستويات متباينة على سلم المهارة، باعتباره محصلة الخبرة أو التدريب أو التعليم أو نتيجة توليفة من تلك العوامل. ويستند هذا التقسيم إلى تصنيف النموذج الدولي للمهن (ISCO) المعمول به في الأمم المتحدة منذ عام 1968.

وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ عام 1994 بتصنيف المهن إلى سبعة أقسام مهنية رئيسية تشمل كافة الأقسام المهنية السابقة. حيث تمثل المجموعات المهنية السلم الوظيفي أو الهيكل الوظيفي الذي يتكون عادة من عدة مستويات، هي فئة المشرعون وموظفو الإدارة العليا، والتي تقع في قمة السلم المهني وهي المسؤولة عن التخطيط وعن إدارة وتنظيم الإنتاج، ويأتي في المرتبة الثانية الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة، ويمثلون الفئة الوسطى وهي فئة متوسطة المهارة. أما في المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة تقع فئة العمال المهرة سواء في الزراعة والصيد، أو العاملون في الصناعة ومختلف الحرف، أو مشغلو الآلات ومجمعوها، وهذه الفئة تمثل العمود الفقري في كل عملية إنتاجية. ويأتي في المرتبة الأخيرة فئة العمال في المهن الأولية والتي لا تحتاج إلى تعلم ودراية وخبرة طويلة، أي فئة العمال غير المهرة.

أ- الفترة ما بين 1994-2000:

ويتضح من المعطيات النتائج التالية:

1. التناقص الواضح في نسبة العاملين في قطاع الزراعة والصيد، حيث انخفضت نسبتهم خلال الفترة 1985-1993[76] من 21.3% إلى 16.7%، وقد بلغ متوسط معدل الفترة 19%، كما واصلت انخفاضها خلال الفترة الثانية 1994-2000 من 11.5% عام 1996 إلى 10.1% عام 1999، وارتفعت إلى 11.3% خلال الربع الأخير من عام 2000، وبلغ متوسط معدل الفترة 11.4% مقارنة بالفترة الأولى، وتعود نسبة الارتفاع في عدد العاملين خلال الربع الأخير من عام 2000 إلى الانتفاضة الثانية في نهاية أيلول/أيلول من نفس العام التي من ضمن ما حثت عليه ضرورة العودة إلى قطاع الزراعة.
2. انخفاض نسبة العمالة الماهرة في مهن الصناعة والحرف المختلفة وتشغيل وتجميع الآلات خلال الفترة 1985-1993 من 33.7% إلى 27.3%. وقد بلغ متوسط معدلها خلال الفترة 28.3%، ثم عادت للإرتفاع خلال الفترة 1994-2000، حيث ارتفعت من 24.0% عام 1996، إلى 24.7% عام 1998، ثم انخفضت بشكل أكثر حدة خلال عام 2000 لتصل إلى 22.0% بسبب تصاعد أعمال الانتفاضة في الربع الأخير من نفس العام، وبلغ متوسط معدلها 23.0% مقارنة بالفترة الأولى.
3. نسبة العمالة غير الماهرة (العاملين في المهن الأولية) قد اتسمت بالاستقرار، حيث بلغ معدلها 22.3% خلال الفترة 1985-1993، في حين ارتفعت عام 1996 إلى 28.7% ثم انخفضت خلال الربع الرابع من عام 2000 إلى 21.1%. ويعود هذا الانخفاض إلى الإغلاق الكامل الذي تفرضه إسرائيل على المناطق الفلسطينية والذي يحول دون وصول العمال إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل.

[76] خليفة محمد، الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والأراضي المحتلة، جامعة بير زيت، برنامج دراسات التنمية، رام الله – فلسطين. 1997 ص 76.

4. ثبات نسبة العاملين في مجال الخدمات والبيع في الأسواق، حيث بلغ معدلها 17.1% خلال الفترة 1985 –1993. في حين انخفضت بشكل حاد خلال الفترة الثانية 1994–2000، حيث انخفضت من 6.9% عام 1996 إلى 6.8% عام 1999، ثم ارتفعت إلى 14.5% عام 2000. ويعزي ذلك إلى توجه العديد من العمالة التي فقدت أماكن عملها في إسرائيل إلى البيع في الأسواق والبحث عن أية فرصة للعمل تتوفر محلياً.

جدول 13: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة خلال السنوات 1996–2000

السنة	العدد*	المشرعون وموظفو الإدارة العليا	الفنيون المتخصصون والمساعدون والكتبة	عمال الخدمات والباعة في الأسواق	العمال المهرة في الزراعة والصيد	العاملون في الحرف وما أليها من المهن	مشغلو الآلات ومجمعوها	المهن الأولية	الجموع
1996	429.0	4.0	18.4	6.9	11.5	24	6.5	28.7	**100**
1997	481.4	3.2	19.4	5.7	10.6	24.6	7.6	28.9	**100**
1998	548.0	3.9	16.5	6.4	9.2	24.7	8.3	31.0	**100**
1999	588.0	4.0	18.5	6.8	10.1	22.7	8.1	29.8	**100**
2000	478.8	3.0	19.9	14.5	11.3	22	8.2	21.1	**100**

المصدر : –الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقارير السنوية، أعداد مختلفة، رام الله – فلسطين.

* ملاحظة العدد بالألف

أما فيما يتعلق بنسبة العاملين في فئة المشرعين وموظفي الإدارة العليا فقد بلغ معدلها 3.3% خلال الفترة 1985–1993، مقابل 3.6% خلال الفترة 1994–2000. ويعود هذا الانخفاض بشكل عام في جزء كبير منه إلى هجرة العلميين والأكاديميين إلى الخارج للبحث عن فرص العمل وخاصة خلال الفترة الأولى. أما بالنسبة لفئة الفنيين والمتخصصين والمساعدين والكتبة، فقد بلغت معدل 8% خلال الفترة 1985–1993، مقابل 19.15% خلال الفترة الثانية 1994–2000.

ويعزى هذا الانخفاض في نسبة العاملين في المجموعة المهنية الأولى والثانية خلال الاحتلال إلى عدم توفر فرص العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال الإسرائيلي لهما، مما أدى إلى التوجه إلى سوق العمل الإسرائيلي أو الهجرة إلى الخارج والتي أخذت طابعاً انتقائياً يمس فئات مهنية ومهارات محددة، مما أدى إلى نقص واضح في المعروض من الأيدي العاملة الأكاديمية والعلمية والفنية والماهرة والمدربة، واختلال الهيكل في التوزيع المهني للعمالة المتبقية، وتدهور في القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي بسبب حرمانه من أهم عناصر الإنتاج الضرورية لعملية النمو والتنمية الاقتصادية، خاصة أن الهجرة قد تركزت في الفئات الشابة المتعلمة والمهنية المدربة. في حين يرجع الارتفاع خلال الفترة الثانية إلى فتح مجالات التوظيف من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية لحملة المؤهلات المتوسطة (الحاصلين على الثانوية العامة الدبلوم المتوسط) للعمل في مجال السكرتارية والطباعة. أما نسبة الفنين والمتخصصين فهي ما زالت منخفضة نتيجة لعدم التوجه الكامل نحو أهمية التعليم الثانوي المهني، ومراكز التدريب المهني.

ب– خلال فترة انتفاضة الأقصى 2000–2004:

يتضح من الجدول رقم (14) ما يلي:

1. الزيادة في نسبة العاملين في قطاع المشرعون وموظفو الإدارة العليا حيث زادت خلال الفترة 2001–2004 من 3.7% إلى 3.9%، وقد بلغ متوسط معدل الفترة 3.8%.
2. زادت نسبة العاملين الفنيين المتخصصون والمساعدون والكتبة، خلال الفترة 2001–2004، حيث زادت من 23.4% إلى 24.2%، وقد بلغ متوسط معدل الفترة 23.8%، حيث ساد التذبذب في هذه الفترة مرة بالارتفاع وأخرى بالانخفاض.
3. انخفاض نسبة عمال الخدمات والباعة في الأسواق خلال نفس الفترة من 18.4% إلى 18.3%، وقد بلغ متوسط معدل الفترة 18.35%.
4. الزيادة الواضحة في نسبة العمال المهرة في الزراعة والصيد في الفترة نفسها، حيث زادت من 10.3% إلى 13.8%، وقد بلغ متوسط معدل الفترة 12.05%، وذلك بسبب انتقال الأفراد إلى العمل في الزراعة بعد انتفاضة الأقصى، وإغلاق الطرق أمام العاملين في إسرائيل.
5. الانخفاض في نسبة العاملين في الحرف وما إليها من المهن خلال الفترة، حيث انخفضت من 19.0% إلى 17.1%، أي بلغ متوسط معدل الفترة 18.05%.
6. انخفاض نسبة العاملين في مشغل الآلات ومجموعها في نفس الفترة 2001–2004 من 9.1% إلى 8.9%، أي بلغ متوسط معدل الفترة 9%.
7. التناقص الواضح في نسبة العاملين في قطاع المهن الأولية خلال الفترة من 16.1% إلى 13.8%، أي بلغ متوسط معدل الفترة 14.95%.

جدول 14: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة خلال الفترة 2001–2004

السنة	المشرعون وموظفو الإدارة العليا	الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	عمال الخدمات والباعة في الأسواق	العمال المهرة في الزراعة والصيد	العاملون في الحرف وما إليها من المهن	مشغلو الآلات ومجموعها	المهن الأولية	المجموع
2001	3.7	23.4	18.4	10.3	19.0	9.1	16.1	**100**
2002	4.5	23.8	18.9	12.6	17.5	8.5	14.2	**100**
2003	4.0	22.2	18.7	13.5	18.6	8.7	14.3	**100**
2004	3.9	24.2	18.3	13.8	17.1	8.9	13.8	**100**

المصدر: – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2002، مصدر سابق، ص74.
– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2003، مصدر سابق، ص74.
– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2004، مصدر سابق، ص76.
– تقرير التنمية البشرية، فلسطين2004، ص5.

4.3.3 توزيع العاملين حسب الحالة العملية

يشتمل مفهوم القوى العاملة على فئات أربعة متمايزة هي: فئة أرباب العمل، فئة العاملين لحسابهم، فئة العاملين لحساب أسرهم، وأخيراً فئة العاملين بأجر، وهي الفئة التي ترادف الطبقة العاملة بمفهومها الجدلي التاريخي[77].

[77] الجندي، إبراهيم، أوضاع القوى العاملة وآفاق دعم الصمود، منظمة التحرير الفلسطينية، تونس، 1987، ص. 126.

يقصد بالحالة العملية هو كيفية توزيع القوى العاملة حسب علاقاتهم برب العمل، أي ما هو حجم العمال المستقلون، أي الذين يعملون لحسابهم الخاص، أو أصحاب العمل، وما هو حجم العمال غير المستقلين، أي الذين يعملون مقابل أجر نقدي أو عيني.

أ- الفترة ما بين 1994-2000:

ويعتبر ارتفاع نسبة العاملين بأجر إلى القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي أحد التطورات المهمة التي طرأت على القوى العاملة فيها، وهذا يعني اتساع نطاق العمل المأجور، أي زيادة عدد العاملين غير المستقلين، ومن المعطيات الواردة في الجدول رقم (15) يتضح أن نسبة العاملين بأجر من الأراضي الفلسطينية بغض النظر عن أماكن عملهم سواء في إسرائيل أو في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفعت على حساب نسبة العاملين لحسابهم والعاملين لحساب أسرهم وأرباب العمل، حيث بلغت 67.8% عام 1999، وانخفضت إلى 59.3% عام 2000.

كما تشير بيانات نفس الجدول إلى تدني نسبة العاملين المستقلين، أي تدني نسبة أرباب العمل والعاملين لحسابهم الخاص والعاملين لحساب أسرهم. حيث بلغت نسبتهم 37.2% من مجموع العاملين عام 1984، وانخفضت إلى 32.2% عام 1999، ثم ارتفعت إلى 40.7% عام 2000 نتيجة اتجاه الكثير من العمالة إلى العمل لحساب أسرهم بفعل الإغلاق الشامل على المناطق الفلسطينية.

وتشير معطيات نفس الجدول إلى أن نسبة المستخدمين بأجر من مجموع العاملين الفلسطينيين في قطاع غزة أكبر منها في الضفة الغربية. حيث وصلت في قطاع غزة خلال الأعوام، 1997، 2000 على الترتيب 68.4%، 65.9% مقابل 59.3%، 57.0% في الضفة الغربية خلال نفس السنوات. في حين أن نسبة أرباب العمل والعاملين لحساب أسرهم ولحسابهم الخاص في الضفة الغربية أكبر منه في قطاع غزة، حيث وصلت في الضفة الغربية 40.7%، 43%، مقابل 31.6%، 34.1% في قطاع غزة خلال نفس الأعوام.

ويعزى اتساع حجم العمل المأجور في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى وجود نسبة غير قليلة من العاطلين عن العمل بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني. مما أدى إلى تدفق الكثير من العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي وبالتالي الانضمام إلى صفوف العمل المأجور في الاقتصاد الإسرائيلي.

جدول 15: التوزيع النسبي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الحالة العملية للسنوات 1996-2000

السنة	العدد الكلي بالألف	رب العمل	يعمل لحسابه	مستخدم بأجر	عضو أسرة غير مدفوع الأجر	المجموع
الأراضي الفلسطينية						
1996	429.0	5.5	22.3	61.4	10.8	**100**
1997	481.0	5.3	22.9	62.0	9.8	**100**
1998	548.0	5.8	21.0	65.3	7.9	**100**
1999	588.0	5.5	18.7	67.8	8.0	**100**
2000	479.0	4.6	23.1	59.3	13.0	**100**
الضفة الغربية						
1996	315.0	6.0	23.5	59.0	11.5	**100**
1997	352.0	5.9	23.6	59.3	11.2	**100**
1998	100.0	6.5	21.5	63.0	9.0	**100**
1999	418.0	6.6	18.6	66.5	8.3	**100**
2000	356.0	4.8	24.6	57.0	13.6	**100**
قطاع غـــزة						
1996	114.0	4.4	19.4	67.3	8.9	**100**
1997	129.0	3.7	21.0	68.4	6.9	**100**
1998	148.0	4.0	19.7	71.0	5.3	**100**
1999	170.0	2.8	19.1	71.1	7.0	**100**
2000	123.0	4.0	18.7	65.9	11.4	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقارير السنوية، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة، فلسطين.

ويتضح من مما سبق أن المستخدمين بأجر يشكلون أكثرية العاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أصبحت فئة العاملين بأجر الفئة الاجتماعية الرئيسية بالمقارنة مع الفئات الاجتماعية الأخرى، وقد ارتفعت نسبة العاملين بأجر إلى إجمالي القوى العاملة باستثناء العاطلين عن العمل على حساب انخفاض نسبة العاملين لحسابهم ولحساب أسرهم وأرباب العمل.

ب- خلال فترة انتفاضة الأقصى 2000-2003:

نلاحظ من الجدول رقم (16) أن نسبة العاملين بأجر من القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة انخفضت مما يعني ضيق نطاق العمل المأجور وصغره، ويتضح أن نسبة العاملين بأجر في الأراضي الفلسطينية انخفضت لصالح العاملين لحسابهم والعاملين لحساب أسرهم، حيث انخفضت نسبة العاملين بأجر من 62.2% إلى 57.3% خلال الأعوام 2001، 2003 على التوالي.

كما تشير بيانات الجدول (16) إلى تدني نسبة أرباب العمل من 4.7% إلى 3.5% خلال الفترة 2001-2003، وتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة العاملين المستقلين، أي ارتفاع نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين لحساب أسرهم حيث زادت نسبة العاملين لحسابهم من 23.9% إلى 27.8%، والعاملين لحساب أسرهم من 9.2% إلى 11.4% خلال الفترة 2001-2003.

وتشير معطيات الجدول (16) إلى أن نسبة المستخدمين بأجر من مجموع العاملين الفلسطينيين في قطاع غزة أكبر منها في الضفة الغربية، حيث وصلت في قطاع غزة خلال الفترة 2001–2003 إلى 67.7%، 61.8%، مقابل 60.3%، 55.3% في الضفة الغربية خلال الفترة، في حين أن نسبة أرباب العمل والعاملين لحساب أسرهم ولحسابهم الخاص في الضفة الغربية أكبر منه في قطاع غزة.

ويعزى اتساع حجم العمل المأجور في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى وجود نسبة غير قليلة من العاطلين عن العمل بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني.

جدول 16: التوزيع النسبي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الحالة العملية للفترة 2001–2003

السنة	رب العمل	يعمل لحسابه	مستخدم بأجر	عضو أسرة غير مدفوع الأجر	المجموع
الأراضي الفلسطينية					
2001	4.7	23.9	62.2	9.2	**100**
2002	3.7	26.8	59.2	10.3	**100**
2003	3.5	27.8	57.3	11.4	**100**
الضفة الغربية					
2001	4.6	25.5	60.3	9.6	**100**
2002	4.1	27.7	57.5	10.7	**100**
2003	4.1	29.2	55.3	11.4	**100**
قطاع غزة					
2001	5.0	19.4	67.7	7.9	**100**
2002	2.6	24.3	63.6	9.5	**100**
2003	2.2	24.5	61.8	11.5	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2002؛ 2003؛ 2004، مصدر سابق.

5.3 توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي

أ. الفترة ما بين 1994–2000

من المعطيات الواردة في جدول رقم (17) يتضح ما يلي:-

على مستوى قطاعات الإنتاج السلعي فقد تبين ارتفاع أعداد العاملين من الأراضي الفلسطينية في قطاع الزراعة من الناحية المطلقة، وانخفاضها من الناحية النسبية. فمن الناحية المطلقة ارتفع عدد العاملين من 73.0 ألف عامل عام 1994 إلى 81.0 ألف عامل عام 2000، أي بزيادة قدرها 8 آلاف عامل، أو بنسبة مقدارها 10.95%، ومن الناحية النسبية انخفضت أهميته النسبية من مجموع العاملين من 21.0% عام 1994 إلى 16.9% عام 2000.

ويعزى هذا الانخفاض في عدد العاملين في قطاع الزراعة ليس إلى اتجاه أولئك العاملين إلى قطاع الصناعة والخدمات كما يحدث في باقي الدول التي تشهد العديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية مع بداية الاستقلال، وإنما حدث ذلك نتيجة الخسائر المتلاحقة التي مني بها قطاع الزراعة عام 1994 بفعل المعوقات الإسرائيلية أمام حركة

الصادرات الفلسطينية من المنتجات الزراعية سواء إلى السوق الإسرائيلية أو الأسواق الخارجية، بجانب ارتفاع متوسط معدل الأجر اليومي في قطاعي الصناعة والخدمات مقارنة بقطاع الزراعـــة.

وتشير أحد التقارير الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات في الأراضي الفلسطينية إلى ارتفاع خسائر الاقتصاد الفلسطيني المباشرة وغير المباشرة منذ تفجر انتفاضة الأقصى في 28 أيلول 2000 وخلال عام كامل نحو 6.55 مليار دولار، وقد بلغ نصيب قطاع الزراعة منها نحو 345 مليون دولار حتى نهاية شهر آب عام 2001، منها نحو 97 مليون دولار خسائر ترتبت على تجريف الأشجار والمحاصيل و44 مليون دولار خسائر مقابل تدني قيمة المنتجات الزراعية، و13 مليون دولار خسائر الزيتون، ونحو 15 مليون دولار خسائر الثروة الحيوانية والسمكية، و115 مليون دولار خسائر ترتبت على توقف العمالة في قطاع الزراعـــة[78]، و61 مليون دولار ترتبت على خسائر أخرى في قطاع الزراعة.

وفيما يتعلق بقطاع الصناعة، فتشير بيانات جدول رقم (17) إلى ارتفاع أعداد العاملين خلال الفترة من 45.5 ألف عامل عام 1994 إلى 91.1 ألف عامل عام 1999، وانخفضت إلى 61.3 ألف عامل عام 2000. ومن الناحية النسبية، ارتفعت الأهمية النسبية للعاملين في هذا القطاع من مجموع العاملين من 13.1% إلى 15.5% وانخفضت إلى 12.8% خلال نفس السنوات.

ويعود ارتفاع أعداد العاملين في قطاع الصناعة خلال فترة الدراسة إلى توجه الاستثمارات الخارجية إلى الأراضي الفلسطينية مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وتسلم صلاحياتها عام 1994 وشيوع جو من التفاؤل رافق عملية السلام في الشرق الأوسط. ويؤيد ذلك أن مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي قد إرتفغت من 8.0% عام 1993 إلى 16.85% عام 1998، وارتفعت إلى 18.05% عام 2000، إلا أن مساهمة القطاع الصناعي قد تراجعت منذ بداية الربع الرابع من عام 2000، حيث تراجعت إنتاجية إلى حوالي 50.4% في منتصف يونيو/ تموز 2001 وقد بلغ إجمالي خسائر القطاع الصناعي في نهاية أيلول 2001 نحو 906 مليون دولار[79].

وتظهر بيانات جدول رقم (17) ارتفاع أعداد العاملين في قطاع البناء والتشييد خلال الفترة من 94 ألف عامل عام 1994 إلى 129.9 ألف عامل عام 1999 وانخفضت بشكل حاد خلال الربع الأخير من عام 2000 لتصل إلى 51.7 ألف عامل. ومن الناحية النسبية، فقد انخفضت الأهمية النسبية للعاملين في ذلك القطاع من مجموع العاملين من 27.1% إلى 22.1%، ثم انخفضت إلى 10.8% خلال نفس السنوات. وعند مقارنة بيانات هذه الفترة مع بيانات الفترة الأولى بالنسبة للعاملين في قطاع البناء والتشييد فيتضح حجم التراجع من حيث الأهمية النسبية لهذا القطاع في استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بقطاع التجارة والنقل والخدمات، فتشير بيانات جدول رقم (17) إلى ارتفاع عدد العاملين من الناحتين المطلقة والنسبية. فمن الناحية المطلقة ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع من 134.5 ألف عامل عام 1994 إلى 292.8 ألف عامل عام 1999، ثم انخفضت لتصل إلى 285 ألف عامل. ومن الناحية النسبية ارتفعت الأهمية النسبية

[78] صحيفة الأيام، رام الله، فلسطين، 2001/10/1.

[79] قبلان، فريد، مصدر السابق.

للعاملين من 38.85% إلى 49.8% وإلى 59.55% خلال نفس السنوات. ربما يعود ذلك في جزء كبير منه إلى ارتفاع نسبة مساهمة الاستثمارات في تلك القطاعات مقارنة بالقطاعات الأخرى نظراً لانخفاض درجة المخاطرة بها مقارنة بالقطاعات الأخرى، وكذلك إلى توجيه نسبة من أموال الدعم نحو مشاريع التشييد.

جدول 17: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1994-2000

السنة	العدد الكلي للعاملين بالألف	المجموع	الصيد والزراعة		التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية		البناء والتشييد		التجارة والمطاعم والفنادق		النقل والتخزين والاتصالات		الخدمات والفروع الأخرى	
			بالألف	النسبة	بالألف	النسبة	بالألف	النسبة	بالألف	النسبة	بالألف	النسبة	بالألف	النسبة
1994	347.2	**100**	73	21	45.5	13.1	94	27.1	35.4	10.2	18.6	5.4	80.5	23.2
1995	417.0	**100**	53	12.7	75.1	18	80.1	19.2	81.6	19.6	20.4	4.9	106.8	25.6
1996	429.0	**100**	60.9	14.2	72.1	16.8	72.1	16.8	78	18.2	20.6	4.8	125.3	29.2
1997	481.0	**100**	63	13.1	78.9	16.4	88.5	18.4	91.9	19.1	23.1	4.8	135.6	28.2
1998	548.0	**100**	66.3	12.1	87.1	15.9	120.6	22	99.7	18.2	25.8	4.7	148.5	27.1
1999	588.0	**100**	74.1	12.6	91.1	15.5	129.9	22.1	100	17	27.6	4.7	165.2	28.1
2000	470.0	**100**	81	16.9	61.3	12.8	51.7	10.8	92.9	19.4	23.5	4.9	168.6	35.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقارير السنوية، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة، فلسطين.

ب. خلال فترة انتفاضة الأقصى2000-2003

نلاحظ من الجدول (18) أن نسبة العاملين في قطاع الزراعة والصيد قد زادت خلال الفترة من 2001-2003، حيث زادت نسبة العاملين في الأراضي الفلسطينية في قطاع الزراعة والصيد من 12.0% عام 2001 إلى 15.7% عام 2003، بسبب انخفاض أو منع العمل داخل إسرائيل.

بينما انخفضت نسبة العاملين في الأراضي الفلسطينية في قطاع الصناعة حيث كانت نسبة العاملين في هذا القطاع عام 2001 حوالي 14.0% انخفضت إلى 12.5% عام 2003، وذلك بسبب إغلاق الطرق والمعابر من قبل القوات الإسرائيلية مما يقلل من دخول المواد الخام، وكذلك سياسة التدمير المتعمد للمنشآت الصناعية.

أما قطاع البناء والتشييد فقد انخفضت نسبة العاملين فيه من 14.6%عام 2001 إلى 13.1%عام 2003، نظراً لقلة تدفق المواد الخام وضعف مستويات الدخل.

بينما يمثل قطاع التجارة والخدمات أعلى نسبة للعاملين في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغ معدل نسبتهم 26.95% عام 2001 مقابل 26.45%عام 2003.

وفي الوقت نفسه يساهم قطاع النقل والتخزين والاتصالات بالنسبة الأقل من العاملين في الأراضي الفلسطينية حيث بلغت نسبته عام 2001 حوالي 5.5%، لترتفع قليلاً عام 2003 لتصل 5.8%، وهذا الارتفاع الطفيف مرده إلى تطور قطاع الاتصالات، ومن جهة أخرى إلتجاء كثير من العاطلين عن العمل إلى العمل كسائقين لحسابهم الخاص.

جدول 18: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الإقتصادي خلال الفترة 2001- 2003

النشاط الاقتصادي	السنوات		
	2001	2002	2003
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	12.0	14.8	15.7
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	14.0	12.9	12.5
البناء والتشييد	14.6	10.9	13.1
التجارة والمطاعم والفنادق	19.4	20.0	20.0
النقل والتخزين والاتصالات	5.5	5.5	5.8
الخدمات والفروع الأخرى	34.5	35.9	32.9
المجموع	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004، مصدر سابق، ص68.

6.3 توزيع العاملين حسب مكان العمل

أ. الفترة ما بين 1994-2000:

تشير بيانات الجدول رقم (19) إلى ارتفاع أعداد العاملين في الضفة الغربية من 187.6 ألف عامل خلال عام 1994 إلى 357.5 ألف عامل خلال الربع الثالث من عام 2000، وبنسبة زيادة قدرها 90.65%. وفي قطاع غزة ارتفعت أعداد العاملين من 95.4 ألف عامل إلى 157.3 ألف عامل خلال نفس السنوات وبنسبة زيادة قدرها 64.88%.

أما في إسرائيل فقد انخفضت أعداد ونسبة العاملين الفلسطينيين بشكل أكثر حدة وخاصة خلال السنوات الثلاث الأولى للفترة من 1994- 1996، حيث تراوح بين 64.2 – 75 ألف عامل. في حين ارتفع عددهم من 82.3 ألف عامل عام 1997 إلى 146.1 ألف عامل في نهاية الربع الثالث من عام 2000.

ويتبين مما سبق ارتفاع أعداد العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة ويعود ذلك إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتوفير العديد من فرص العمل من خلال إنشاء العديد من المؤسسات ومشروعات البنية التحتية، وقد ساعد في جزء كبير من ذلك تدفق بعض الاستثمارات والمساعدات التي قدمتها بعض الجهات الدولية.

ويلاحظ من بيانات نفس الجدول أن متوسط عدد العاملين في إسرائيل انخفض خلال إلى أقل من 19.3% في نهاية أيلول 2000. ربما يعزى ذلك إلى السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى استغلال قضية العمالة الفلسطينية في إسرائيل كورقة ضغط سياسية في المفاوضات من اجل الحصول على تنازلات سياسية بشأن الثوابت الفلسطينية وكذلك إلى ضعف البنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني.

جدول 19: توزيع العاملين من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل خلال الفترة 1994- 2000

السنة	العدد الكلي للعاملين *	الضفة الغربية		قطاع غزة		إسرائيل		المجموع	الضفة الغربية وقطاع غزة		معدل نمو التشغيل في الأراضي الفلسطينية
		العدد*	النسبة	العدد*	النسبة	العدد*	النسبة		العدد*	النسبة	
1994	347.2	187.6	54.0	95.4	27.5	64.2	18.5	**100**	283.0	81.5	22.0
1995	417.0	245.8	58.9	105.4	25.3	65.7	15.8	**100**	351.3	84.2	24.1
1996	429.0	243.0	56.6	111.0	25.9	75.0	17.5	**100**	354.0	82.5	0.8
1997	481.0	273.2	56.8	125.5	26.1	82.3	17.1	**100**	398.7	82.9	12.6
1998	548.0	294.8	53.8	134.3	24.5	118.9	21.7	**100**	429.1	78.3	7.6
1999	588.0	311.0	52.9	142.3	24.2	134.7	22.9	**100**	453.3	77.1	5.6
الربع 2000/3	660.9	357.5	54.1	157.3	23.8	146.1	22.1	**100**	514.8	77.9	13.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، سلسلة تقارير متنوعة، رام الله- فلسطين.

*ملاحظة الأعداد هي بالألف

ب. خلال فترة انتفاضة الأقصى 2000-2003

نلاحظ من بيانات الجدول (20) أن نسبة العاملين من الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2001-2003، انخفضت في الضفة الغربية من 61.4% عام 2001 إلى 60.8% عام 2003، وكذلك نسبة العاملين في إسرائيل انخفضت من 13.7% إلى 9.7%، وهذا كان لصالح قطاع غزة، حيث أن نسبة العاملين في قطاع غزة زادت من 24.9% عام 2001 مقابل 29.5% عام 2003، وهذا يعود إلى الحصار المفروض على الفلسطينيين في قطاع غزة مما يطرهم للعمل داخل قطاع غزة بأعمال في معظمها منخفضة الأجور.

جدول 20: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل خلال الفترة 2001-2003

السنة	مكان العمل			
	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات	المجموع
2001	61.4	24.9	13.7	**100**
2002	62.6	27.1	10.3	**100**
2003	60.8	29.5	9.7	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2004، مصدر سابق، ص67.

7.3 تصنيف الأفراد خارج القوى العاملة الفلسطينية

أ. الفترة ما بين 1994-2000:

تعتبر نسبة الأفراد خارج القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية مرتفعة جدًا حيث بلغت 61.0% عام 1995، و60.0% عام 1996، و59.5% عام 1997، و58.6% عام 1998، و58.4% عام 1999، وقد بلغت في الضفة الغربية خلال

نفس الأعوام على الترتيب: 59.4%، 58.0%، 56.8%، 55.8%، 56.6% وبلغت في قطاع غزة بنفس الترتيب: 64.6%، 63.6%، 64.3%، 63.6%، 62.0%[80].

وفيما يتعلق بالفئات العمرية تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن السبب الرئيسي وراء بقاء نسبة فئة كبيرة من أفراد الفئة العمرية (15–24) سنة خارج القوى العاملة الفلسطينية خلال عام 1999 هو الدراسة. حيث بلغت نسبتهم من مجموع الأفراد خارج القوى العاملة 57.8% في الضفة الغربية و59.4% في قطاع غزة. أما بالنسبة لفئات الأعمار (25–34)، و(35–44)، و(45–54) فإن سبب بقائهم خارج القوى العاملة يعود لأعمال المنزل. حيث بلغت نسبتهم على الترتيب 86.5%، 88.3%، 80.1% في الضفة الغربية، و89.3%، 91.0%، 83.9% على التوالي في قطاع غزة. أما فئة الأعمار 55 سنة فأكثر فإن السبب الرئيسي لبقائهم خارج القوى العاملة هو كبر السن أو المرض، حيث بلغت في الضفة الغربية 51.6%، وفي قطاع غزة 60.8%[81].

أما من حيث الجنس، فتشير بيانات نفس الملحق إلى أن أهم سبب لبقاء جزء كبير من الذكور خارج القوى العاملة هو الدراسة، حيث بلغت هذه النسبة 47.0% في الضفة الغربية، و55.9% في قطاع غزة، ويأتي في المرتبة الثانية تحت بند أسباب أخرى، حيث بلغت 29.9% في الضفة الغربية، و24.3% في قطاع غزة، يلي ذلك لبقاء الأفراد خارج القوى العاملة المرض أو كبر السن، حيث بلغت في الضفة الغربية 20.8%، وفي قطاع غزة 18.0%، أما أعمال المنزل فإنها تشكل سبباً ضئيلاً لبقاء الذكور خارج القوى العاملة، حيث بلغت في الضفة الغربية 2.3%، وفي قطاع غزة 1.8%. أما فيما يخص الإناث فإن السبب الرئيسي لبقاء جزء كبير منهن خارج القوى العاملة فيعود إلى أعمال المنزل، حيث بلغت نسبتهن في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على الترتيب: 73.1% و73.4%. يلي ذلك في الأهمية الدراسة، حيث بلغت في كل منهما بنفس الترتيب 17.2%، و18.3%. ثم يلي ذلك كبر السن أو المرض، حيث بلغت على الترتيب 6.4% و6.8%.

ب. خلال فترة انتفاضة الأقصى2000–2003:

فيما يتعلق بالفئات العمرية[82] يتبين أن السبب الرئيسي وراء بقاء نسبة كبيرة من أفراد الفئة العمرية (15–24) سنة خارج القوى العاملة الفلسطينية خلال عام 2003 هو الدراسة، حيث بلغت نسبتهم من مجموع الأفراد خارج القوى العاملة 67.8% في الضفة الغربية مقابل 69.4% في قطاع غزة.

أما بالنسبة لفئات الأعمار (25–34)، و(35–44)، و(45–54) فإن سبب بقائهم خارج القوى العاملة يعود لأعمال المنزل، حيث بلغت نسبتهم على الترتيب 81.3%، 88.3%، 79.3% في الضفة الغربية، و86.0%، 89.7%، 84.1% في قطاع غزة.

أما فئة العمر 55 سنة فأكثر فإن السبب الرئيسي لبقائهم خارج القوى العاملة هو كبر السن أو المرض، حيث بلغت في الضفة الغربية 52.3%، وفي قطاع غزة 56.7%.

---

[80] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، مصدر سابق.

[81] المرجع السابق.

[82] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2004، مصدر سابق.

أما من حيث الجنس، فتشير البيانات[83] إلى أن أهم سبب لبقاء جزء كبير من الذكور خارج القوى العاملة هو الدراسة، حيث بلغت هذه النسبة 49.1% في الضفة الغربية، مقابل 62.5% في قطاع غزة، ويأتي في المرتبة الثانية تحت بند أسباب أخرى، حيث بلغت 26.5% في الضفة الغربية مقابل 20.6% في قطاع غزة، يلي ذلك لبقاء الأفراد الذكور خارج القوى العاملة سبب المرض أو كبر السن، حيث بلغت في الضفة الغربية 23.3% مقابل 16.5% لقطاع غزة، أما أعمال المنزل فإنها تشكل سبباً ضئيلاً لبقاء الذكور خارج القوى العاملة، حيث بلغت في الضفة الغربية 1.1%، مقابل 0.4% في قطاع غزة.

أما فيما يخص الإناث فإن السبب الرئيسي لبقاء جزء كبير منهن خارج القوى العاملة فيعود إلى أعمال المنزل، حيث بلغت نسبتهن في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على الترتيب 69.8%، و69.4%، يلي ذلك في الأهمية الدراسة، حيث بلغت في كل منهما بنفس الترتيب 22.7%، و23.5%. ثم يلي ذلك كبر السن أو المرض، حيث بلغت 5.6% لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما الأسباب الأخرى بلغت 1.9% للضفة الغربية، و1.5% لقطاع غزة.

[83] مصدر سابق.

الفصل الرابع

الطلب على القوى العاملة الفلسطينية خلال الفترة 1994– 2004

يتأثر الطلب على القوى العاملة في مختلف الاقتصاديات بصفة عامة، بعوامل متعددة أهمها: حجم الاستثمار وتوزيعه القطاعي، والفن الإنتاجي المستخدم، والإنتاجية، ومستوى الأجور، والأسعار النسبية للعناصر، وهناك عوامل أخرى عديدة مثل الهجرة، ونمط تنفيذ المشروعات، وسياسات الاستخدام، والسياسات الاقتصادية وغيره. إذ تمثل تلك العوامل مجتمعة محددات الطلب على القوى العاملة في أية دولة وأن تتفاوت من حيث تأثيرها على ذلك الطلب بين عنصر وآخر.

1.4 العوامل المؤثرة في الطلب على القوى العاملة الفلسطينية

1.1.4 حجم الاستثمار وتوزيعه القطاعي

عانت البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية من العديد من المشاكل التي فرضتها إسرائيل والمتمثلة في إهمال متعمد للبينية التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاستثمار، وإهمال الخدمات العاملة الأساسية كالصحة والتعليم والرفاه العام، وإغلاق المؤسسات المالية الفلسطينية، بالإضافة إلى البيئة القانونية المعقدة، والتي عانت من الجمود نتيجة استمرار تطبيق بعض القوانين الأردنية في الضفة الغربية وبعض قوانين الانتداب البريطاني والقوانين المصرية في قطاع غزة، ناهيك عن قيام إسرائيل بتعطيلها وتحريفها بالأوامر العسكرية بما يخدم أهدافها السياسية والاقتصادية[84].

ومنذ توقيع اتفاقيات أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، تناما التفاؤل بالمستقبل من قبل المستثمرين المحليين وفلسطيني الشتات وبعض المستثمرين الأجانب ومما ساهم في الإفراط في التفاؤل بالأموال التي تعهدت الدول المانحة بتقديمها إلى السلطة الفلسطينية لإعادة تأهيل وتطوير البنية الأساسية، وبناء المؤسسات الفلسطينية بما يساهم في خلق بيئة استثمارية محفزة على الاستثمار في فلسطين[85].

جدول 21: تطور حجم الاستثمار في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الجارية خلال الفترة 1993 – 1999 (مليون دولار)

السنة	الاستثمار الخاص	الاستثمار العام	الاستثمار الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي
1993	529	133	662	2,557	25.9
1994	906	183	1,089	2,975	37.0
1995	1,098	212	1,310	3,575	37.0
1996	1,064	240	1,264	3,897	32.0
1997	1,437	268	1,705	4,170	41.0
1998	1,468	273	1,741	44,845	39.0
1999	1,379	258	1,637	4,768	34.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول 2000.

[84] برنامج دراسات التنمية، السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين 1994–1999، جامعة بيرزيت، رام الله – فلسطين 2001.
[85] مرجع سابق.

أ- تطور حجم الاستثمار خلال الفترة 1994 -1999:

من المعطيات الواردة في الجدول رقم (21)، يتضح لنا بأن الاستثمار الإجمالي خلال الفترة 1994-1999 ارتفع من 1,089 مليون دولار إلى 1,637 مليون دولار، أو بنسبة 50.3%. أما من الناحية النسبية فقد انخفضت نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي نفس الفترة من 37% إلى 34%.

أما فيما يتعلق بحجم الاستثمار العام (الحكومي)، فقد تراوح خلال نفس الفترة 1994-1998 بين 183-273 مليون دولار، وبالتالي لم تتجاوز نسبته من الاستثمار الإجمالي 16.8%، والباقي ساهم بها القطاع الخاص ثم انخفض حجم الاستثمار العام إلى 258 مليون دولار عام 1999. ويعزى ذلك إلى عدم التزام الدول المانحة بالوفاء بالتزاماتها المالية والتي تعهدت بتقديمها للسلطة الوطنية الفلسطينية عقب اتفاق أوسلو عام 1993 لإعادة بناء البنية التحتية والمؤسسات الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمار الإجمالي، فقد بلغ حجم الاستثمار الكلي في بناء المساكن عام 1996 نحو 684 مليون دولار، أو ما يعادل 19% من إجمالي الناتج القومي، وفي البناء لغير المساكن حوالي 171 مليون دولار، أو ما يعادل 4% من إجمالي الناتج القومي، في حين بلغ في المعدات والآلات 324 مليون دولار، أو ما يعادل 8.0% من إجمالي الناتج القومي[86].

وفيما يتعلق بالاستثمار الخاص فقد بلغ في بناء المساكن خلال نفس العام حوالي 638 مليون دولار، أو ما يعادل 14% من إجمالي الناتج القومي الفلسطيني، وقدر مجموع الاستثمار في البناء لغير المساكن بحوالي 159 مليون دولار، أو ما يعادل 3.0% من إجمالي الناتج القومي، وقدر حجم الاستثمار في الآلات والمعدات بحوالي 293 مليون دولار، أو ما يعادل 7% من إجمالي الناتج القومي الفلسطيني. هذا وتشير تقديرات البنك الدولي أيضًا إلى انخفاض مجموع الاستثمارات الثابتة الخاصة (والتي تتضمن الاستثمار في المباني السكنية والأعمال التجارية) بنسبة 12% في عام 2000 مقارنة بعام 1999، كما انخفضت بسبب الأزمة العوائد المتوقعة على الاستثمار ومدى جاهزية التوفيرات المحلية[87].

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى تراجع معدل الاستثمار الثابت الخاص من 5% عام 1997 إلى 12.2% عام 2000، وإلى تراجع معدل الاستثمار الثابت العام من 20% عام 1997 إلى 17.0% عام 2000.

ويشير التقرير الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية لعام 2003 أن حجم الاستثمار خلال الفترة 2000-2003 قد تراجع بشكل كبير وذلك من خلال حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك العاملة في فلسطين، حيث انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية للبنوك الوطنية من إجمالي الودائع من 51% الى 36.3% لنفس الفترة والبنوك الاردنية من 33.72% الى 21% والبنوك المصرية من 78.06% الى 72.3% والأجنبية من 44.7% الى 12.8% لنفس فترة الدراسة[88].

[86] The World Bank Group, West Bank and Gaza Strip up date, Quarterly publication, June 2001.
[87] Ibid.
[88] تقرير سلطة النقد الفلسطينية، 2003.

أما فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الاستثمار في الأراضي الفلسطينية فقد انخفض من 610.5 دولار عام 1993 إلى 542.1 دولار عام 1999، أو بنسبة 11.2%. ويتضح مدى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الاستثمار الإجمالي في الأراضي الفلسطينية إذا تم مقارنته بمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الاستثمار في الوطن العربي والبالغ 701 و428 دولار على التوالي للأعوام 1981، 1991. وفي مجموعة الأقطار التسعة الرئيسية المنتجة للنفط نحو 1,884 و1,022 دولار خلال نفس السنوات، ونحو 4,096 و1,946 دولار في مجموعة الأقطار النفطية الخليجية، وفي مجموعة الأقطار المصدرة للقوى العاملة نحو 214 دولارًا.

ونستخلص من العرض السابق أن حجم الاستثمارات قد زاد عن الضعف خلال الفترة 1994- 1999 مقارنة بعام 1993، حيث بلغ متوسط معدل الفترة محل الدراسة 36.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـــ 25.9% عام 1993، رغم السياسات الإسرائيلية التي استهدفت حصار الاقتصاد الفلسطيني، وعدم السماح بتشغيل مطار غزة رغم جاهزيته، والحيلولة دون إنشاء الميناء والممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ب- المساعدات الدولية من الدول المانحة والاتفاق الاستثماري منها:

1. الفترة ما بين 1994-2000:

تشكل المساعدات الدولية مصدرًا هامًا من مصادر إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، وكانت الدول المانحة قد تعهدت في مؤتمر دعم عملية السلام في واشنطن في شهر تشرين الأول من عام 1993 وحتى نهاية عام 2000 بتقديم ما مجموعه 4,847 مليون دولار كمساعدات للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقًا لما تشير إليه بيانات الجدول رقم (22). حيث بلغ إجمالي قيمة المبالغ التي قدمتها الدول المانحة 3,314 مليون دولار، أي ما يعادل 68.3% من مجموع ما التزمت بدفعه. وبلغت نسبة المبالغ التي قدمت على شكل قروض من الدول المانحة 12.5% من مجموع المبالغ التي دفعتها الدول المانحة، والباقي على شكل هبات، وأنفق الجزء الأكبر من هذه المساعدات خلال الفترة 1994-2000 على مشاريع الاستثمار العام، والمساعدات الفنية، والموازنة العامة على الترتيب بنسب 37.2%، 20.5%، 14.5%[89].

وقد خصصت معظم مساعدات المانحين في المجالات الآتية: المياه والمجاري 863 مليون دولار، أي ما يعادل 17.8% من مجموع المبالغ التي تم دفعها، والبناء المؤسسي 713 مليون دولار (14.7%)، والتعليم 466 مليون دولار (ما يعادل 9.6%)، والبنية التحتية 376 مليون دولار (7.7%)، والصحة 360 مليون دولار (7.4%)[90].

يتضح لنا من خلال الإنفاق الاستثماري على مشروعات الاستثمار العام من قبل القطاع الحكومي بأنها تركز على مشروعات كثيفة رأس المال مثل مشروعات البنية الأساسية والتعليم والصحة وغيره.

[89] Ministry of Planning and International Cooperation (MOPIC), Forth Quarterly Monitoring report of donors assistance, Ramallah, Palestine, 2001.
[90] Ibid.

جدول 22: معدل التزامات ومدفوعات الدول المانحة للفلسطينيين خلال الفترة 1994-2000 (بالألف دولار أمريكي)

السنة	الالتزامات	المدفوعات	النسبة
1994	821,349	506,389	61.6
1995	630,623	426,274	67.6
1996	747,699	516,339	69.0
1997	623,523	554,448	88.9
1998	638,969	417,063	65.3
1999	685,281	523,866	76.4
2000	699,265	369,340	52.8
المجموع	**4,846,709**	**3,313,719**	**68.3**

Source: Ministry of Planning and International Cooperation (MOPIC), Forth Quarterly Monitoring report of donors assistance, Ramallah, Palestine, 2001.

ونستخلص من العرض السابق، الانخفاض التدريجي في حجم الالتزامات من 821,349 مليون دولار عام 1994 إلى 699,265 مليون دولار عام 2000، أو بنسبة 14.9%. وانخفض حجم المدفوعات الفعلية من 506,389 مليون دولار إلى 369,340 مليون دولار، أو بنسبة 27%. ورغم أهمية هذه المساعدات إلا أنه من الصعب قياس تأثيرها على عملية النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، وخاصة أنها دفعت خلال المرحلة الانتقالية.

2. خلال فترة انتفاضة الأقصى 2000-2003:

تشكل المساعدات الدولية مصدراً هاماً من مصادر إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث كانت الدول المانحة ملتزمة أو تعهدت بتقديم ما مجموعه 1,580 مليون دولار خلال الفترة 2001-2003 كمساعدات للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ إجمالي قيمة المبالغ التي قدمتها الدول المانحة 3,057.4 مليون دولار[91]، أي ما يعادل 193.5% من مجموع ما التزمت بدفعه، وهنا نلاحظ ارتفاع ما قدمته عن ما التزمت به بمعدل 93.5%، وهذا يرجع إلى الوضع الاقتصادي السيئ الذي يمر به الاقتصاد الفلسطيني بسبب الحصار والإغلاق الإسرائيلي المستمر.

أما المبالغ التي قدمت على شكل قروض من الدول المانحة [92] 575 مليون دولار في الفترة 2001-2003، مقابل 71.4 مليون دولار التزمت الدول المانحة بدفعها، أي نسبة المبالغ التي قدمت على شكل قروض من الدول المانحة 18.8% من مجموع المبالغ التي دفعت، وقدر الباقي على شكل هبات.

وقد خصصت معظم مساعدات المانحين في المجالات الآتية[93] بناء مؤسسات 346.8 مليون دولار، أي ما يعادل 11.3% من مجموع المبالغ التي دفعتها، والبنية التحتية 307 مليون دولار، أي ما يعادل 10%، والقطاعات المتنوعة 210.1 مليون دولار، أي ما يعادل 6.9%، والقطاعات الإنتاجية 98.5 مليون دولار، أي ما يعادل 3.2%، ونلاحظ أن أعلى نسبة هي في صالح القطاعات الاجتماعية، حيث بلغت 2,094.7 مليون دولار، أي ما يعادل 68.5%، وذلك يرجع إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي السيئ في الأراضي الفلسطينية.

---

[91] تقرير التنمية البشرية ، فلسطين 2004،ص23.

[92] مرجع سابق، ص24

[93] مرجع سابق، ص23.

2.4 الإنتاجية

1.2.4 مفهوم الإنتاجية:

زيادة أو تعظيم ما يتم إنتاجه ونقله وتسويقه من السلع والخدمات مع تثبيت كل عناصر الإنتاج المستخدمة قبل تحقيق هذه الزيادة.

ويجمع خبراء الاقتصاد كذلك على أن الكيفية التي يؤثر بها رأس المال على الإنتاجية وكذلك الكيفية التي يؤثر بها عنصر التكنولوجيا والطاقة على الإنتاجية، تتحدد وفقًا لاستخدام قوة العمل لهما. فإذا ما كان استخدام قوة العمل لأي عنصر من عناصر الإنتاج جيدًا، فسوف يؤدي إلى تحسين الإنتاجية، أما إذا كان الاستخدام سيئاً فسوف يضر بمعدل الإنتاجية.

2.2.4 قياس الإنتاجية:

تقاس إنتاجية العنصر المستخدم في الإنتاج بقيمة المخرجات التي ساهم في إنتاجها منسوبة إلى مدخلاته، ومن ثم فإن إنتاجية العنصر البشري أو عنصر العمل تمثل نصيب المشتغل الواحد من مجموع الناتج المتحقق في فترة زمنية معينة.

ويلاحظ من قياس الإنتاجية على النحو السابق بأنه يقوم على التجريد، حيث يراعى فيه أن العنصر البشري لا يعمل بمفرده، وإنما يشارك معه عناصر أخرى أبرزها رأس المال، والأرض، ومن ثم فإن إنتاجية العمل تتأثر إلى حد كبير بمستوى رأس المال المستخدم، وكذلك الفنون الإنتاجية .. إلخ. فضلاً عن أن عنصر العمل بحد ذاته يعتبر غير متجانس من حيث العمر والنوع والمستوى التعليمي والثقافي والتدريبي.

3.2.4 تطور إنتاجية العمل:

جرى قياس إنتاجية العمل للعاملين في الأراضي الفلسطينية باستخدام عنصرين أساسيين هما: الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته، وعدد العاملين المساهمين في تكوينه.

تشير معطيات الجدول رقم (23) إلى أن إنتاجية العامل في الأراضي الفلسطينية قد ارتفعت بشكل طفيف خلال فترة الدراسة من 9.2 ألف دولار، إلى 9.9 ألف دولار، وانخفض معدل النمو السنوي المركب خلال الفترة إلى 1.9% مقارنة بـــ 15.6% ما قبل 1999. في حين وصل أعلى مستوى لإنتاجية العامل عام 1996، إذ بلغ نحو 10.2 آلآف دولار. ورغم هذا الارتفاع، إلا أنها تعتبر منخفضة مقارنة بإنتاجية العامل الفلسطيني في إسرائيل والتي بلغت خلال عامي 1990، 1996 على التوالي 14.01 و16.01 ألف دولار، وبلغ معدل النمو السنوي المركب 14.2% خلال الفترة 1995-1996.

ويتضح تدني مستوى الإنتاجية للعامل الفلسطيني سواء في الأراضي الفلسطينية أو في إسرائيل عند مقارنته مع مثيله في إسرائيل، حيث بلغت إنتاجية العامل الإسرائيلي 38.3 ألف دولار في عام 1994 محسوبة على أساس نصيب المشتغل الواحد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ هذا الناتج خلال نفس العام 77.8 مليار دولار وكان عدد المشتغلين 2.03 مليون مشتغل، وبهذا فإن إنتاجية العامل الفلسطيني عام 1995 مثلت نسبة 36.6% من نظيره في إسرائيل لعام 1994. وهذه النسبة المتدنية التي تمثلها إنتاجية العامل الفلسطيني مقارنة مع نظيرة في إسرائيل تعكس

مستوى التطور الاقتصادي حيث أن إسرائيل تصنف في المرتبة 22 دوليا وفلسطين من الدول النامية حيث لا زالت تحاول الخروج من المعوقات والعراقيل الناجمة عن السياسات والممارسات الإسرائيلية[94].

وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية، تشير بيانات نفس الجدول إلى أن معدل إنتاجية العامل في قطاع الزراعة قد ارتفعت إلى معدل 9.4 ألف دولار في السنة خلال فترة الدراسة مقارنة بالفترة الأولى. ويرجع انخفاض مستوى الإنتاجية في قطاع الزراعة إلى التراجع المستمر في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 33.0% عام 1970 إلى 13.8% عام 1993، وإلى 6.4 عام 1997، وارتفعت إلى 11.8% عام 1998.

وفيما يتعلق بقطاع الصناعة، فتشير بيانات الجدول رقم (23) إلى ارتفاع معدل إنتاجية العامل خلال فترة الدراسة حيث بلغ عام 1994 4.9 ألف دولار سنوياً مقابل 11.8 ألف دولار سنوياً لعام 1998. ويرجع هذا التحسن الطفيف إلى نمو حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة التي رافقت قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام 1994، حيث ارتفعت إنتاجية العمل لمجموع القطاع الصناعي من 8.3 ألف دولار في عام 1996 إلى 11.8 ألف دولار في عام 1998، أي بزيادة طفيفة بلغت 6%، وكانت أعلى إنتاجية قد تحققت في صناعة الورق حيث بلغت 44,500 دولار، يليها في الترتيب صناعة المواد والمنتجات الكيماوية وبلغت 35,480 دولار، ثم المعادن اللافليزية وبلغت 33,560 دولار، وكان قطاع الكهرباء والغاز والمياه قد حقق أدنى مستوى للإنتاجية حيث بلغت 10,780 دولار[95].

ورغم هذه الزيادة فإن إنتاجية العامل في القطاع الصناعي متدنية مقارنة بكافة القطاعات ويعزى ذلك إلى العديد من الأسباب منها: انخفاض معدل الأجور مقارنة بإسرائيل، وتدني المستوى التكنولوجي، وتدني الكفاءة لرأس المال المستثمر، إذ تعمل الكثير من الصناعات دون طاقاتها الإنتاجية بالإضافة إلى صغر حجمها، حيث بلغ متوسط عدد العاملين في إجمالي المنشآت 4.8 عامل خلال عام 1994، وارتفع إلى 5 عمال 1998[96]

وفيما يتعلق بقطاع التشييد، فتشير بيانات الجدول رقم (23) إلى انخفاض إنتاجية العمل خلال عام 1998 إلى 8.8 ألف دولار، مقابل 10.1 ألف دولار خلال عام 1995، ويرجع تدني إنتاجية العمل في هذا القطاع بعد عملية السلام إلى حجم المعوقات التي واجهت نمو هذا القطاع منذ عام 1994، والمتمثلة في عدم السماح لمدخلات البناء بالمرور بشكل منتظم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ومصادرة الأراضي، وعدم السماح بالبناء في بعض المناطق باعتبارها مناطق عسكرية، وعدم منح تراخيص البناء.

ورغم المساهمة الكبيرة لهذا القطاع في نمو بعض الصناعات مثل الحجر، والرخام، والبلاط والتي تشكل محل طلب كبير من قبل إسرائيل، حيث تقدر بعض الدراسات أن نسبة الصناعات الفلسطينية المرتبطة بقطاع البناء تبلغ نحو 50.0% من مؤسسات القطاع الصناعي في الأراضي المحتلة[97].

---

[94] مؤتمر هرتسيليا الاقتصادي، أغسطس 2004.

[95] قبلان فريد، مرجع سابق.

[96] El-Farra, Majed, The Development of Manufacturing Industries in the Gaza Strip, 1967-1994 (Unpublished Thesis), Exeter University, UK, 1998.

[97] قبلان فريد، مرجع سابق.

أما فيما يتعلق بإنتاجية العامل في قطاع الخدمات، فتظهر بيانات الجدول رقم (23) أن معدل إنتاجية العامل خلال الفترة 1994-1998 بلغت 10.6 ألف دولار. إذ ترجع بعض الدراسات ارتفاع معدل إنتاجية العامل في قطاع الخدمات مقارنة بالفروع الاقتصادية الأخرى إلى توجه الجزء الأكبر من الاستثمارات إليه نظراً لانخفاض درجة المخاطرة فيه. وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العوامل المؤثرة إيجاباً أو سلباً بشكل مباشر أو غير مباشر على الإنتاجية، وتتباين تلك العوامل من حيث درجة تأثيرها من فرع صناعي لآخر ومن منشأة لأخرى. حيث تتمثل العوامل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية بشكل عام في الإدارة الحازمة، ورفع كفاءة العامل وتحسين مستوى أداؤه، والعدالة النسبية في توزيع الدخل ومساهمتها في زيادة الإنتاج، وتقليل الفاقد من الوقت، وفي استخدام مستلزمات الإنتاج، كما توجد مجموعة أخرى من العوامل تؤدي إلى تراجع مستوى الإنتاجية بشكل عام وفي الأراضي الفلسطينية بشكل خاص والمتمثلة في السياسات الإسرائيلية المناهضة للتطور الاقتصادي الفلسطيني، والطاقة الإنتاجية العاطلة، وسوء استخدام الخامات ومستلزمات الإنتاج، وصغر حجم المنشآت، وعدم انتظام التيار الكهربائي.

ونستخلص من العرض السابق ما يلي:

- انخفاض إنتاجية العامل بشكل عام خلال الفترة التي أعقبت اتفاقية السلام الفلسطينية الإسرائيلية (1994-1998)، حيث بلغ معدل الفترة 9.6 ألف دولار مقابل 10.3 ألف دولار خلال الفترة (1985-1993) رغم الكساد الكبير للاقتصاد الإسرائيلي عام 1986، وتصاعد أعمال الانتفاضة في الربع الأخير من عام 1987، والتي على أثرها انخفض عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل الأمر الذي انعكس سلباً على عائداتهم ومستوى معيشتهم[98].
- زيادة معدل إنتاجية العامل في قطاع الصناعة خلال الفترة 1994-1998. ويرجع ذلك إلى قيام السلطة باتخاذ الإجراءات والسياسات التي أدت إلى زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الاستثمارات في قطاع الصناعة رغم المعوقات الإسرائيلية الكبيرة.
- تدني معدل إنتاجية العامل في كل من قطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات خلال الفترة 1994-1998. حيث بلغت في قطاع البناء والتشييد 9.2 ألف دولار عام 1994 مقابل 8.8 ألف دولار لعام 1998، وبلغت في قطاع الخدمات 10.7 ألف دولار عام 1994 مقابل 10.1 ألف دولار لعام 1998.

جدول 23: تطور إنتاجية العمل في القطاعات الاقتصادية ومعدلات النمو السنوي لها في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1994-1998

السنة	الأراضي الفلسطينية	الزراعة	الصناعة	البناء والتشييد	الخدمات	معدل النمو السنوي المركب (%)
1994	9.2	9.1	4.9	9.2	10.7	
1995	9.2	11.6	4.1	10.1	10.1	
1996	10.2	9.8	8.3	5.9	11.0	
1997	9.7	6.4	10.1	8.0	11.1	
1998	9.9	11.8	11.8	8.8	10.1	%1.9 (1994- 1998)
معدل الفترة	9.6	9.4	7.8	9.1	10.6	

المصدر:- الهيئة العامة للاستعلامات، التقرير الاقتصادي الفلسطيني شباط2001 غزة- فلسطين، ص 29.

[98] El-Farra, Op Cit.

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول (24) أن معدل الأجر اليومي للعمالة الفلسطينية مقوما بالدولار قد انخفض خلال الفترة 1995-1999 في الضفة الغربية بنسبة 12.6 % وفي قطاع غزة 9.3% وفي إسرائيل 2.5%.

4.2.4 مستويات الأجور

وعند مقارنة معدلات الأجور اليومية الاسمية في الأراضي الفلسطينية بمعدلات الأجور للعمالة الفلسطينية في إسرائيل. فتشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (24) إلى انخفاضها خلال الفترة 1995-1999 من 61.9% إلى 55.6%. ومن جهة أخرى فإن معدل الأجرة اليومية الاسمية في إسرائيل تزيد عن مثيلتها في الضفة الغربية بنسبة 65.8%، وعن قطاع غزة بنسبة 103.1%، وبنسبة 82.3% على مستوى الأراضي الفلسطينية، كما أن معدل الأجرة اليومية في الضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة، حيث بلغ متوسط معدل الأجر اليومي الاسمي في الضفة الغربية حوالي 16 دولار خلال الفترة 1995- 1999 مقابل 13.1 دولار في قطاع غزة وقد يعود ذلك إلى أن مجالات العمل في الضفة الغربية مفتوحة أكثر منها في قطاع غزة، بالإضافة إلى أن نسبة المستخدمين بأجر في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية مما يزيد من عرض العمل، وبالتالي انخفاض معدل الأجرة في قطاع غزة.

أما معدلات الأجور اليومية خلال الفترة 2000-2004 فقد حققت ارتفاعا في قطاع غزة من 49.7 شيكل في عام 2000 الى 55.5 شيكل في الربع الأول من عام 2004 وواصلت ارتفاعها الى 59.7 شيكل في الربع الأول من عام 2005، أما في الضفة الغربية فقد كان هناك ارتفاعا طفيفا حيث كان معدل الأجر في عام 2000 (70.3) شيكل وارتفع الى 72.6 شيكل في عام 2004 وعاد لينخفض الى 72.2 شيكل في الربع الأول من عام 2005، أما معدل الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل فقد بلغ في الربع الأول من عام 2004 (127) شيكل[99].

ونستخلص أن معدل الأجور الإسمية للعامل الفلسطيني في إسرائيل يشكل حوالي ضعف معدل الأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات 1996-1999، والسبب لذلك الارتفاع أن إسرائيل تستند إلى جدول غلاء المعيشة في تحديد الأجور، فضلاً عن أن لديها حد أدنى للأجور، كما أن معدلات الأجور اليومية للعمالة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية تتحدد حسب اتجاهات معدلات الأجور في سوق العمل الإسرائيلي ولكن ليس بنفس النسبة، حيث يلاحظ أن الفترة التي اتجهت فيها معدلات الأجور في إسرائيل بالانخفاض خلال الفترة 1989-1993، من 104 إلى 79.3 دولار أي بنسبة 31.2%، فقد اقترن ذلك بانخفاض معدلات الأجور في الأراضي الفلسطينية خلال نفس الفترة من 73 إلى 52 دولار أي بنسبة 40.4%[100].

وبمقارنة معدلات الأجور للعمالة الفلسطينية بمثيلتها من العمالة الإسرائيلية يلاحظ وجود تفاوت كبير بينها، ففي فترة الثمانينات لم يشكل معدل الأجر للعامل الفلسطيني سوى 36% من معدل الأجر لنظيره العامل الإسرائيلي، وبلغ عام 1995 حوالي 25% من معدل الأجر اليومي للعامل الإسرائيلي.

---

[99] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – مسح القوى العاملة، ورشة عمل، مايو/أيار 2005.

[100] أبو الشكر، عبد الفتاح. العمالة الفلسطينية في إسرائيل، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين خلال الفترة 11-1998/5/13، المجلد الأول، رام الله – فلسطين.

جدول 24: معدلات الأجور اليومية للعمالة الفلسطينية المعلومة الأجر في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل بالأسعار الجارية (دولار) خلال الفترة (1995-1999)

السنة	الأراضي الفلسطينية			إسرائيل	نسبة معدل الأجر اليومي للعامل الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية إلى معدل أجره في إسرائيل
	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع		
1994	-	-	-	-	
1995	19.1	15.1	**17.1**	27.6	61.9
1996	15.2	13.2	**14.2**	26.8	53.0
1997	14.4	12.2	**13.3**	25.5	52.7
1998	15.1	12.4	**13.8**	26.2	52.2
1999	16.1	12.5	**14.3**	25.7	55.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2000. مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي: 1999، ص 86.

السنوات: 1995-1999 وجدت بالشيكل الإسرائيلي وقام الباحث بتحويلها إلى الدولار.

(-) الإشارة تعني أن البيانات غير متوفرة.

ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن هذا الفارق في معدل الأجر اليومي بين العامل الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي لا يعزي إلى آلية العرض والطلب في سوق العمل الإسرائيلي، حيث تعتبر نظرية ثنائية سوق العمل (dual labor market theory) أكثر النظريات انطباقاً في سوق العمل الإسرائيلي، حيث ينقسم سوق العمل وفقاً لهذه لنظرية إلى سوقين:

الأول: سوق العمل الأولي (Primary Labor Market).
الثاني: سوق العمل الثانوي (Secondary Labor Market).

وتجدر الإشارة إلى أن سوق العمل الأولي يتكون من الوظائف الممتازة التي تحصل على أجور مرتفعة وظروف عمل ممتازة، وثبات واستقرار في العمل، في حين يتكون سوق العمل الثانوي من الوظائف غير المرغوب فيها، وذات الأجور المنخفضة، ولا تتمتع بأي ثبات واستقرار في العمل، وظروف العمل فيها سيئة، ولا توجد فيها أي فرصة للتقدم الوظيفي والمساواة في التعامل بعكس سوق العمل الأولى، وعند تطبيق نظرية ثنائية سوق العمل في سوق العمل الإسرائيلي يلاحظ أن السوق الأولى يقتصر على العمالة الإسرائيلية ومغلق أمام العمالة الفلسطينية، أما السوق الثانية فمفتوحة أمام العمالة الفلسطينية[101].

كما تفسر نظرية ثنائية سوق العمل قلة المزايا وكثرة الاستقطاعات التي تخصم من أجرة العامل الفلسطيني في إسرائيل والتي لا تعود عليه بالنفع أو الفائدة والتي تصل إلى حوالي 40% من أجرته، رغم أن اتفاقية باريس الاقتصادية الموقعة بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1994، تنص على تحويل 75% من الاقتطاعات الضريبية من أجور العاملين الفلسطينيين في إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية، وتحويل أية اقتطاعات أخرى تخصم من أجور العاملين الفلسطينيين في إسرائيل للسلطة الفلسطينية، تستحدث فيما بعد، أو لم تنص عليها الاتفاقية.

[101] مرجع سابق.

5.2.4 الفن الإنتاجي المستخدم:

تؤثر التطورات التكنولوجية على المزيج الأنسب من عناصر الإنتاج، ومن هنا يتم التساؤل عن ماهية التكنولوجيات الملائمة (Appropriate technology) حيث تتجسد التكنولوجيا الملائمة في تلك التي تعظم مستوى الرفاه الاجتماعي (Social welfare) أو تلك التي تحقق المزيج الأنسب من عناصر الإنتاج، وعادة ما تقاس التطورات التكنولوجية من خلال التغير في حصة العامل من رأس المال (k/L)[102]. إذ تزداد أهمية التكنولوجيا في تحديد المزيج الأمثل (Optimal mix) من عناصر الإنتاج كلما قلت مرونة الإحلال، فإذا كانت مرونة الإحلال قريبة من الصفر فإن دور أسعار عناصر الإنتاج يكاد يكون معدوماً، أي أن تكنولوجيا الإنتاج هي التي تحدد المزيج الأمثل من عناصر الإنتاج، وقد يكون تأثير التغيرات التكنولوجية على الاستخدام موجباً (Capital- Saving)، أو سلباً (Labor saving)، أو محايداً (neutral). لذا فإن اتجاه العلاقة غير محدد من الناحية النظرية[103].

وتشير نفس الدراسة إلى أن التطورات التكنولوجية تبرز أهميتها وتأثيرها على الاستخدام عند الحديث عن قضية إعادة هيكلة بعض القطاعات الإنتاجية من خلال استخدام تقنيات إنتاج حديثة، وكذلك عند تحديد القطاعات الريادية التي قد تكون من ضمنها القطاعات التي تستخدم تقنيات ذات كثافة رأسمالية.

على مستوى الأراضي الفلسطينية، ومن المعطيات الواردة، في الجدول رقم (25) والخاص بمقابلة الاستثمارات مع عدد المشتغلين في الأراضي الفلسطينية، تبين أن متوسط نصيب العامل في الأراضي الفلسطينية من مجموع الاستثمارات خلال الفترة 1993–1999، قد بلغ 3,707 دولار. في حين بلغ متوسط نصيب المشتغل من الاستثمارات عام 1981 نحو 2,446 دولار على مستوى الوطن العربي، ونحو 7,196 دولاراً في مجموعة الأقطار التسعة المنتجة الرئيسية للنفط، ونحو 723 دولار في مجموعة الأقطار المصدرة للقوى العاملة، كما يتراوح نصيب المشتغل من الاستثمارات في نفس العام بين نحو 27,755 دولار في الإمارات كحد أقصى، ونحو 147 دولار في السودان كحد أدنى[104].

جدول 25: نصيب المشتغلين من إجمالي الاستثمار في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1993 – 1999

	السنة						
	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
إجمالي الاستثمارات (مليون دولار)	662.0	1,089.0	1,310.0	1,264.0	1,705.0	1,741.0	1,637
عدد المشتغلين (بالألف)	232.0	283.0	351.0	354.0	398.7	429.1	453.3
نصيب المشتغلين من الاستثمارات (بالدولار)	2,853	3,848	3,732	3,570	4,276	4,057	3,611

المصدر: قبلان فريد، مرجع سابق.

نستخلص من بيانات الجدول السابق أن نصيب العامل من إجمالي الاستثمارات قد اتسم بالتذبذب، وحافظ على ارتفاعه خلال فترة الدراسة مقارنة بنصيب العامل من الاستثمار في الوطن العربي، حيث بلغ 1,372 دولار خلال العام 1999.

---

[102] باسم، مكحول. محددات القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله – فلسطين، تموز 2001، ص 10.

[103] المصدر السابق.

[104] إبراهيم، أحمد حسن. مصدر سابق ص 89 – 136.

6.2.4 الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج:

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى التعبير عن إحلال عنصر محل آخر من عناصر الإنتاج بمرونة الإحلال. حيث تعرف مرونة إحلال عنصر العمل محل رأس المال بأنها حاصل قسمة نسبة التغير في حصة العامل من رأس المال (K/L) على نسبة التغير في سعر عنصر العمل (W) مقارنة بسعر عنصر رأس المال (R)، فعندما تساوي مرونة الإحلال صفراً، فإن ذلك يعني أنه عند ارتفاع أجرة العمال، فلن يستطيع المنتج استبدال العمال من خلال زيادة رأس المال، وإذا كانت مرونة الإحلال تساوي 0.5، فهذا يعني أن انخفاض الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج (W/R) بنسبة 10% سيقلل من حجم الاستثمار المطلوب لتوظيف عدد معين من العمال بنسبة 5.0%. أما في حالة ارتفاع مرونة الإحلال، فذلك يشير إلى وجود بدائل إنتاجية أكثر أمام المنتجين، وارتفاع قدرتهم على التأقلم مع المؤثرات الخارجية. ومن هنا تنبع أهمية مرونة الإحلال عند دراسة محددات القدرة الاستيعابية للعمل.

وتجدر الإشارة إلى أن مرونة الإحلال قد بلغت 0.33 في مختلف فروع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الفلسطيني، وهي مرونة منخفضة إذا قورنت مع نتائج الدراسات السابقة والتي قدرت مرونة الإحلال بين 0.5، 1.2 وتتراوح بين 0.14 في صناعة الزيوت والدهون النباتية، و0.65 في صناعات الآلات الزراعية وصناعة المعدات الطبية. ويعزى انخفاض مرونة الإحلال في قطاع الصناعة التحويلية إلى تدني القدرة الاستيعابية للعمالة في ذلك القطاع، مما يضعف قدرة السياسات الاقتصادية المتعلقة بخلق فرص عمل من التأثير على المستثمر بتحديد المستوى الأمثل من الاستخدام نتيجة ضعف قدرته على التأقلم مع التأثيرات الخارجية[105].

7.2.4 الهجرة:

بشكل عام، تؤدي الهجرة أو انتقال القوى العاملة للعمل سواء في إسرائيل أو في الخارج إلى خلق طلب محلي على فئات معينة من القوى العاملة، حيث يتم مقابلة ذلك الطلب من الاحتياطي أو العرض الكامن لقوة العمل الفلسطينية. وفيما يتعلق بهجرة العمالة الفلسطينية فقد ارتبط بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية، إلا أن الدافع الاقتصادي يظل العامل الحاسم في تطور ظاهرة هجرة الأيدي العاملة الفلسطينية من الأراضي الفلسطينية. وقد ساهم ذلك الانتقال جزئياً وبشكل مؤقت في حل مشكلة البطالة.

3.4 الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الفلسطيني وسوق العمل الإسرائيلي خلال الفترة 1994 -2004

يتناول هذا المبحث تطور الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الفلسطيني، وفي سوق العمل الإسرائيلي وذلك من أجل رصد التغيرات البنيوية التي تعرضت لها العمالة الفلسطينية في كليهما.

1.3.4 الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الفلسطيني

يمكن بحث الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل المحلي من عدة زوايا مثل التوزيع القطاعي لها على القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والبناء والنقل والخدمات وغيرها، أو من خلال كيفية تنظيم عملية الإنتاج بين القطاع الخاص والقطاع العام.

[105] مكحول، باسم. مصدر سابق.

1. تطور الطلب على العمالة الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي:

أ- الفترة ما بين 1994-2000:

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (26) تراجع الأهمية النسبية لقطاع الزراعة بشكل حاد خلال الفترة من 1994- 2000، حيث انخفضت من 22.2% عام 1994 إلى 14.8% عام 2000، وقد بلغت نسبة العاملين أدنى مستوى لها عام 1998 حيث وصلت إلى 12.6%. يعزى الارتفاع النسبي خلال عام 2000 إلى عودة الكثير من العمالة الفلسطينية للعمل في قطاع الزراعة بشكل مؤقت نتيجة الإغلاق الإسرائيلي المتكرر للأراضي الفلسطينية.

وعلى مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة، يتضح أن نسبة العاملين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية أكبر ارتفاعاً منها في قطاع غزة. إذ بلغت في الضفة الغربية 15.4% مقابل 9.8% في قطاع غزة خلال الفترة 1996- 1999. ويعزى هذا الانخفاض في نسبة العاملين في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية إلى صغر حجم المساحة الزراعية في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية.

وتعتبر نسبة العاملين في قطاع غزة في الأراضي الفلسطينية منخفضة جداً إذا ما قورنت ببعض الدول المجاورة. حيث بلغت عام 1990 في كل من مصر وسوريا وتركيا وعمان على التوالي: 40%، 33%، 53%، 45% ومرتفعة إذا قورنت بدول أخرى مثل لبنان وقطر والكويت والإمارات، حيث بلغت خلال نفس العام على التوالي 7.0%، 3.0%، 1.0%، 8.0% وقريبة من مثيلاتها في كل من الأردن والعراق حيث بلغت على الترتيب 15.0%، 16.0% خلال نفس السنة[106].

جدول 26: توزيع العاملين في الاقتصاد الفلسطيني المحلي حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1994-2000

السنة	العدد الكلي للعاملين بالألف	الزراعة وصيد الأسماك		التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية		البناء والتشييد		التجارة والمطاعم والفنادق		النقل والتخزين والاتصالات		الخدمات والفروع الأخرى		المجموع
		بالألف	النسبة	بالألف	النسبة	بالألف	النسبة	بالألف	النسبة	بالألف	النسبة	بالألف	النسبة	
1994	283	62.9	22.2	40.2	14.2	52.2	18.4	35.4	12.5	18.6	6.6	73.6	26.1	**100**
1995	351.3	44.6	12.7	63.2	18.0	67.4	19.2	68.9	19.6	17.3	4.9	89.9	25.6	**100**
1996	354	51.6	14.6	60.8	17.2	38.0	10.7	67.7	19.1	19.0	5.4	116.9	33.0	**100**
1997	398.7	54.2	13.6	67.4	16.9	42.9	10.8	81.2	20.4	22.0	5.5	131.0	32.8	**100**
1998	429.1	54.0	12.6	73.0	17.0	53.2	12.4	84.8	19.8	24.0	5.6	140.1	32.6	**100**
1999	453.3	62.5	13.8	72.9	16.1	55.5	12.2	81.8	18.1	25.4	5.6	155.2	34.2	**100**
2000	480	71.0	14.8	69.1	14.4	52.8	11.0	87.4	18.2	27.4	5.7	172.0	35.9	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقارير السنوية الصادرة، الأعداد 1996-2001؛ الجعفري، محمود. سياسات الاقتصاد الكلي في مجال ترويج التشغيل، برنامج التشغيل الفلسطيني، تقرير مشروع رقم (5)، مكتب العمل الدولي، وزارة العمل الفلسطينية، 1998.

[106] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996.

وفيما يتعلق بقطاع الصناعة، فتشير بيانات الجدول رقم (26) إلى ارتفاع الأهمية النسبية لهذا القطاع خلال فترة الدراسة من 14.2% عام 1994 إلى 18.0% عام 1995، وقد بلغت أدنى مستوى لها عام 2000 لتصل إلى 14.4% بفعل أحداث الانتفاضة التي بدأت في 28 أيلول من نفس العام.

ويتضح حجم الانخفاض في نسبة العاملين في قطاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية، إذا تم مقارنته بنسبة العاملين في نفس القطاع بدول أخرى. إذ بلغت نسبة العاملين خلال عام 1990 في مصر 22.0%، وفي العرق 18.0%، وسوريا 24.0%، ولبنان 31.0%، والأردن 23.0%.

قد يعزى انخفاض نسبة العاملين في قطاع الصناعة بالإضافة إلى كونه قطاعاً ناشئاً إلى علاقة التبعية بين المصانع والورش المحلية مع مثيلاتها في إسرائيل. حيث تقوم الأخيرة بتوفير المواد الخام والمدخلات الوسيطة لأغراض تشغيلها لحساب الأولى وهي ما يطلق عليها نمو ظاهرة التعاقد من الباطن، وتعزو أحدى الدراسات هذا الانخفاض إلى خلل في البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى صغر حجم رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع، بالإضافة إلى مشكلة نقص الموارد الطبيعية إذ أن معظمها مستورد، فحوالي 61.0% من إسرائيل و15.0% تأتي من خلال شركات إسرائيلية[107].

وبالنسبة إلى قطاع البناء والتشييد، فتشير بيانات نفس الجدول إلى ارتفاع الأهمية النسبية من حيث استيعاب القوى العاملة الفلسطينية خلال السنوات الأولى من الفترة محل الدراسة. حيث ارتفعت خلال عامي 1994، 1995 إلى 18.4% و19.2% على التوالي. ثم تراوحت بين 10.7% - 12.4% خلال الفترة 1996 – 1999، لتنخفض إلى 11.0% عام 2000.

ويتضح من بيانات نفس الجدول أيضاً ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعات التجارة والنقل والخدمات والفروع الأخرى من حيث استيعاب العمالة الفلسطينية خلال فترة الدراسة إذ ارتفعت من 45.2% عام 1994 إلى 59.8% عام 2000، وقد بلغ متوسط معدل مساهمته نحو 58.7% خلال الفترة 1994 – 2000.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العاملين في قطاع الخدمات في الضفة الغربية أقل منها في قطاع غزة، حيث بلغت في الضفة الغربية 54.05% عام 1998، و56.1% عام 1999، و57.7% خلال الربع الأخير من عام 2000. في حين بلغت في قطاع غزة خلال نفس الأعوام على الترتيب 66.8%، 61.8%، 73.9%، وقد يعزى ذلك إلى تركز الاستثمارات في قطاع غزة في قطاع الخدمات بشكل يفوق توجهها في قطاع الإنتاج السلعي نظراً لارتفاع درجة المخاطرة في الأخيرة مقارنة قطاع الخدمات.

ونستخلص من العرض السابق أن انخفاض الأهمية النسبية للعاملين في قطاع الزراعة بشكل حاد، وأنها لم تتجه نحو أي من قطاعات الإنتاج السلعي الأخرى، وإنما اتجهت إلى قطاع الخدمات والفروع الأخرى. حيث انخفضت معدلات مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في استيعاب العمالة الفلسطينية في الاقتصاد المحلي من 52.5% خلال الفترة 1985– 1993 إلى 44% خلال الفترة 1994– 2000. في حين ارتفعت نسبة معدل مساهمة قطاع الخدمات خلال نفس الفترتين من 48.5% إلى 56.5% على التوالي.

[107] El-Farra, Op Cit.

كما استطاع الاقتصاد الفلسطيني توفير عدد 223 ألف فرصة عمل خلال الفترة 1994 – الربع الثالث من عام 2000، وقد ساهمت مختلف الفروع الاقتصادية في توفيرها حيث ساهم قطاع الخدمات في توفير 175.6 ألف فرصة عمل، يليه في المرتبة الثانية قطاع الصناعة 37.9 ألف فرصة عمل، يليه في المرتبة الثالثة قطاع البناء والتشييد 10.3 ألف فرصة عمل، وساهم قطاع الزراعة بـــ 8.3 ألف فرصة عمل. في حين لم يتمكن الاقتصاد الفلسطيني المحلي خلال الربع الرابع من عام 2000 من الاحتفاظ بفرص العمل التي وفرها خلال تلك الفترة، بل فقد نحو 79.7 ألف فرصة عمل مقارنة بالربع الثالث من نفس العام نتيجة التدهور الحاد في معدل النمو الاقتصادي منذ تصاعد أعمال انتفاضة الأقصى في 28 أيلول 2000 [108].

ب- خلال فترة انتفاضة الأقصى 2000-2003:

نلاحظ من الجدول (27) أن الأهمية النسبية لقطاع الزراعة زادت خلال 2002-2003 في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت مساهمة قطاع الزراعة 15.7% عام 2003 مقابل 14.8% عام 2002، وهذا يرجع إلى أن السكان الفلسطينيين لجئوا للعمل في الزراعة بعد أن أغلقت أمامهم أبواب العمل في إسرائيل، وكانت مساهمة الزراعة في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية، حيث بلغت 17.4% في قطاع غزة مقابل 14.9% في الضفة الغربية عام 2003.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فقد انخفضت الأهمية النسبية له في الأراضي الفلسطينية، من 12.9% عام 2002 إلى 12.5% عام 2003، ونلاحظ أن مساهمة الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة في قطاع الصناعة حيث بلغت في قطاع غزة 9.2% مقابل 14.0% للضفة الغربية لعام 2003، وانخفضت مساهمة الضفة الغربية من 14.5%عام 2002 إلى 14.0% عام 2003، في حين أن قطاع غزة ارتفعت مساهمة قطاع الصناعة فيه من 8.9%عام 2002 إلى 9.2%عام 2003.

أما الأهمية النسبية لقطاع البناء والتشييد فقد زادت في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت 13.1% عام 2003 مقابل 10.9% عام 2002، ونلاحظ أن مساهمة الضفة الغربية أكبر منها في قطاع غزة في قطاع البناء والتشييد، حيث بلغت في الضفة الغربية 14.3%عام 2003، مقابل 10.4%في قطاع غزة.

أما الأهمية النسبية لقطاع الخدمات فقد زادت في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت 41.3%عام 2003، مقابل 38.6% عام 2002، ونلاحظ أن مساهمة الضفة الغربية أكبر من قطاع غزة في قطاع الخدمات، حيث بلغت في الضفة الغربية 43.2% عام 2003 مقابل 37.0% في قطاع غزة.

والخلاصة أن مساهمة القطاعات الاقتصادية (الزراعة، والبناء والتشييد، والخدمات) زادت خلال الفترة في الأراضي الفلسطينية، في حين أن قطاع الصناعة انخفضت مساهمته في نفس الفترة، ونلاحظ أن مساهمة الضفة الغربية في القطاعات الاقتصادية كانت أكبر منها في قطاع غزة ما عدا قطاع الزراعة والذي بلغت مساهمته في قطاع غزة 17.4% عام 2003 مقابل 14.9% في الضفة الغربية .

[108] قبلان، فريد، مرجع سابق.

جدول 27: تطور الطلب على العمالة الفلسطينية حسب المنطقة والنشاط الاقتصادي خلال الفترة 2002-2003

المنطقة	النشاط الإقتصادي							
	زراعة		صناعة		بناء وتشييد		الخدمات	
	2002	2003	2002	2003	2002	2003	2002	2003
الضفة الغربية	14.1	14.9	14.5	14.0	12.7	14.3	41.3	43.2
قطاع غزة	16.6	17.4	8.9	9.2	6.3	10.4	31.8	37.0
الأراضي الفلسطينية	14.8	15.7	12.9	12.5	10.9	13.1	38.6	41.3

المصدر: تقرير التنمية البشرية، فلسطين2004، ص25.

2. تطور الطلب على العمالة الفلسطينية في القطاع العام خلال الفترة 1994-2004:-

لقد أظهرت الإحصاءات المتاحة حول الاقتصاد الفلسطيني إلى تزايد دور القطاع العام في التوظيف، والذي نجم عن تشكيل وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام 1994.

فبعد أن كان القطاع العام في الأراضي الفلسطينية لا يستوعب سوى نسبة قليلة من العمالة، وصلت النسبة في عام 1991 في الضفة الغربية إلى 12.45% وفي قطاع غزة إلى 10.45%، أصبح القطاع العام الفلسطيني هو الملجأ لتوفير فرص العمل الفلسطينية، بسبب ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني نتيجة للإهمال والتهميش من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وبسبب الحصار الاقتصادي والإغلاق المتكرر الذي تفرضه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية ونتيجة لعدم تبني السياسات الاقتصادية المناسبة من قبل السلطة الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بحجم التوظيف في القطاع العام خلال الفترة 1994-2000، فقد بلغ حوالي 22.0 ألف موظف في منتصف عام 1994، ووصل إلى 105.56 ألف موظف مع نهاية الربع الثاني من عام 1999، أي بزيادة نسبتها 37.0%. وقد بلغت نسبة العاملين في القطاع العام 26.1% من مجموع العاملين في قطاع غزة، 14.4% من مجموع العاملين في الضفة الغربية حتى النصف الثاني من عام 1999. وقد ازدادت أهمية القطاع العام كمصدر للاستخدام مع مرور الوقت، حيث ارتفعت من 15.8% في نهاية عام 1995 إلى أن وصلت 23.0% في نهاية النصف الثاني من العام 1999[109].

2.3.4 العمالة الفلسطينية في إسرائيل

أ- الفترة ما بين 1994-2000:

يظهر من المعطيات الواردة في الجدول رقم (28) خلال الفترة 1994-2000 توزيع العمالة الفلسطينية في إسرائيل حسب الأنشطة الاقتصادية، حيث احتل قطاع البناء والتشييد المرتبة الأولى بالنسبة للقطاعات الأخرى من حيث الاستخدام للعمالة الفلسطينية في إسرائيل. فمن الناحية المطلقة ارتفع عدد العمالة الفلسطينية في قطاع البناء والتشييد في إسرائيل من 41.8 ألف عامل عام 1994 إلى 74.6 ألف عامل لعام 1999، وإلى 80.9 ألف عامل خلال الربع الثالث من عام 2000. ومن الناحية النسبية انخفضت نسبة العمالة الفلسطينية في قطاع البناء والتشييد في إسرائيل عام 1994 من 65.2% من مجموع العمالة الفلسطينية في إسرائيل إلى 52.2% عام 1995، ثم ارتفعت إلى 55.4% عام 1999، وإلى 55.5% في نهاية أيلول 2000.

[109] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، المراقب الاقتصادي، العدد رقم (7)، رام الله – فلسطين، 2001.

وتظهر بيانات نفس الجدول أن قطاع الخدمات يحظى بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية المطلقة النسبية للعمالة الفلسطينية في إسرائيل. فمن الناحية المطلقة ارتفع عدد العمالة الفلسطينية خلال فترة الدراسة من 6.9 ألف عامل عام 1994 إلى 30.6 ألف عامل خلال الربع الثالث من عام 2000. ومن الناحية النسبية، فقد ارتفعت الأهمية النسبية من 10.7% عام 1994 إلى 22.5% عام 1999، وانخفضت إلى 21% خلال الربع الثالث من عام 2000.

أما فيما يتعلق بقطاع الزراعة في إسرائيل، فتشير بيانات نفس الجدول إلى تذبذب عدد العمالة الفلسطينية فيه، حيث انخفض عدد العمالة الفلسطينية فيه من 10.1 ألف عامل عام 1994 إلى 8.7 ألف عامل عام 1997، ثم ارتفع إلى 11.3 ألف عامل عام 1999، وإلى 13.1 ألف عامل خلال الربع الثالث من عام 2000.

ومن ناحية النسبية، فقد انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في إسرائيل من حيث استخدام العمالة الفلسطينية من 15.8% من مجموع العمالة الفلسطينية في إسرائيل عام 1994 إلى 10.4% عام 1998، وإلى 8.9% خلال الربع الثالث من عام 2000.

ويتضح من بيانات الجدول رقم (28) أيضاً أن متوسط عدد العاملين الفلسطينيين في قطاع الصناعة في إسرائيل قد بلغ 12.9 ألف عامل خلال فترة الدراسة مقابل 12.4 ألف عامل خلال المرحلة الأولى. كما يتضح انخفاض عدد العمالة الفلسطينية إلى 5.3، 8.9 ألف عامل خلال الأعوام 1994 و1995، في حين ارتفعت من 11.6 إلى 18.5 ألف عامل خلال الفترة 1997– 1999، وإلى 21.2 ألف عامل خلال الربع الثالث من عام 2000.

ومن الناحية النسبية، فقد ارتفعت الأهمية النسبية للعمالة الفلسطينية بالنسبة إلى مجموع العمالة الفلسطينية في إسرائيل من 8.3% عام 1994 إلى 13.8% عام 1995، وإلى 13.7% عام 1999، وانخفضت إلى 14.5% خلال الربع الثالث من عام 2000. ومن ناحية أخرى، فقد شهدت هذه الفترة قيام إسرائيل في نهاية شهر أبريل/ نيسان 1996 باستيراد العمالة الأجنبية لتحل محل العمالة الفلسطينية على نطاق واسع، حيث وصل عدد من يحملون تصاريح عمل رسمية من العمال الأجانب 91.7 ألف عامل، كما قدم حوالي 95.0 ألف عامل بدون تصاريح عمل رسمية، ويتركز العمال الأجانب الذين لديهم تصاريح عمل بنسبة 70.0% في قطاع البناء الإسرائيلي، و18.2% في الزراعة، والباقي موزع على أعمال التمريض بنسبة 6.5% والقطاعات الأخرى، هؤلاء العمال بنسبة 21.8% من آسيا، ونسبة 27.35% من أفريقيا، و27.3% من الاتحاد السوفيتي سابقاً، و27.35% من دول أوربا الشرقية[110].

وتجدر الإشارة إلى أن العمالة الفلسطينية في إسرائيل عمالة مؤقتة ولا تعمل أكثر من 20 يوم في الشهر كحد أقصى. ومن جهة أخرى فإن عدد العمالة الفلسطينية في إسرائيل بطريقة غير قانونية، أو بدون تصاريح عمل كان كبيراً خلال فترة السبعينات والثمانينات، ولم يتجاوز عدد أولئك العاملين في إسرائيل عبر مكاتب الاستخدام الإسرائيلية التي أقيمت في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967 وحتى عام 1995 نسبة 26.0% من مجموع العمالة الفلسطينية في إسرائيل حيث وصل عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والذين عملوا بدون تصاريح خلال عام 1995 إلى 43.2 ألف عامل.

[110] قبلان فريد، مرجع سابق.

ونستخلص من العرض السابق أن الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي قد تركز في قطاع البناء والتشييد، يليه قطاع الخدمات والفروع الأخرى، كما تذبذب الطلب على العمالة الفلسطينية في مختلف القطاعات خلال الفترة 1994–2000، وهذا التذبذب راجع إلى سياسات إسرائيل القائمة على الحصار وتضييق الخناق على الاقتصاد الفلسطيني بدواعي أمنية.

جدول 28: التوزيع النسبي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1994–2000

السنة	مجموع العمالة الفلسطينية في إسرائيل*	الزراعة وصيد الأسماك		التعدين والمتاجر والصناعة التحويلية		البناء والتشييد		الخدمات والفروع الأخرى		المجموع
		العدد*	النسبة	العدد*	النسبة	العدد*	النسبة	العدد*	النسبة	
1994	64.2	10.1	15.8	5.3	8.3	41.8	65.2	6.9	10.7	**100**
1995	69.7	6.8	10.6	8.9	13.8	33.8	52.2	15.2	23.5	**100**
1996	75.0	8.6	11.5	11.0	14.7	40.1	53.5	15.2	20.3	**100**
1997	82.3	8.7	10.6	11.6	14.1	45.5	55.3	16.4	20.0	**100**
1998	118.9	12.4	10.4	13.9	11.7	67.4	56.7	25.3	21.2	**100**
1999	134.7	11.3	8.4	18.5	13.7	74.6	55.4	30.3	22.5	**100**
الربع3/2000	145.9	13.1	8.9	21.2	14.5	80.9	55.5	30.6	21.0	**100**

المصدر:- السنوات 1996–1999: قام الباحث بتحويل النسب المئوية إلى أعداد اعتمادًا على بيانات التقارير السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة: 1996–1999، رام الله، فلسطين؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، مصدر سابق؛ مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة. تقرير حول الاقتصاد الفلسطيني، ربيع 2001، فلسطين.

*ملاحظة الإشارة تعني أن العدد بالألف

ب- خلال فترة انتفاضة الأقصى 2000–2004:

نلاحظ من الجدول (29) أن مساهمة العمالة الفلسطينية في إسرائيل زادت في القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، الخدمات) خلال الفترة 2001–2004، حيث زادت الزراعة على التوالي من 7.5% عام 2001 إلى 8.5% عام 2004، والصناعة زادت من 16.2% إلى 16.9%، الخدمات زادت من 26.4% إلى 36.5%، في حين أن قطاع البناء والتشييد انخفض في نفس الفترة من 49.8% عام 2001 إلى 38.1% عام 2004.

وكذلك من حيث الجنس نلاحظ أن مساهمة الذكور زادت في القطاعات الاقتصادية ما عدا البناء والتشييد، حيث انخفضت في قطاع البناء والتشييد من 50.8% عام 2001 إلى 47.9% عام 2003. وكذلك مساهمة الإناث زادت في القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية ما عدا قطاع البناء والتشييد، حيث انخفضت في قطاع البناء والتشييد من 41.8% عام 2001 إلى 1.3% عام 2003.

ونستخلص من العرض السابق أن الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي لا زال يتركز في قطاع البناء والتشييد، وقطاع الخدمات والفروع الأخرى، كما تذبذب الطلب على العمالة الفلسطينية في مختلف القطاعات خلال الفترة 2001–2004، وهذا التذبذب راجع إلى سياسات إسرائيل القائمة على الحصار وتضييق الخناق على الاقتصاد الفلسطيني بدواعي أمنية.

جدول 29: التوزيع النسبي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل حسب الجنس والنشاط الاقتصادي في الفترة 2001-2003

الجنس والسنة	النشاط الإقتصادي				المجموع
	الزراعة والصيد	التعدين والصناعة	البناء والتشييد	الخدمات والفروع الأخرى	
كلا الجنسين					
2001	7.5	16.2	49.8	26.4	**100**
2002	8.8	18.2	40.7	32.3	**100**
2003	7.8	16.9	46.4	28.9	**100**
2004 (الربع الثاني)	8.5	16.9	38.1	36.5	**100**
ذكور					
2001	7.0	16.3	50.8	25.9	**100**
2002	20.6	14.4	8.0	4.8	**100**
2003	7.0	16.6	47.9	28.5	**100**
إناث					
2001	7.9	18.5	41.8	31.8	**100**
2002	40.4	6.2	2.6	50.8	**100**
2003	32.1	27.0	1.3	39.6	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، سلسلة التقارير السنوية (2001، 2002، 2003)؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة. ورشة عمل حول "أثر الحصار الإسرائيلي على سوق العمل الفلسطيني"، غزة، أيلول، 2004.

3.3.4 خصائص العمالة الفلسطينية في إسرائيل:

اتسمت العمالة الفلسطينية في إسرائيل خلال العقود الثلاثة الماضية بعدد من الخصائص نورد أهمها فيما يلي[111]:

1- من ناحية الجنس، فإن غالبية العمالة الفلسطينية في إسرائيل من الذكور حيث تراوحت نسبة الإناث الفلسطينيات العاملات في إسرائيل من مجموع الإناث العاملات من الأراضي الفلسطينية بين 4.6%-1.8% خلال الفترة 1995-2003. وقد ارتفعت في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، حيث تراوحت في الضفة الغربية خلال نفس الفترة بين 5.4%-2.3%، وفي قطاع غزة بين 0.5%-0.0% لنفس الفترة الدراسية. أما بالنسبة للذكور فقد تراوحت نسبتهم في إسرائيل من مجموع الذكور العاملين من الأراضي الفلسطينية بين 18.2%-11.3% خلال نفس الفترة، وتراوحت في الضفة الغربية بين 23%-15%، وفي قطاع غزة بين 3.7%-3.6%.

2- من الناحية العمرية فإن غالبية العمالة الفلسطينية من الشباب حيث وصلت نسبة العاملين في إسرائيل في الفئة العمرية (16-32) سنة نحو 76.34%، والعاملين ضمن الفئة العمرية (36-55) سنة نحو 17.7%، والعاملين في الفئة العمرية (56-65) سنة نحو 5.0%.

3- من الناحية التعليمية فتتسم العمالة الفلسطينية في إسرائيل بانخفاض المستوى التعليمي لهم خلال فترة السبعينات والثمانينات، حيث وصلت نسبة الأمية إلى 10.6% وقد بلغت نسبة الذين أنهوا المرحلة الابتدائية 27.2%، و33.49% للذين أنهوا المرحلة الإعدادية، و21.84% لمن أنهوا المرحلة الثانوية والجامعية الذين يصنفون إلى العمالة الماهرة، ونسبة الذين درسوا 13 سنة فأكثر وصل خلال نفس الفترة إلى 3.18%. في حين بلغت نسبة

[111] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، مرجع سابق.

الأمية للعمالة الفلسطينية في إسرائيل خلال عام 1999 نسبة 1.5%، ونسبة من أنهوا المرحلة الابتدائية 20.5%، والذين أنهوا المرحلة الإعدادية 34.8%، والذين أنهوا المرحلة الثانوية 34.6% وبلغت نسبة من أنهوا المرحلة الجامعية (أي الدارسين 13 سنة فأكثر) نحو 8.6%.

وبالمقارنة مع القوى العاملة في إسرائيل، فإن العمال الفلسطينيين في إسرائيل أصغر سنًا وأدنى تعليمًا. حيث وصلت نسبة من أتموا أكثر من 13 سنة دراسية بين العمال الإسرائيليين 39%، مقابل 14% في أوساط القوى العاملة الفلسطينية، ولم يكن عمال الضفة الغربية وقطاع غزة بديلاً عن عرب إسرائيل في سوق العمل الإسرائيلي، لأنهم كانوا أقل تعليمًا وسنًا من عرب إسرائيل، وبالتالي فإن العمالة الفلسطينية تعتبر مكملة للقوى العاملة في إسرائيل خلال فترة الثمانينات.

4- من الناحية العملية، فإن غالبية العمالة الفلسطينية في إسرائيل يعملون مستخدمين بأجر ويرجعون إلى مساكنهم يوميًا، وعدد قليل منهم ينام في إسرائيل، حيث لا تشكل القوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل عبئًا اقتصاديًا على إسرائيل، لعدم الحاجة إلى استثمار لتوفير مساكن لهم أو دمجهم في المجتمع الإسرائيلي. وتشير هنا إلى انخفاض نسبة أصحاب العمل، أو من يعمل لحسابه من العمالة الفلسطينية في إسرائيل، حيث وصلت نسبة المستخدمين بأجر عام 1999 إلى 94.3% وبلغت نسبة أصحاب العمل من بينهم 2.2%، و2.9% لمن يعمل لحسابه، و0.6% عضو أسرة بدون أجر.

5- من الناحية المهنية، فقد بلغت نسبة العمالة الفلسطينية التي تعمل في المهن الأولية 47.5% من العمالة الفلسطينية في إسرائيل عام 1999، ونحو 35.4% منهم في الحرف وما إليها من المهن، وعمل 6.0% منهم في مجال تشغيل الآلات وتجميعها حيث لا تتطلب مهارات تقنية عالية، وحوالي 6.1% يعملون في مجالات الخدمات والبيع في الأسواق وفي الزراعة والصيد، و3.8% منهم يعملون كفنيون ومتخصصون وكتبة، ونسبة بسيطة لا تتعدى 1.2% عملوا كموظفي في الإدارة العليا.

ويرجع تدني حجم الطلب على العمالة الفلسطينية في مجالات الإدارة العليا والمهن المتخصصة في سوق العمل الإسرائيلي، إلى أن الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل يتركز على العمالة غير الماهرة أو الحرفية التي يوجد فيها نقص كبير في سوق العمل الإسرائيلي، بالإضافة إلى أن المهن التي تصنف ضمن المراتب العليا للسلم المهني في إسرائيل كانت وما زالت مغلقة أمام العمالة الفلسطينية رغم توفر الخبرات اللازمة لها. وتجدر الملاحظة بأن التصنيف المهني للعمالة الفلسطينية في إسرائيل لم يطرأ عليها أي تغيير منذ عام 1970 نتيجة السياسات الإسرائيلية اتجاه استخدام العمالة الفلسطينية[112].

4.4 مستويات البطالة في الأراضي الفلسطينية

تتسم البطالة في إطار تفاقم الأزمة الاقتصادية في العديد من الدول العربية والتي تتسم فيها بأنها بطالة هيكلية، حيث تطال في المقام الأول، الشباب المتعلم، خاصة من الفقراء، في إطار تدني مستوى الرفاه الاجتماعي بداية، وعدم توفر نظم إعانات البطالة والتأمينات الاجتماعية لتقدم تعويض مناسب عن البطالة كما يحدث في المجتمعات الرأسمالية

[112] El-Farra, Op Cit.

الصناعية والتي تتسم طبيعة البطالة فيها باعتبارها بطالة دورية (أي لها صلة بحركة التغير الدوري في النشاط الاقتصادي) أو بطالة احتكاكية (أي لها صلة بالانتقال من عمل لآخر). حيث تخفف تلك الإعانات والنظم إلى حد لا بأس به، من وطأة أزمة البطالة[113].

وعلى الصعيد الفلسطيني، تعتبر مشكلة البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي تواجهها السلطة الوطنية الفلسطينية. ويتجسد الخطر الرئيسي ليس فقط في تزايد عدد العاطلين عن العمل حيث يمثل إهدار لعنصر العمل البشري الذي يعتبر أحد أهم الموارد الاقتصادية، وإنما يتجسد مكمن الخطر في النتائج الاجتماعية الخطيرة المرافقة لها وبالذات بين الشباب، إذ تعد البيئة الخصبة لشيوع الجريمة والانحراف والتطرف، وبالتالي فهي تهدد النسيج الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني.

1.4.4 تطور حجم البطالة في الأراضي الفلسطينية

تعتبر البطالة في الأراضي الفلسطينية ظاهرة زمنية، نجمت عن سياسة الاحتلال الإسرائيلي التي هدفت إلى إضعاف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني على استيعاب قوته العاملة، وتحويل عدد كبير منها للعمل في أسواق العمل الخارجية، سواء في سوق العمل الإسرائيلي، أو أسواق العمل العربية، وخاصة الدول العربية النفطية.

ومن الناحية الإحصائية البحتة، لم يظهر أن عانت الأراضي الفلسطينية من مشكلة بطالة بصورة واضحة حتى بداية الانتفاضة في كانون أول 1987، رغم تشكك الكثير من الباحثين في إحصائيات البطالة الرسمية التي ينشرها مكتب الإحصاء الإسرائيلي، إذ أشارت بعض الدراسات الميدانية إلى أن نسب البطالة خلال تلك الفترة أعلى من تلك التي نشرتها الإحصائيات الإسرائيلية[114].

أ- الفترة ما بين 1994-2000:

لقد واكبت هذه الفترة مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، حيث بدأت بإنشاء المؤسسات الوطنية التي استوعبت أعداد كبيرة من القوى العاملة الفلسطينية. إلا أن تعثر العملية السلمية منذ عام 1996، وما أعقبت ذلك من فرض الحصار والإغلاق جعل مشكلة البطالة تحتل موقعاً متقدماً في التحديات التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية.

ومن المعطيات الواردة في الجدول رقم (30) يتضح انخفاض معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية من 31% عام 1994 (22% في الضفة الغربية و46% في قطاع غزة) إلى 18.2%، و23.8% خلال عامي 1995، 1996 على التوالي، حيث وصلت في الضفة الغربية إلى 13.9%، 19.6% وفي قطاع غزة بلغت 29.4%، 32.5% على التوالي خلال نفس العامين. وبالأعداد المطلقة ارتفع عدد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية من 96 ألف عامل عام 1995 إلى 132 ألف عامل عام 1996، ويرجع الانخفاض في نسبة البطالة في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة الى سهولة حركة العمال من الضفة الغربية الى إسرائيل (قبل بناء جدار الضم والتوسع) مقارنة بقطاع غزة والى كبر المساحة الجغرافية للضفة الغربية وهذا يساهم في إيجاد فرص عمل في القطاع الزراعي.

---

[113] فرجانـــي، نـــادر، البطالة: الخطر المتناسي في البلدان العربية، نشرة الندوة، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا، المجلد الثاني، العدد الثاني، يوليو / أغسطس 1995.

[114] عـــبد الـــرازق، عمـــر. البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كتاب أعمال ندوة القوة العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة 3-4 شباط 1994، القدس، نيسان 1994.

ونتيجة للتحسن الاقتصادي الطفيف الذي حدث عام 1997، وانخفاض عدد أيام الإغلاقات والحصار الاقتصادي المفروض على الأراضي الفلسطينية، بدأت معدلات البطالة بالانخفاض حيث انخفضت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية من 20.1% عام 1997 إلى 11.8% عام 1999، ثم ارتفع في عام 2000 ليصل إلى 14.1% (الضفة الغربية 12.1%، وقطاع غزة 18.7%).

وبالأعداد المطلقة فقد انخفضت أعداد العاطلين عن العمل في الأرضي الفلسطينية من 121 ألف عامل عام 1997 إلى 79 ألف عامل عام 1999، وإلى 98 ألف عامل عام 2000، منهم 58 ألف عامل في الضفة الغربية و40 ألف من قطاع غزة.

ويتضح مدى ارتفاع معدل البطالة الفلسطينية إذا تم مقارنتها مع معدلات البطالة في دول أخرى. حيث بلغ معدل البطالة عام 1994 في كل من اليمن ومصر وعمان وتونس على الترتيب 10.1%، و11.1%، و4.9%، و4.2%[115].

ومما يجدر الإشارة إليه أن البطالة التي تم التعرض لها سابقًا هي البطالة التامة في الأراضي الفلسطينية، أي حالة التعطل الكامل عن العمل، بحيث لا تشمل أولئك الأشخاص العاطلين عن العمل الذين أصبحوا يائسين، كما لا تشمل البطالة المقنعة أو الموسمية.

ونستخلص من العرض الآتي:

- انخفاض معدلات البطالة بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل ملحوظ خلال الفترة 1994-2000، ليعكس ذلك مدى اعتماد العمالة الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلي وليظهر مدى قدرة الأخير على امتصاص واستيعاب العمالة الفلسطينية.
- انخفاض معدلات البطالة خلال المرحلة الانتقالية وذلك لأن السلطة الوطنية الفلسطينية عمدت خلال تلك الفترة إلى فتح أبواب التوظيف في المؤسسات الفلسطينية والأجهزة الأمنية، حيث ارتفع عدد العاملين في القطاع العام من 284.51 ألف عامل خلال الربع الرابع عام 1995، إلى 294.9 ألف عامل في الربع الثالث من عام 1997، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو 3.7% وارتفع عدد العاملين في القطاع الخاص خلال نفس الفترة من 536 ألف عامل إلى 78.2 ألف عامل، أي بنسبة زيادة 45.9%، وارتفع عدد العمالة الفلسطينية في إسرائيل خلال الفترة من 64.88 ألف عامل إلى 71.85 ألف عامل أي بنسبة زيادة 10.7%.
- ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية خلال المرحلة الانتقالية. ويعزى ذلك إلى أن فرص العمل أفضل في الضفة الغربية أكبر منها في قطاع غزة نتيجة الزيادة النسبية في حجم الموارد الطبيعية وارتفاع حجم الاستثمار فيها من قبل القطاع الخاص نظرًا لتدني حجم المخاطرة مقارنة بقطاع غزة.

[115] Palestinian Central Bureau of Statistics. Palestine, 1999: statistical abstract of Palestine, No 1, Ramallah: Palestine, 2000.

جدول 30: البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة خلال الفترة 1994-2000

السنة	المنطقة								
	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	قوة العمل	عدد العاطلين	معدل البطالة	قوة العمل	عدد العاطلين	معدل البطالة	قوة العمل	عدد العاطلين	معدل البطالة
1994	237.1	53.0	22.0	121.0	56.0	46.0	358.1	109.0	31.0
1995	358.0	50.0	13.9	155.0	46.0	29.4	513.0	96.0	18.2
1996	392.0	77.0	19.6	169.0	55.0	32.5	561.0	132.0	23.8
1997	426.0	74.0	17.4	176.0	47.0	26.7	602.0	121.0	20.1
1998	452.0	52.0	11.5	188.0	39.0	21.0	640.0	91.0	14.4
1999	462.0	44.0	9.5	205.0	35.0	17.0	667.0	79.0	11.8
2000	483.0	38.0	12.1	.212.0	40.0	18.7	695.0	98.0	14.1

المصدر:- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، مصدر سابق.

ب- خلال فترة انتفاضة الأقصى 2000-2003:

يظهر المسح الإحصائي أن معدل البطالة بلغ 25.6% خلال عام 2003 من مجموع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 26.9% بين الذكور مقابل 18.6% للإناث، وقد تركزت أعلى نسبة بطالة بين الشباب للفئة العمرية (15-24) سنة لكلا الجنسين حيث بلغت 38.4%، وتوزعت هذه النسبة بواقع 38.3% للذكور مقابل 39.1% للإناث[116].

ونلاحظ من الجدول (31) أن معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية قد زاد عام 2002 ليصل إلى 31.3% مقابل 25.5%عام 2001، وذلك بسبب شدة الحصار الإسرائيلي والإغلاق المستمر خلال هذا العام، ثم يعود لينخفض قليلا في عام 2003 ليصل إلى 25.6%. أما معدل البطالة في قطاع غزة فهو أعلى من معدله في الضفة الغربية، حيث بلغ معدل البطالة في غزة عام 2001 حوالي 34.2% مقابل 22.0% في الضفة الغربية في نفس العام، لتنخفض في قطاع غزة إلى 29.2% عام 2003 مقابل 23.8% للضفة الغربية. ويجب أن ننوه هنا أن هذه الأرقام تشمل فقط البطالة التامة فقط ولا تشمل البطالة الجزئية.

جدول 31: البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة خلال الفترة 2001-2003

السنة	المنطقة								
	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	قوة العمل	عدد العاطلين*	معدل البطالة	قوة العمل	عدد العاطلين*	معدل البطالة	قوة العمل	عدد العاطلين*	معدل البطالة
2001	482	106	22.0	200	68	34.2	682	174	25.5
2002	488	138	28.1	219	83	38.0	707	221	31.3
2003	540	129	23.8	254	74	29.2	794	203	25.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، مصدر سابق.

*ملاحظة الإشارة تعني أن العدد بالألف

[116] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، مرجع سابق.

2.4.4 خصائص البطالة في الأراضي الفلسطينية

التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب الجنس والمستوى التعليمي:

أ- الفترة ما بين 1994-2000:

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (32) إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل لكلا الجنسين والحاصلين على الثانوية العامة، أي الدارسين من (10-12) سنة من 28.9% من مجموع العاطلين عن العمل عام 1996، إلى 30.2% عام 1998، وإلى 32.9% خلال الربع الأخير من عام 2000. ويأتي في المرتبة الثانية فئة الدارسين من (7-9) سنوات، حيث انخفضت من 27.8% عام 1996 إلى 25.3% عام 1999، ثم ارتفعت إلى 30.5% خلال الربع الأخير من عام 2000. ويأتي في المرتبة الثالثة فئة الدارسين من (1-6) سنوات باستثناء عام 1999 حيث احتلت تلك الفئة المرتبة الرابعة، حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل 23.8% عام 1995، وانخفضت إلى 19.0% عام 1999، ثم ارتفعت إلى 21.3% خلال الربع الأخير من عام 2000. ويأتي في المرتبة قبل الأخيرة فئة الدارسين 13 سنة فأكثر، أي الحاصلين على الشهادات الجامعية والمعاهد العليا، حيث ارتفعت من 17.1% عام 1996، إلى 18.9% عام 1997، وإلى 20.7% عام 1998، وإلى 24.7% عام 1999 (احتلت المرتبة الثالثة من مجموع العاطلين عن العمل)، ثم انخفضت خلال الربع الأخير من عام 2000 إلى 13.7%. وشكلت نسبة الأميين المرتبة الأخيرة من مجموع العاطلين عن العمل حيث تراوحت خلال الفترة 1996-1999 بين (1.7-2.4)%، وانخفضت إلى 1.6% خلال الربع الأخير من عام 2000.

أما من حيث الجنس وبالنسبة لفئات العاطلين عن العمل من الذكور، فتحتل فئة الدارسين من (10-12) سنة المرتبة الأولى حيث تراوحت خلال الفترة 1996-2000 بين 29.6%-34.3%، ويأتي في المرتبة الثانية فئة الدارسين من (7-9) سنوات حيث تراوحت بين 28.9%-32% خلال نفس الفترة، وفي المرتبة الثالثة فئة الدارسين من (1-6) سنوات، وتراوحت بين 22%-26%، ويأتي في المرتبة الرابعة فئة الدارسين 13 سنة فأكثر، حيث تتراوح بين 9.3%-12%، وفي المرتبة الأخيرة فئة الأميين من الذكور، وتراوحت بين 1.7%-2.4% خلال نفس الفترة.

أما بالنسبة للإناث فالوضع يختلف تمامًا، حيث تحتل المرتبة الأولى من نسبة العاطلات عن العمل فئة الدراسات 13 سنة فأكثر حيث تراوحت خلال نفس الفترة بين 56.4%-72.4% يليها في المرتبة الثانية فئة الدراسات من (10-12) سنة، حيث تراوحت بين 15.1%-23.5%، ثم فئة الدراسات من (7-9) سنوات، حيث تراوحت بين 6.1%-11.5%، ويأتي في المرتبة الأخيرة فئتي الدراسات أقل من 6 سنوات.

أما على مستوى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة لكلا الجنسين لفئات الدارسين (7-9) سنوات، و(10-12) سنة، و13 سنة فأكثر، والذين أنهوا المرحلة الابتدائية، والأمية على الترتيب: 28.0%، 28.0%، 26.0%، 24.0%، 10.0%، وارتفعت في الضفة الغربية لنفس الفئات من السنوات الدراسية على الترتيب: 74.0%، 40.0%، 46.0%، 26.0%.

ونستخلص من العرض السابق ما يلي:

- الزيادة المستمرة في نسبة العاطلين عن العمل لكلا الجنسين في الأراضي الفلسطينية من فئة الدارسين 10 سنوات فأكثر، حيث ارتفعت من 46% عام 1996 إلى 54% عام 1999، وانخفضت إلى 46.6% خلال الربع الأخير من

عام 2000. في حين تدنت نسبة البطالة في فئة الدارسين أقل من 6 سنوات لكلا الجنسين حيث انخفضت من 26.2% عام 1996 إلى 20.7% عام 1999، وارتفعت إلى 22.9% خلال الربع الأخير من عام 2000.

- انخفاض نسبة البطالة بين الذكور كلما ارتفعت عدد السنوات الدراسية في حين ترتفع بين الإناث كلما ارتفعت عدد السنوات الدراسية، حيث تزيد نسبة البطالة بين الإناث الدراسات 13 سنة فأكثر عن 65.0%، مقابل 12.3% لنفس الفئة من الذكور.
- ارتفاع نسبة البطالة بشكل مستمر لخريجي الجامعات والمعاهد العليا، أي لفئة الدارسين 13 سنة فأكثر مما يفسر محدودية قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الخريجين الجدد الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة حيث أظهرت نتائج أحد الدراسات أن 63.1% من هؤلاء الخريجين المتعطلين في الضفة الغربية لم يسبق لهم العمل (على الأقل في مجال تخصصاتهم)، بينما بلغت في قطاع غزة 62.9%.

جدول 32: التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية خلال الفترة 1996 – 2000

السنوات	الجنس	عدد السنوات الدراسية					المجموع
		0	6 – 1	9 – 7	12 – 10	13 +	
1996	ذكور	2.4	26.0	30.0	29.6	12.0	100
	إناث	2.3	6.8	11.0	23.5	56.4	100
	المجموع	**2.4**	**23.8**	**27.8**	**28.9**	**17.1**	**100**
1997	ذكور	2.4	25.0	29.8	30.2	12.6	100
	إناث	2.2	9.1	11.5	20.5	56.7	100
	المجموع	**2.03**	**22.7**	**27.2**	**28.9**	**18.9**	**100**
1998	ذكور	1.8	23.8	28.9	31.9	13.6	100
	إناث	1.8	4.7	9.9	19.9	63.7	100
	المجموع	**1.8**	**21.1**	**26.2**	**30.2**	**20.7**	**100**
1999	ذكور	1.8	22.0	29.0	32.0	15.2	100
	إناث	1.0	3.5	6.1	15.4	74.0	100
	المجموع	**1.7**	**19.0**	**25.3**	**29.3**	**24.7**	**100**
الربع 2000/4	ذكور	1.7	22.7	32.0	34.3	9.3	100
	إناث	-	2.9	9.6	15.1	72.4	100
	المجموع	**1.6**	**21.3**	**30.5**	**32.9**	**13.7**	**100**

المصدر: السنوات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. التقارير السنوية للأعوام: 1996–1999، رام الله– فلسطين؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، مصدر سابق.

ب– خلال فترة انتفاضة الأقصى 2000–2003:

بلغت نسبة البطالة في الضفة الغربية عام 2003، 23.8%، حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 25.5% بين الذكور، مقابل 15.9%بين الإناث، وقد بلغت نسبة البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (15–24) في الضفة الغربية 36.1%، حيث توزعت هذه النسبة بواقع 36.6% بين الذكور مقابل 33.6% بين الإناث في نفس الفئة العمرية.

أما في قطاع غزة فبلغت نسبة البطالة 29.2% وتوزعت هذه النسبة بواقع 29.6% للذكور مقابل 26.9% للإناث، كما بلغت نسبة البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (15–24) سنة في قطاع غزة بواقع 43.5%، حيث توزعت هذه النسبة بواقع 42.0% بين الذكور مقابل 56.1% بين الإناث في نفس الفئة العمرية[117].

من ناحية أخرى، بينت نتائج المسح الإحصائي عام 2003 (جدول 33) أن 1.2% من الذكور العاطلين عن العمل لم يحصلوا على أي تعليم مقابل 1.0% لإناث، كما أن 20.2% من الذكور العاطلين عن العمل قد أتموا (1–6) سنوات دراسية مقابل 3.6% للإناث العاطلات عن العمل، بالإضافة إلى 30.8% من الذكور العاطلين عن العمل وقد أتموا من (7–9) سنوات دراسية مقابل 6.8% للإناث العاطلات عن العمل، كما أن 12.7% من الذكور العاطلين عن العمل، قد أتموا 13 سنة دراسية فأكثر مقابل 73.5% للإناث.

نلاحظ من الجدول(33) انخفاض نسبة البطالة بين الذكور كلما ارتفعت عدد السنوات الدراسية في حين ترتفع بين الإناث كلما ارتفعت عدد سنوات الدراسة، حيث تزيد نسبة البطالة بين الإناث الدارسات 13 سنة فأكثر.

ارتفاع نسبة البطالة بشكل مستمر لخريجي الجامعات والمعاهد العليا، أي لفئة الدارسين 13 سنة فأكثر، مما يفسر محدودية قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الخريجين الجدد الداخلين إلى سوق العمل.

جدول 33: التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية خلال الفترة 2001–2003

عدد سنوات الدراسة	الجنس	عدد السنوات الدراسية					المجموع
		0	1- 6	7- 9	10- 12	13+	
2001	ذكور	1.4	22.3	31.6	34.3	10.4	100
	إناث	0.5	4.5	7.2	8.8	79.0	100
	المجموع	**1.3**	**21.0**	**29.8**	**32.4**	**15.5**	**100**
2002	ذكور	1.4	22.0	32.0	34.0	10.6	100
	إناث	1.0	5.6	8.5	19.2	65.7	100
	المجموع	**1.4**	**20.8**	**30.3**	**32.9**	**14.6**	**100**
2003	ذكور	1.2	20.2	30.8	34.8	12.7	100
	إناث	1.0	3.6	6.8	15.1	73.5	100
	المجموع	**1.2**	**18.6**	**28.1**	**32.6**	**19.5**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002؛ 2003؛ 2004، مصدر سابق.

[117] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004، مصدر سابق.

التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية حسب العمر

أ- الفترة ما بين 1994-2000:

تشير تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع نسبة البطالة بين العناصر الشابة لكلا الجنسين في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت خلال عام 1998 في الفئة العمرية (15-24) سنة نحو 42.8% من مجموع العاطلين عن العمل، و32.2% في الفئة العمرية (25-34) سنة، وبلغت خلال عام 1999 لنفس الفئتين 38.7%، و33%[118].

أما فيما يتعلق بالفئة العمرية (35- 44) سنة فقد بلغت نسبة البطالة لكلا الجنسين 14.9% عام 1998، وارتفعت إلى 17.2% عام 1999، في حين تدنت نسبة البطالة خلال الفئة (45-54) سنة لتصل إلى 7.6% عام 1998، و8.25% عام 1999. كما انخفضت نسبة البطالة إلى 2.5% عام 1998 للعاطلين عن العمل في الفئة العمرية 55 سنة فأكثر وبلغت 2.9% عام 1999 لنفس الفئة[119].

ويتضح بذلك تركز نسبة البطالة بشكل كبير بين الفئة العمرية (15-34) سنة لكلا الجنسين حيث بلغت عام 1998 نحو 75% من مجموع العاطلين عن العمل، و71.7% عام 1999، في حين انخفضت بشكل حاد في الفئة العمرية 55 سنة فأكثر، بحيث لم تتجاوز نسبة 3%. وهذا يؤيد بقوة الاستنتاجات الخاصة بعدم قدرة الاقتصاد المحلي على توفير فرص عمل جديدة سواء للداخلين إلى سوق العمل لأول مرة، أو المتعطلين عن العمل لأسباب أخرى.

ب- خلال فترة انتفاضة الأقصى 2000-2003:

نلاحظ من الجدول (34) ارتفاع نسبة البطالة بين الفئة العمرية (15-24) سنة لكلا الجنسين، حيث تتركز نسبة البطالة بشكل كبير بين الفئة العمرية (15-34) سنة لكلا الجنسين، في حين أنها تنخفض في الفئة العمرية 55 سنة فأكثر، بحيث وصلت عام 2003 إلى 3.1%، وهذا يؤكد عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توفير فرص عمل جديدة سواء للداخلين إلى سوق العمل لأول مرة أو المتعطلين لأسباب أخرى.

يظهر الجدول (34) بأنه لم يطرأ أي تغير ذات مغزى على نسب البطالة في كافة الفئات العمرية خلال الفترة 2001-2003، وهذا مؤشر على عدم حدوث تغير ذات مغزى على سوق العمل خلال الفترة 2001-2003.

---

[118] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي، 1998؛ 1999.

[119] مرجع سابق.

جدول 34: التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والعمر خلال الفترة 2001-2003

السنوات	الجنس	العمر					المجموع
		15- 24	25- 34	35- 44	45- 54	55+	
2001	ذكر	34.3	32.7	21.2	8.8	3.0	100
	أنثى	45.2	37.8	13.4	3.3	0.3	100
	المجموع	**35.1**	**33.0**	**20.6**	**8.4**	**2.9**	**100**
2002	ذكر	30.4	33.8	22.6	9.6	3.6	100
	أنثى	43.3	38.4	12.9	4.1	1.3	100
	المجموع	**31.4**	**34.1**	**21.8**	**9.2**	**3.5**	**100**
2003	ذكر	34.1	31.3	21.5	9.8	3.3	100
	أنثى	42.4	38.5	14.5	4.2	0.4	100
	المجموع	**35.0**	**32.0**	**20.7**	**9.1**	**3.1**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002؛ 2003؛ 2004، مصدر سابق.

البطالة الجزئية في الأراضي الفلسطينية:-

أ- الفترة ما بين 1994-2000:

تشير بيانات الجدول رقم (35) إلى أن العمالة المحدودة بلغت في الأراضي الفلسطينية عام 1995 حوالي 21% من القوى العاملة الفلسطينية، وفي عام 1996 انخفضت إلى 11.9%. وبسبب تحسن فرص التشغيل انخفضت خلال الفترة 1997-1999 من 9.3% إلى 5.4% وإلى 5% خلال عام 2000. وبالأعداد المطلقة انخفضت العمالة المحدودة في الأراضي الفلسطينية من 108 ألف عامل عام 1995 إلى 35 ألف عامل خلال الربع الأخير من عام 2000، أو انخفضت بنسبة 70.45.

أما على مستوى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فتظهر بيانات نفس الجدول إلى أن العمالة المحدودة شكلت في الضفة الغربية عام 1995 حوالي 20.7%. وانخفضت إلى 6.2% خلال عام 2000. وبالأعداد المطلقة فقد انخفضت العمالة المحدودة خلال نفس الأعوام من 74 ألف عامل إلى 30 ألف عامل، أو بنسبة انخفاض 59.5%. وفي قطاع غزة شكلت العمالة المحدودة عام 1995 حوالي 22% وانخفضت إلى 2.3% خلال عام 2000، وبالأعداد المطلقة انخفضت خلال نفس المدة من 34 ألف عامل إلى 5 ألف عامل، أو بنسبة 85.3%.

جدول 35: العمالة المحدودة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ونسبتها من القوى العاملة خلال الفترة 1995-2000

المنطقة	النسبة	السنوات					
		1995	1996	1997	1998	1999	2000
الضفة الغربيـــة	العدد بالألف	74.0	50.0	49.0	38.0	32.0	30
	النسبة من القوى العاملة	20.7	12.8	11.6	8.4	7.0	6.2
قطاع غـــزة	العدد بالألف	34.0	17.0	8.0	4.0	4.0	5
	النسبة من القوى العاملة	22.0	10.0	14.4	2.3	1.9	2.3
الأراضي الفلسطينية	العدد بالألف	108.0	67.0	57.0	42.0	36.0	35
	النسبة من القوى العاملة	21.0	11.9	9.3	6.5	5.4	5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002؛ 2004، مصدر سابق.

ويتضح من بيانات الجدول السابق حجم الانخفاض في نسبة العمالة المحدودة العاملة الفلسطينية خلال الفترة 1995– 2000، الأمر الذي يعكس التحسن في توفير فرص العمل والتشغيل وخاصة في القطاع الخاص والعمل في إسرائيل. بالإضافة إلى أن نسبة العمالة المحدودة من القوى العاملة انخفضت في قطاع غزة بشكل أكثر حدة منها في الضفة الغربية. حيث انخفضت في قطاع غزة خلال الفترة بنسبة 85.3% مقابل 59.5% في الضفة الغربية. وهذا يعكس الزيادة في نسبة العمالة التامة في الأراضي الفلسطينية. أما فيما يتعلق بخصائص البطالة الجزئية في الأراضي الفلسطينية خلال عام 1999 فنودر أهمها فيما يلي:-

- تنقسم العمالة المحدودة في الأراضي الفلسطينية إلى نوعين من العمالة: العمالة الظاهرة، والعمالة غير الظاهرة، حيث بلغت نسبة العمالة المحدودة الظاهرة لكلا الجنسين نحو 23.45% مقابل 76.6% للعمالة المحدودة غير الظاهرة.
- أما فيما يتعلق بالعمالة المحدودة من حيث عدد السنوات الدراسية لكلا الجنسين فقد بلغت نسبة العمالة المحدودة لفئة الدارسين من (1– 6) سنوات نحو 31.9% مقابل 68.1% للعمالة المحدودة غير الظاهرة، ولفئة (7– 9) سنوات نحو 26.9% مقابل 73.1%، وللفئة من (10– 12) سنة نحو 22.9% مقابل 77.1%، ولفئة الدارسين 13 سنة فأكثر نحو 12.9% مقابل 87.1%، ولفئة الأميين 22.5% مقابل 77.5%.
- أما من حيث الجنس، فقد بلغت نسبة العمالة المحدودة الظاهرة للذكور نحو 23.25% مقابل 76.8% للعمالة المحدودة غير الظاهرة. أما بالنسبة للإناث فقد بلغت 25.7% مقابل 74.3%.
- ومن حيث المهنة، فقد بلغت نسبة العمالة الظاهرة المحدودة في فئة العمال المهرة في الزراعـــة والصيد نحو 29.2% مقابل 70.85% للعمالة المحدودة غير الظاهرة، وفي المهن الأولية بلغت نحو 29% مقابل 71%، وفي مهنة العاملون في الحرف وما إليها من المهن 22.35% مقابل 77.7%، وبلغت في فئة عمال الخدمات والباعة في الأسواق نحو 11%، وأخيراً فئة مهن مشغلو الآلات ومجموعها 11.3% مقابل 88.7%.

ب- خلال فترة انتفاضة الأقصى 2000-2003:

تشير بيانات الجدول رقم (36) إلى أن العمالة المحدودة بلغت في الأراضي الفلسطينية عام 2001 حوالي 4% من القوى العاملة الفلسطينية، وفي عام 2003 زادت إلى 6.2%. وهذا يعكس ضعف فرص التشغيل خلال الفترة 2001-2003. وبالأعداد المطلقة ارتفعت العمالة المحدودة في الأراضي الفلسطينية من 27 ألف عامل عام 2001 إلى 49 ألف عامل خلال عام 2003، أو ارتفعت بنسبة 81.5%.

أما على مستوى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فتظهر بيانات نفس الجدول إلى أن العمالة المحدودة شكلت في الضفة الغربية عام 2001 حوالي 4.8%، وارتفعت إلى 7.5% خلال عام 2003. وبالأعداد المطلقة فقد ارتفعت العمالة المحدودة خلال نفس الأعوام من 23 ألف عامل إلى 40 ألف عامل، أو بنسبة ارتفاع 74%. وفي قطاع غزة شكلت العمالة المحدودة عام 2001 حوالي 1.9% وارتفعت إلى 3.6% خلال عام 2003، وبالأعداد المطلقة ارتفعت خلال نفس المدة من 4 آلاف عامل إلى 9 آلاف عامل، أو بنسبة 125%.

ويتضح من بيانات الجدول السابق حجم الارتفاع في نسبة العمالة المحدودة العاملة الفلسطينية خلال الفترة 2001 – 2003، الأمر الذي يعكس التدهور في توفير فرص العمل والتشغيل في الأراضي الفلسطينية. بالإضافة إلى أن نسبة العمالة المحدودة من القوى العاملة ارتفعت في قطاع غزة بشكل أكثر حدة منها في الضفة الغربية. حيث ارتفعت في قطاع غزة خلال الفترة بنسبة 125% مقابل 74% في الضفة الغربية. وهذا يعكس الانخفاض في نسبة العمالة التامة في الأراضي الفلسطينية.

جدول 36: العمالة المحدودة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ونسبتها من القوى العاملة خلال الفترة 2001-2003

المنطقة		السنوات		
		2001	2002	2003
الضفة الغربيـــة	العدد بالألف	23.0	27.0	40.0
	النسبة من القوى العاملة	4.8	5.5	7.5
قطاع غـــزة	العدد بالألف	4.0	4.0	9.0
	النسبة من القوى العاملة	1.9	1.8	3.6
الأراضي الفلسطينية	العدد بالألف	27.0	31.0	49.0
	النسبة من القوى العاملة	4.0	4.4	6.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، مصدر سابق.

من بيانات الجدول (37) نلاحظ أن نسبة العمالة المحدودة الظاهرة زادت، حيث كانت عام 2001 حوالي 26.9%، مقابل 44.0% عام 2003، في حين أن البطالة غير الظاهرة انخفضت من 73.1% عام 2001 إلى 56.0% عام 2003.

جدول 37: التوزيع النسبي للعمالة المحدودة في الأراضي الفلسطينية حسب نوع العمالة المحدودة خلال الفترة 2001-2003

السنة	نوع العمالة المحدودة		المجموع
	ظاهرة	غير ظاهرة	
2001	26.9	73.1	**100**
2002	43.1	56.9	**100**
2003	44.0	56.0	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002؛ 2003؛ 2004، مصدر سابق.

النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

- بلغ عدد السكان في الأراضي الفلسطينية عام 2004 حوالي 3.828 مليون نسمة وذلك بمعدل نمو سنوي 3.5% في عام 2004، ويتوقع أن يزداد بحلول 2015 ليصل إلى 5.8 مليون نسمة. ويرجع ارتفاع معدل النمو السكاني إلى ارتفاع معدل الخصوبة في الأراضي الفلسطينية مقارنة بالمعدلات العالمية والى انخفاض معدل الوفيات بسبب تقدم مستوى الرعاية الصحية. وفيما يتعلق بالتركيب النوعي هناك توازن بين الذكور والإناث في المناطق الفلسطينية. كما تشير الدراسة إلى أن حجم القوى العاملة المشاركة قد شهد نموا خلال الفترة 2002–2003 بمعدل 12.3% حيث ارتفع الحجم المطلق للقوى العاملة من 707 ألف عامل عام 2002 إلى 794 ألف عامل 2003. وهناك ارتفاع لنسبة الفئة العمرية (15–64) من إجمالي عدد السكان حيث بلغت 51.2% عام 2004 مقابل 50.7% عام 2003. وتشير الدراسة إلى انخفاض فرص العمل الجديدة في الأراضي الفلسطينية حيث تبين وجود 109 ألف فرصة عمل مفقودة خلال عام 2000 ولكن شهد عام 2003 إيجاد 87 ألف فرصة عمل جديدة. كما فقد سوق العمل الفلسطيني 47 ألف فرصة عمل في السوق الإسرائيلي عام 2001 ليعود السوق الإسرائيلي ويوفر 7.3 ألف فرصة عمل جديدة عام 2003 فقط. الاعتماد على سوق العمل الخارجي في خلق فرص عمل جديدة يعود إلى ضعف البنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطينية بسبب عدم القدرة في الاعتماد على الذات في إيجاد فرص عمل محلية وكذلك يظهر هشاشة الاقتصاد الفلسطيني أمام أي تغيرات خارجية حيث ربما تنعكس سلبا على الأيدي العاملة الفلسطينية.

- تعتبر نسبة المشاركة النسائية في سوق العمل الفلسطيني متدنية مقارنة بالدول الأخرى حيث بلغت نحو 12.8% فقط عام 2003 بينما تصل المعدلات العالمية حوالي 30%. وتتوزع معظم النساء العاملات في الضفة الغربية على قطاعي الزراعة والخدمات ثم القطاع الصناعي أما في قطاع غزة، تتوزع معظم النساء على القطاع الخدمي ثم القطاع الزراعي.

- يمثل معدل المتعلمين تعليما عاليا حوالي 58.9% من نسبة العاملين عام 2001 ولكن انخفضت النسبة عام 2003 إلى 56.6% وهذا ربما يعود إلى تدني فرص العمل للخريجين الجدد بسبب تشبع القطاع العام وضعف القطاع الخاص. ويغلب على معظم النساء العاملات مستوى تعليمي 13 عام فأكثر أما الرجال فالغالبية منهم لديهم مستوى تعليمي أقل وهذا ربما يرجع أن النساء الحاصلات على دبلوم فأكثر لديهن الحرص في العمل أكثر من النساء الغير متعلمات تعليم عالي. وتتركز قوة العمل الفلسطينية في الفئة العمرية (25–54) حيث تمثل أكثر من النصف.

- بينت الدراسة زيادة مساهمة الأطفال في القوى العاملة الفلسطينية خلال الانتفاضة من 0.6% عام 2001 إلى 1.2% عام 2003 وهذا يرجع إلى الوضع الاقتصادي المتردي خلال الانتفاضة مما أجبر العديد من الأطفال على ترك المدارس والعمل في مهن بسيطة جدا كباعة متجولين وما شابه.

- هناك تذبذب عام في التوزيع النسبي للعاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1994–2004 مع النمو الواضح في العمل في مجال الفنيون المتخصصون والمساعدون والكتبة وكذلك مجال خدمات البيع والأسواق ومع التذبذب الكبير في القدرة الاستيعابية للقطاع الزراعي كونة من أكثر القطاعات تضررا بصورة مباشرة من السياسات الإسرائيلية مع التغير الواضح في ميل المواطن نحو الاهتمام بزراعة الأرض إذا انعدمت فرص العمل الأخرى كالعمل في إسرائيل.

- يوجد تدني في نسبة أرباب العمل من 4.7% إلى 3.5% خلال الفترة 2001–2003 وهذا ربما راجع إلى تقليص الكثير من الشركات أنشطتها بسبب الركود الاقتصادي وما ترتب علية من خروج الكثير من الشركات من سوق العمل وهذا ربما انعكس على انخفاض نسبة العاملين بأجر. ولكن زيادة في نسبة العاملين لحسابهم وهذا ربما يتضح من خلال زيادة أعداد أصحاب البسط ومحلات البقالة والمطاعم الصغيرة كونها لا تحتاج إلى رأس مال كبير ويمكن أن تخلق فرصة عمل سريعة لصاحبها.

- هناك زيادة في حجم الاستثمارات عن الضعف خلال الفترة 1994–1999 مقارنة بعام 1993 مما أدى إلى تولد فرص عمل كبيرة قللت من معدل البطالة في تلك الفترة. وتتمثل الاستثمارات في المبادرات القادمة من القطاع الخاص وفي المساعدات التي تأتي من الدول المانحة على شكل منح وقروض لتطوير البنية التحتية والمرافق الفلسطينية، إلا أن حجم الاستثمارات في ظل الانتفاضة تقلص بشكل حاد بسبب الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية السائدة وكذلك بسبب تحويل معظم المساعدات الاقتصادية لمشاريع اغاثية ولتغطية العجز في موازنة السلطة الفلسطينية بدلا من توجيهها نحو مشاريع بناء وتشغيل.

- تتذبذب مستويات البطالة في الأراضي الفلسطينية صعودا هبوطا تبعا للسياسات والممارسات الإسرائيلية في معظمها حيث كلما قامت إسرائيل بإغلاق المعابر وتقييد حركة المواطنين في الاستيراد والتصدير أو التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة أو العمل في إسرائيل كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة في المناطق الفلسطينية، حيث أظهرت الدراسة تذبذب مستويات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1994–2003 من 31% عام 1994 إلى 11.8% عام 1999 ثم الارتفاع إلى 25.6% عام 2003. ولقد بلغت نسبة البطالة في الضفة الغربية عام 2003، 23.8%، حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 25.5% بين الذكور، مقابل 15.9% بين الإناث، وقد بلغت نسبة البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (15–24) في الضفة الغربية 36.1%، حيث توزعت هذه النسبة بواقع 36.6% بين الذكور مقابل 33.6% بين الإناث في نفس الفئة العمرية. أما في قطاع غزة فبلغت نسبة البطالة 29.2% وتوزعت هذه النسبة بواقع 29.6% للذكور مقابل 26.9% للإناث، كما بلغت نسبة البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (15–24) سنة في قطاع غزة بواقع 43.5%، حيث توزعت هذه النسبة بواقع 42.0% بين الذكور مقابل 56.1% بين الإناث في نفس الفئة العمرية. وهناك ارتفاع في نسبة البطالة بشكل مستمر لخريجي الجامعات والمعاهد العليا وذلك لفئة الدارسين 13 سنة فأكثر مما يبين محدودية قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الخريجين الجدد الداخلين إلى سوق العمل، وهذا ربما يعطي مؤشر بضرورة إعادة التفكير على مستوى الجامعات والمعاهد العليا في تركيبة المناهج والتخصصات المتاحة في الجامعات. وتتركز نسبة البطالة بشكل كبير بين الفئة العمرية (15–34) سنة لكلا الجنسين، في حين أنها تنخفض في الفئة العمرية 55 سنة فأكثر، وهذا يؤكد عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توفير فرص عمل جديدة سواء للداخلين إلى سوق العمل لأول مرة أو المتعطلين لأسباب أخرى. ولقد ارتفعت العمالة المحدودة في

الأراضي الفلسطينية عام 2001 حوالي 4% من القوى العاملة الفلسطينية، وفي عام 2003 زادت إلى 6.2%. وهذا يعكس ضعف فرص التشغيل خلال الفترة 2001-2003.

- لقد شكلت العمالة المحدودة في الضفة الغربية عام 2001 حوالي 4.8%. وارتفعت إلى 7.5% خلال عام 2003، وفي قطاع غزة شكلت العمالة المحدودة عام 2001 حوالي 1.9% وارتفعت إلى 3.6% خلال عام 2003، وبالأعداد المطلقة ارتفعت خلال نفس المدة من 4 آلاف عامل إلى 9 آلاف عامل، أو بنسبة 125%، وهذا الارتفاع يعكس التدهور في توفير فرص العمل والتشغيل في الأراضي الفلسطينية، إلا أن معدل نمو العمالة المحدودة ارتفع في قطاع غزة بشكل أكثر حدة منها في الضفة الغربية.

2.5 التوصيات

- ارتفاع معدل البطالة مع ما يصاحبها من ارتفاع في معدلات النمو السكاني ربما يفرض على صناع القرار ضرورة تبني سياسات قومية لتوعية المواطنين على المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي بضرورة تنظيم النسل والاعتناء بالأسرة والاقتصاد المنزلي وهذا ربما يعطي السلطة الفلسطينية على المدى البعيد فرصة لضبط معدل النمو في القوى العاملة مما يقلل من حدة البطالة.

- القيام بدراسة شاملة لنقاط القوة والضعف في الاقتصاد الفلسطيني والفرص والمخاطر المتاحة بما يمكن من تحديد أولويات التنمية. ربما تهدف هذه الدراسة المقترحة للتعرف على القطاعات الإنتاجية التي لديها القدرة على استيعاب عدد كبير من الأيدي العاملة ولكن تحتاج إلى دعم وتحفيز سواء كان دعم مادي أو فني من أجل تعزيز قدرتها التنافسية أمام المنافسة الواردة من الخارج.

- العمل على إدارة برامج تأهيل للخريجين والعاطلين عن العمل بما يمكن من تأهيلهم كي يصبحوا رياديين أصحاب مشاريع ذاتية. وهذا البرنامج يجب أن يتكون من شقين: الشق الفني والتقني ويركز على كيفية اختيار فكرة المشروع وكيفية إدارة المشروع في مرحلة التشغيل، والشق الثاني مالي ويتعلق بضرورة تقديم التمويل الميسر لهذه الفئة سواء بالشراكة مع البنوك المحلية أو من خلال تأسيس صندوق مستقل لتمويل هذا المشروع.

- العمل على تطبيق القوانين الخاصة بحقوق الطفل من أجل منع استغلاله أو السماح له بالعمل في سن الطفولة لأن هذا ينعكس سلبا على شخصية الطفل وسلوكه في المستقبل.

- العمل على تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي في المناطق الفلسطينية مع ضرورة الترويج المدروس للاستثمار في فلسطين من خلال الممثليات والجاليات الفلسطينية في الخارج على أن تدار هذه الحملة من إحدى الوزارات المتخصصة. إن زيادة حجم الاستثمار يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.

- حث الجامعات على ضرورة إعادة النظر في التخصصات التي تمنحها والمناهج التي تدرسها بما يمكن من تخفيض حدة البطالة بين الخريجين مع ضرورة ربط العملية التعليمية بالخطة التنموية الشاملة والهادفة إلى تقليص جدة البطالة.

- تفعيل العلاقة الفلسطينية العربية من تبادل تجاري وتبادل خبرات واستثمار وأيدي عاملة من أجل تقليل الاعتماد على الجانب الإسرائيلي وذلك من خلال الاتفاقيات الثانية أو من خلال الجامعة العربية.

- إيجاد قواعد متخصصة للبيانات تمكن المهتمين في مجال الاستثمار أو التصدير أو الاستيراد من الحصول على المعلومة المناسبة كي تمكنهم من القيام بأعمالهم بكفاءة واقتدار، على أن يتم تطوير هذه البيانات باستمرار من قبل مختصين وأن تقدم هذه الخدمة بأسعار رمزية.

قائمة المراجع

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996.

2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الربع الأول من عام 2005، ورشة عمل، مايو/أيار 2005.

3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الربع الرابع من عام 2004، يناير 2005.

4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، ورشة عمل حول "أثر الحصار الاسرائيلي على سوق العمل الفلسطيني"، غزة، أيلول- أيلول 2004.

5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي: 2003، مايو 2004.

6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي: 2003، 2003.

7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة. التقرير السنوي: 2001، 2002.

8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة. التقرير السنوي: 2000، 2001.

9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة. التقرير السنوي: 1999، 2000.

10. أبو الشكر، عبد الفتاح. العمالة الفلسطينية في إسرائيل، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين خلال الفترة 11-1998/5/13، المجلد الأول، رام الله – فلسطين.

11. أبو الشكر، عبد الفتاح، التشغيل والبطالة في فلسطين، منظمة العمل العربية،سلسلة دراسات التشغيل 1996.

12. أبو الشكر، عبد الفتاح. الهجرة الخارجية للعمالة في الأراضي الفلسطينية: حجمها، خصائصها، دوافعها، مجلة صامد الاقتصادي، العدد رقم 75، آذار 1989.

13. أبو الشكر، عبد الفتاح. سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،1987.

14. البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، 2000/1999.

15. القزاز، هديل رزق. مشاركة المرأة في التنمية، من، نادر عزت سعيد، ونوران نصيف (محرر): المرأة الفلسطينية والتنمية، جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الإدارة العامة لبناء المؤسسات والتنمية البشرية، سلسلة التخطيط من أجل التنمية، العدد الثالث، رام الله، فلسطين، أيلول 1998.

16. برنامج دراسات التنمية، السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين 1994-1999، جامعة بيرزيت، رام الله – فلسطين 2001.

17. جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية. ملف التنمية البشرية في فلسطين 1996 – 1997، 1999.

18. خليفة، محمد. القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية: الواقع والمستقبل، وزارة العمل، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين خلال الفترة 11–1998/5/13، المجلد الأول، رام الله– فلسطين، مايو 1998.

19. دائرة الإحصاء الفلسطينية، 1998، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 1999، رام الله– فلسطين.

20. داود، يوسف، محددات المشاركة النسائية في سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، رام الله، فلسطين، تشرين ثاني 1999.

21. حمامي، ريما. دمج النساء في العمل المأجور في فلسطين: العقبات والاستراتيجيات والعوائد، وزارة العمل الفلسطينية، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين خلال الفترة 11–1998/5/13، المجلد الثاني، رام الله – فلسطين.

22. مؤتمر هرتسيليا الاقتصادي، أغسطس، 2004.

23. مكتب المنسق العام للأمم المتحدة. تقرير حول تأثير المواجهات وإغلاق الحدود والقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1 تشرين الأول 2000 – 30 حزيران 2001، فلسطين، 10 أيلول 2001.

24. مكحول، باسم. محددات القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين، تموز 2001.

25. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، المراقب الاقتصادي، العدد رقم (7)، رام الله – فلسطين، 2001.

26. ندي، إبراهيم، أوضاع القوى العاملة وآفاق دعم الصمود، منظمة التحرير الفلسطينية، تونس، 1987.

27. عبد الرازق، عمر. البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كتاب أعمال ندوة القوة العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة 3–4 شباط 1994، القدس، نيسان 1994.

28. فرجاني، نادر، البطالة: الخطر المتناسي في البلدان العربية، نشرة الندوة، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، المجلد الثاني، العدد الثاني، يوليو / أغسطس 1995.

29. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2003.

30. صندوق الأمم المتحدة للأطفال (اليونسيف). تشغيل الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وزارة العمل الفلسطينية، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين للفترة 11–1998/5/13، المجلد الثاني، رام الله، فلسطين.

31. صحيفة الأيام، رام الله، فلسطين، 2001/10/1.

32. قبلان، فريد. العوامل المحدد لسوق العمل الفلسطيني ومتطلبات تطوير القوى العاملة الفلسطينية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002.

33. تقرير التنمية البشرية – فلسطين 2004.

34. El-Farra, Majed, The Development of Manufacturing Industries in the Gaza Strip, 1967-1994 (Unpublished Thesis), Exeter University, UK, 1998.

35. Ministry of Planning and International Cooperation (MOPIC), Forth Quarterly Monitoring report of donors assistance, Ramallah, Palestine, 2001.

36. Ministry of labor, Palestine central Bureau of statistics (PCBs), Executive Summary, Current indicators in the Palestinian labor market, Analytical study from the findings of the population, housing establishment Conesus- 1997, December 1999.

37. Palestinian Central Bureau of Statistics, (PCBS) Mid year projected population in the Palestinian Territories by Govern rates, 1997-2004, electronic version, February 2005.

38. Palestinian Central Bureau of Statistics. Palestine, 1999: statistical abstract of Palestine, No 1, Ramallah: Palestine, 2000.

39. The World Bank Group, West Bank and Gaza Strip up date, Quarterly publication, June 2001.

40. UNSCO, Report on the Palestinian Economy, Spring, 2001.

41. UNSCO, report on economic and social condition in the west bank and Gaza Strip, Spring 1999.

42. UNSCO, economic and Social conditions in the west Bank and Gaza Strip, Quarterly Report, summer, 1997, Gaza, 4 October 1997.

Palestinian National Authority
Palestinian Central Bureau of Statistics

Dissemination and Analysis of Census Findings
In-depth Analysis Study Series

Changes at the Palestinian Labor Market Indicators During the Al Aqsa Intifada

Prepared by:

Dr. Majed El-Farra **Dr. Alaa Rafati**

June, 2005

"Cover Price4 US$"

© June, 2005
All rights reserved.

Suggested Citation:

Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005. *Dissemination and Analysis of Census Findings. In-depth Analysis Study Series**(11)**. Changes at the Palestinian Labor Market Indicators During the Al Aqsa Intifada*
Ramallah-Palestine

All correspondence should be directed to:
Dissemination and Documentation Department\ Users Services Division
Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, **Ramallah-Palestine**

Tel: (972/970) 2 240 6340 Fax: (972/970) 2 240 6343
E-mail: diwan@pcbs.gov.ps Web-site: http://www.pcbs.gov.ps

Acknowledgement

Financial support for the Dissemination, Analysis and Training for Effective Utilization of Census Findings project have been provided by the United Nations Population Fund (UNFPA).

PCBS extends special thanks to the UNFPA for its support.

Important Notes

- The ideas presented in this document do not necessarily express PCBS' official position.

- The Researcher worked this study depending on data derived from the PCBS databases and other resources. PCBS will not be responsible for any mistakes of these data.

- The study was done befor preparing the revised population projection , 2005.

Preface

The Population, Housing and Establishments Census-1997 is the cornerstone of the efforts of developing reliable up-to-date and comprehensive socioeconomic database. The health survey- 2000 , and the youth survey -2003 are also important data sources.

PCBS is conducting Dissemination, Analysis, and Training for Effective Utilization of Census Findings to enhance awareness among PNA, NGOs, and the private sector of available statistical data in general, and Census findings in particular, as well as their potential utilization and inter linkages with various socioeconomic conditions.

The outputs of the project cover the areas of dissemination, training and analysis of the Census findings. This includes producing a series of user-oriented reports at different levels of concern, including analytical, in-depth analysis, and summary reports, of which this report comes as one of the products in this regard.

We hope that this project will contribute to improving the living standards of the Palestinian society through strengthening the development planning process at various levels.

June, 2005

Luay Shabaneh
President of PCBS

Executive Summary

This research aims to highlight changes and trends that have occurred in the Palestinian labor market during the current Intifada (2000-2004). This is a comparative study of the periods before and during the Intifada. In addition, comparisons have been drawn between Palestine and international and regional trends. The research analyzed the statistics issued by the Palestinian Central Bureau of Statistics and also utilized previous studies and published books and reports.

The study revealed that the total Palestinian population reached about 3.828 million at the end of 2004. Furthermore, the population is expected to reach 7.4 million by mid 2025. The population of the age group 15 years and above was calculated at 1.965 million in 2003. This indicates a 27.7% increase in comparison with 1998 figures. Moreover, the total new job opportunities created for Palestinians were estimated at 52,000 in 1996. However, the total job opportunities created in 1999 declined to 40,000 of which the Israeli market contributed 39.5%.

The year 2003 witnessed an increase of 2.3% in the employed labor force compared with 2002. From the beginning of the Intifada until 2001 a decline in new job opportunities were recorded. In 2003, 87,000 new job opportunities were created, while in 2000 there were 109,000 job opportunities lost. In 2003 the Israeli labor market contributed only 7.7% of total new job opportunities created that year.

The research led to a number of conclusions including:
The Palestinian labor force grew in percentage more than the population growth. This is because a large proportion of the population is below the age of 15 years. This age group represents 47% of total population, compared with 31.5% at the international level. The study indicates a significant decline in new job opportunities generated at the beginning of the Intifada, especially in year 2000. A significant decline was seen especially in job opportunities for new graduates due to the fact that the public sector is saturated and the private sector is very weak. There is a general fluctuation in the distribution rate of employees over the different economic sectors. During the period 1994-2004 the unemployment rate fluctuated; in 1994 it registered 31% and declined to 25.6% in 2003 while the unemployed were predominantly young people and new graduates.

The Palestinian labor force participation rate was below that of developed countries, however, it was similar to that of neighboring Arab countries; the participation rate in the West Bank was higher than in the Gaza Strip. Furthermore the participation rates in both Palestinian territories declined after the outbreak of Intifada due primarily to the high increase in the frustration rates among people who seek employment.

The female labor force participation rate increased significantly before 2000. However, the female participation rate gradually declined after the start of the Intifada. In general, the participation rate for women in the Palestinian labor market is below international standards (31.6%).

The labor force age group of (25-54) accounted for 67.4% of the total, and was the largest proportion of the total labor force.

Regarding the educational level of the labor force, university graduates were classified as the highest proportion, accounting for 23.1%. This category scored a significant increase compared to 1985 (14%). The higher-qualified people rely on development of the production sectors in order to absorb the continuous increase in their numbers. This development is a vital in light of the significant drop in work opportunities in the Gulf states.

Classifying the Palestinian labor force for occupations during the period 1994- 2000 showed the following:

- The percentage of the labor force that works in the field of agriculture and hunting declined.
- The percentage of technical skilled labor declined, while unskilled labor maintained its proportion.
- There was a high increase in the proportion of the labor force in the field of services and sales.
- Legislators and top management decreased. Many of this category emigrated to work abroad.

The great majority of the labor force was wage labour; they accounted for 67.7% of the total work force in the Gaza Strip and 60.3% in the West Bank. These percentages reflect the weakness absorptive capacity of the Palestinian economy.

Classifying the labor force according to the economic activities shows the following:

- An increase was seen in the rate of employed persons in agriculture and hunting sector from 10.3% to 13.8% during the period 2000- 2004. This is because many of workers who lost their jobs went to work in this sector.
- A decrease in the proportion of employees in the industrial sector from 14% to 12.5%. The continuous closures of the territories, Israeli restrictions on importing raw materials and Israeli demolition policies contributed to the problem.
- The construction and building sector declined in proportion of employment, from 14.6% to 13.1%. However, the employment rate increased in the trade and service sector. This is because workers who lost their jobs sought work in this field. Furthermore, the lowest employment rate was seen in the transportation, storage and communications sector. Nevertheless, this sector scored low growth in its employment proportion, from 5.5% to 5.8%. This is attributed to development in the Palestinian telecommunication sector.